واقع ممارسة التحقق من المعلومات في الوطن العربي
دراسة ميدانية على عينة من مدققي المعلومات العرب

د. رحاب محمد أنور
أستاذ الصحافة المساعد بقسم الإعلام
كلية الآداب – جامعة المنيا

The reality of the practice of verifying information
in the Arab world
A field study on a sample of Arab information checkers

DR. Rehab Mohamed Anwar
Assistant Professor of Journalism
in Mass Communication Department
Faculty Arts - Minia University

أولًا: مقدمة الدراسة:

يشهد الوطن العربي، شأنه شأن بقية العالم، طفرة في إنتاج وتداول المعلومات، مدفوعةً بانتشار وسائل التواصل الاجتماعي وتطور التكنولوجيا، حيث أدى التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى السماح للأشخاص الذين كانوا يتلقون المعلومات بأن يصبحوا الآن ناشرين للمعلومات، إضافة إلى توسيع نطاق نشر هذه المعلومات، الأمر الذي عزز من انتشار الأخبار الزائفة، والشائعات والتي غالبًا ما تنتشر بسرعة هائلة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتؤثر بشكل كبير على الرأي العام.

ويمكن تفسير هذا التحول المعرفي على أنه استمرار للاتجاهات التي نشأت خلال فترة ما بعد الحداثة في الستينيات والسبعينيات، فما بعد الحداثة شككت في المبادئ الأساسية للحداثة، مثل الموضوعية والعقلانية، واقترحت بدلًا منها رؤية نسبية للحقيقة والمعرفة. فكرة نيتشه القائلة بأن "الحقائق هي بالضبط ما لا يوجد، فقط التفسيرات" تلخص هذا التحول، حيث أصبحت الحقيقة تعتبر بناءً اجتماعيًا وليس انعكاسًا للواقع الموضوعي. هذا التوجه، الذي غذته اتجاهات مثل "الفكر الضعيف"، قد ساهم في انتشار النسبية المعرفية وتشكيك الجمهور في الخبراء والمؤسسات [1].

وللتفسير السابق ولأننا نحيا في عصر المعلومات المتدفقة، أصبح التحقق من صحة المعلومات ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى. فالأخبار الكاذبة والشائعات تنتشر بسرعة هائلة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتؤثر بشكل كبير على الرأي العام وتؤجج الصراعات وتزرع الشقاق بين المجتمعات.

وفي الوطن العربي تحديدًا، تكتسب أهمية التحقق من المعلومات بعدًا إضافيًا، حيث تشهد المنطقة تحولات اجتماعية وسياسية سريعة، مما يجعلها أرضًا خصبة لانتشار الشائعات والأخبار الزائفة، ومن المؤكد أن انتشار هذه المعلومات المضللة يشكل تهديدًا خطيرًا للاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويؤثر سلبًا على عملية صنع القرار.

ويُعرّف التحقق من المعلومات بأنه عملية فحص المعلومات للتحقق من صحتها، ويستخدم مدققو المعلومات منهجيات وأدوات متخصصة لتحليل الأخبار أو الادعاءات وتقييمها على أنها صحيحة أو خاطئة، من خلال تضمين السياق والمصادر في نتيجة التدقيق [2]، وغالبًا يتم

فيها التحقيق في الادعاءات والروايات التي يحتمل أن تكون مضللة والتي قد تؤثر سلبًا على الأفراد والمجتمع [3] ويتم فيها ممارسة النشر المنهجي لتقييمات صحة الادعاءات التي يقدمها المسؤولون الحكوميون والمؤسسات العامة [4].

وبوجه عام، ينقسم التحقق من المعلومات إلى نوعين رئيسيين:

- التحقق قبل النشر: يتم فيه فحص وتدقيق المعلومات قبل نشرها للتأكد من دقتها واكتمالها، وذلك من خلال تصحيح الأخطاء في الحقائق والتواريخ والمصادر.
- التحقق بعد النشر: يتم فيه فحص وتدقيق المعلومات التي تم نشرها بمنهجية معينة، بهدف كشف المعلومات المضللة والشائعات التي انتشرت بالفعل، سواء كانت من مصادر فردية أو حملات منظمة.

وقد لاقت فكرة التحقق من المعلومات استحسانًا بين الصحفيين في العالم ربما لأنها تتوافق مع قيمهم المهنية وتقدم حلًا محتملًا لعدم ثقة الجمهور في أخبار مؤسساتهم، فعلى الرغم من أن الصحفيين لطالما اعتبروا حراس الحقيقة، إلا أن التضليل المتزايد في العصر الرقمي قد أثر سلبًا على مهنتهم، هذا التضليل ليس فقط يهدد نموذج أعمالهم التقليدي، بل يشكك أيضًا في نزاهتهم المهنية. نتيجة لذلك، انخفضت ثقة الجمهور في وسائل الإعلام، مما أدى إلى تزايد الحاجة إلى التحقق من المعلومات[5].

ووفقًا للتقارير السنوية التي يقدمها مركز ديوك فإنه منذ عام 2014، والاتجاه التصاعدي في نشاط التحقق من المعلومات في جميع أنحاء العالم واضحًا، وفي عام 2019، تم الوصول إلى ذروة هذا الرقم القياسي ففي عام واحد فقط، تم إطلاق 72 منصة جديدة للتحقق من المعلومات. ومع ذلك، في عام 2020، تباطأ النمو بشكل كبير، مع ظهور 36 مشروعًا جديدًا فقط في جميع أنحاء العالم، وهو أدنى سجل سنوي منذ إجراء هذه التعدادات نظرًا لحالات العزلة التي حدثت في معظم البلدان[6].

ووفقًا للتقرير الصادر عن مركز ديوك لعام 2022 وبعد انتهاء أزمة كورونا، فقد تم حصر 378 منظمة نشطة للتحقق من المعلومات في 105 دولة؛ أي أكثر من نصف دول العالم، مع وجود أكثر من نصف مدققي المعلومات في أمريكا الشمالية وأوروبا، فإن حوالي 10 ٪ من عائلة التحقق من المعلومات العالمية لمنظمات في أمريكا الجنوبية وأفريقيا [7]، وبحلول مايو 2023، بلغ عدد منظمات التحقق من المعلومات 600 منظمة في جميع أنحاء العالم [8]، هذه المنظمات

متنوعة بشكل ملحوظ،

إلا أنه يمكن تصنيفها تحت نموذجين رئيسيين:

الأول يضم الوحدات التي تعمل ضمن مؤسسات إخبارية قائمة، والثاني يضم المنظمات غير الحكومية والذي يمثل المبادرات المستقلة التي لا ترتبط بـ "غرف الأخبار". وقد ساهمت التطورات التكنولوجية في تقليل تكاليف إنشاء هذه المنظمات، مما شجع العديد من الجهات الفاعلة، مثل المنظمات غير الحكومية والجامعات، على إطلاق مبادراتها الخاصة في هذا المجال [9] .

ومع تزايد الاهتمام العربي بالتحقق من المعلومات، وظهور العديد من المبادرات لضمان جودة المعلومات، مثل إنشاء وحدات للتحقق من المعلومات داخل المؤسسات الإخبارية، وظهور العشرات من منصات التحقق من المعلومات العربية، إضافة لتأسيس الشبكة العربية لمدققي المعلومات والتي تم إنشاؤها في عام 2020، برزت الحاجة إلى بحث هذه الممارسة المستحدثة في الوطن العربي، من هنا جاءت هذه الدراسة في محاولة لاستكشاف واقع ممارسة التحقق من المعلومات بعد النشر في الوطن العربي، وذلك من خلال دراسة معمقة لخبرات مدققي المعلومات في المنطقة، تسعى عن طريقها إلى فهم دوافعهم لممارسة هذا العمل، والأساليب التي يتبعونها، والتحديات التي يواجهونها، وذلك بهدف تسليط الضوء على أهمية هذا الدور في حماية المجتمعات العربية من الآثار السلبية للمعلومات المضللة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات:

1. أهمية التحقق من المعلومات ذاتها كممارسة حديثة يحتاج إليها كثيرًا الواقع الصحفي العربي في ظل ما يعانيه من صراع الأمر الذي انعكس على تنامي ظاهرة الأخبار الزائفة والمضللة بشكل كبير، وهو ما يعزز الحاجة للبحث في هذه الممارسة.
2. تأتي هذه الدراسة في محاولة لسد الفراغ البحثي وتقليل الفجوات بين الدراسات العربية والأجنبية، فقد تبين من مسح التراث العلمي السابق عدم اهتمام المدرسة العربية برصد دور القائم بالاتصال في التحقق من المعلومات في الوطن العربي على الرغم من ممارسة هذا الدور منذ ما يقارب العقد من الزمان، في الوقت الذي اهتمت فيه المدرسة الغربية بهذه الممارسة وكرست لها العديد من الدراسات.

3. ضرورة مواكبة التطورات الحديثة في الممارسة الصحفية في الوطن العربي ورصد آلياتها وفهم تحدياتها.
4. اهتمام الدراسة بعدم الاقتصار على الاقتراب من الواقع المهني لمدققي المعلومات في مصر فقط، بل محاولة الوصول إلى مدققين من غالبية دول الوطن العربي (سوريا، ولبنان، والأردن، وفلسطين، وتونس، واليمن، وليبيا، والعراق، والسودان، والبحرين) والمقارنة بينهم في محاولة قد تعد الأولى من نوعها في حقل الدراسات الإعلامية المصرية.

الدراسات السابقة:

من خلال مسح الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة تم تقسيم هذه الدراسات إلى ثلاثة محاور، كما يلي:

المحور الأول: دراسات تناولت مدققي المعلومات:

أ. من حيث الموضوع:

اختلف هدف الدراسات التي تناولت مدققي المعلومات باختلاف الدول التي أجريت فيها تلك الدراسات، فبينما استهدفت الدراسات التي طبقت في الدول النامية تناول الواقع المهني لمدققي المعلومات ومعرفة التحديات التي يواجهونها، نجد البحوث التي طُبِقت في الدول الغربية خطت خطوات أبعد على اعتبار أن هذه الممارسة معروفة منذ فترة لديهم.

ومن أمثلة الدراسات التي طبقت في الدول النامية نجد دراسة (Sunday et al., 2024)[10] التي استهدفت تقييم اعتماد وفعالية التحقق من المعلومات في معالجة انتشار الأخبار الزائفة في نيجيريا من منظور الصحفيين، ودراسة (Rodríguez-Pérez et al., 2023)[11] التي استهدفت تحليل تصورات مدققي المعلومات في أمريكا اللاتينية حول مبادئ وتحديات التحقق من المعلومات كممارسة أو "نوع صحفي ناشئ"، ومدى الالتزام بمدونة مبادئ الشبكة الدولية لتدقيق المعلومات، كذلك سعت دراسة (Maphosa,2023) [12] إلى فهم ممارسات وتحديات التحقق من المعلومات في العصر الرقمي بزيمبابوي، استجابةً لظاهرة الوباء المعلوماتي المرتبط بالمعلومات المضللة عبر الإنترنت، كذلك حاولت دراسة (Vinhas& Bastos, 2023) [13] التعرف على كيف يفهم مدققو المعلومات العاملون في البلدان غير التابعة للدول (الغربية والصناعية والغنية والديمقراطية) والتي يطلق عليها WIRD معركتهم ضد المعلومات

الخاطئة والمضللة من خلال النظر في التحديات الثقافية والسياسية والمجتمعية التي تدعم ممارساتهم محليًا، أما دراسة (Rodríguez-Pérez et al., 2021)[14] فقد استهدفت فهم تصورات مدققي الحقائق في أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بفائدة هذه الممارسة الصحفية كممارسة صحفية لمكافحة التضليل السياسي، وسعت دراسة (Ünver et al., 2020)[15] للتعرف على واقع تدقيق الحقائق وعمل مدققي الحقائق في تركيا، وتناولت دراسة (Cheruiyot, 2018)[16] كيفية قيام مدققي المعلومات في إفريقيا بمهمتهم وتأثيرهم المتصور على الخطاب لفهم كيفية ممارسة التحقق من الحقائق في المنظمات الرائدة القائمة على البيانات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتقييم كيف تفهم هذه المنظمات على هامش وسائل الإعلام الإخبارية التحقق من المعلومات، وثالثًا، تحليل أهداف هؤلاء الممارسين وتأثيرهم المتصور على الخطاب.

أما الدراسات الغربية التي سعت للتعرف على التطورات في هذه الممارسة فنجد مثلًا الدراستان اللتان سعتا للتعرف على مدى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحقق من المعلومات وهما دراستا (Wolf& Walter, 2024)[17] التي استهدفت التعرف على كيفية استخدام مدققي المعلومات حول العالم للذكاء الاصطناعي التوليدي والفرص والتحديات التي يرونها في التكنولوجيا، ودراسة (Dierickx & Lindén, 2023)[18] التي سعت للتعرف على مدى استخدام مدققي المعلومات للأدوات التكنولوجية وأدوات الذكاء الاصطناعي للتحقق من المعلومات، من خلال التعرف على الأدوات التكنولوجية المتاحة للتحقق من المعلومات التي يتم استخدامها بانتظام ولأي غرض، ومعرفة احتياجات مدققي المعلومات التي لا تزال غير ملباة.

أما دراسة (Decillia&Clark,2023)[19] فقد استهدفت التعرف على كيفية تسليط جائحة COVID -19 العالمية الضوء على التحقق من المعلومات لمكافحة المعلومات الخاطئة والمضللة في الصحافة الكندية، من خلال استكشاف كيفية تعامل الصحفيين ومدربي الصحافة الكنديين مع التحقق من المعلومات (سواء قبل أو بعد النشر) للرد على المزيد من أشكال المعلومات المضللة، وحاولت دراسة (Rahmawan et al.,2022)[20] التعرف على تطور ممارسات التحقق من المعلومات التي تقوم بها ست منظمات في إندونيسيا معتمدة بالفعل من الشبكة الدولية للتحقق من المعلومات (IFCN)، وهي: " Cek Fakta - Liputan 6" و "Cek Fakta-Suara.com" و "Tirto.id" و "KOMPAS.com" و "Tempo.co" و "MAFINDO"، وحاولت دراسة

(Singer, 2021)[21] التعرف على ما الذي يعيه مدققو المعلومات حول دورهم المعياري في مجتمعاتهم، وكيف يفهمون علاقتهم بالجماهير، لا سيما بالمقارنة مع جماهير المنافذ الإخبارية القديمة مع معرفة التحديات التي تواجه تفعيل دورهم الاجتماعي وخدمة جماهيرهم والتي يحددها مدققو المعلومات، واستهدفت دراسة (Krasavina et al.,2021)[22] البحث عن الممارسات الفعلية اللازمة للصحفي الحديث وإدخالها في العملية التعليمية عند التعامل مع المعلومات، وعند التحقق من موثوقيتها.

أما دراسة (Gravese et al., 2016)[23] فكانت من الدراسات الأولى التي طبقت على التحقق من المعلومات، ولهذا سعت الدراسة للإجابة على التساؤل: لماذا انتشر تدقيق الحقائق بهذه السرعة داخل الصحافة السياسية الأمريكية.

ب. من حيث الجوانب المنهجية والإجرائية:

يلاحظ كثافة استخدام منهج المسح في غالبية الدراسات، واعتمدت دراسة واحدة منها على منهج "دراسة الحالة" وهي دراسة (Maphosa,2023).

اعتمدت غالبية الدراسات على أداة واحدة لجمع البيانات، وكانت المقابلة المتعمقة هي الأداة التي اعتمدت عليها معظم الدراسات كما في دراسات (Wolf& Walter, 2024)، و(Vinhas& Bastos, 2023)، و(Decillia&Clark,2023)، (Rodríguez-Pérez et al., 2021). في حين اعتمدت بعض هذه الدراسات على الاستبيان كأداة لجمع البيانات وهي دراسات (Sunday et al., 2024)، و(Rodríguez-Pérez et al., 2023)، و(Krasavina et al.,2021)، و(Gravese et al., 2016).

وجمعت دراسة واحدة بين أداتين لجمع البيانات وهي دراسة (Singer, 2021) التي طبقت الاستبيان الإلكتروني، والذي تم توزيعه عبر القائمة البريدية للشبكة الدولية لتدقيق المعلومات (IFCN)، بالإضافة إلى المقابلات المتعمقة مع مدققي الحقائق في أربع قارات.

ويلاحظ تطبيق كل الدراسات على عينات صغيرة الحجم من مدققي المعلومات تتراوح بين (اثنان إلى أقل من 130 مفردة) وفق مقتضيات كل دراسة.

ج. من حيث النتائج:

كشفت نتائج الدراسات التي تناولت مدققي المعلومات في الدول النامية كما في دراسة (Sunday et al., 2024) عن أن اعتماد التحقق من المعلومات في غرف الأخبار بطيء نسبيًا في نيجيريا مقارنة بمستوى التبني في الولايات المتحدة وأوروبا، وبينت أن من بين أسباب ذلك أن معظم الصحف لم تجعله عملًا روتينيًا بل موسميًا خاصة خلال الانتخابات، وأوضحت نتائج دراسة (Rodríguez-Pérez et al., 2023) أن الهدف من التحقق من المعلومات الذي اتفق عليه القائمون بالاتصال في أغلب الأحيان هو مواجهة المعلومات المضللة المنتشرة عبر الشبكات الاجتماعية، ويليها التدقيق في الخطاب العام لتقييم دقة البيانات ذات التأثير العام من الهيئات أو المؤسسات العامة البارزة، وأظهرت نتائج دراسة (Cheruiyot, 2018) أن هناك هدفين رئيسيين وراء قيام مدققي المعلومات بعملهم في إفريقيا الأول هو مساعدة أفراد الجمهور على اتخاذ قرارات مستنيرة من خلال حصولهم على بيانات دقيقة بناءً على أدلة واقعية، والثاني هو أنهم يحاولون المساعدة في رفع مستوى الصحافة أو مساعدة الصحفيين على أن يكونوا أفضل في التحقق من المعلومات والقيام بوظائفهم.

وأشارت نتائج دراسة (Maphosa,2023) إلى أنه يجب على المؤسسات الإعلامية الاستثمار في أقسام التحقق من المعلومات، وتوظيف المزيد من مدققي المعلومات حول أحدث التطورات التكنولوجية وأدوات التحقق من المعلومات لرفع مستويات المعرفة بالأخبار الزائفة، وأظهرت نتائج دراسة (Vinhas& Bastos, 2023) أن مدققي المعلومات في الدول غير WEIRD يتحدون بشكل كبير من خلال عملهم موثوقية وسائل الإعلام الرئيسية وموثوقية البيانات الرسمية، الأمر الذي يجعل علاقتهم عدائية بوسائل الإعلام الرئيسية الوطنية، ويعتبرون عملهم ما هو إلا محاولة لاستعادة تلك القيم التي ضاعت قليلًا مع مرور الوقت في وسائل الإعلام الرئيسية.

وكشفت نتائج دراسة (Rodríguez-Pérez et al., 2021) أن منظمة RedCheq في أمريكا اللاتينية حققت هدف مكافحة المعلومات المضللة، وأن التحقق من الحقائق تطور، وينظر الصحفيون الإقليميون إلى عملية التحقق باعتبارها تعيد المصداقية والثقة الاجتماعية في وسائل الإعلام الإقليمية، بالإضافة إلى ذلك، عززت ممارسة التحقق الروح النقدية للمواطنين من خلال تقديم الحجج والبيانات للمناقشات وقيام القراء بإرسال رسائل البريد الإلكتروني أو الإشعارات لمدققي المعلومات للتحقق منها، وربط الصحفيون عملية التحقق بالتعلم

المستمر الذي يتطلب تدريبًا مستمرًا حتى يكون الصحفيون مجهزين بشكل أفضل لمحاربة المعلومات المضللة وتعزيز معرفتهم من خلال تجاربهم.

وأظهرت نتائج الدراسات التي طبقت على مدققي المعلومات في الدول الغربية فيما يتعلق باعتمادهم على أدوات الذكاء الاصطناعي كما في دراسة (Wolf& Walter, 2024) التي توصلت نتائجها إلى أن استخدامات الذكاء الاصطناعي التوليدي التي يتصورها مدققو المعلومات تختلف بناءً على البنية التحتية التنظيمية، وأنها غالبًا ما توفر لهم الوقت والمال، إلا أنهم يرون الذكاء الاصطناعي التوليدي عائق محتمل أمام الشفافية اللازمة لإنتاج محتوى جدير بالثقة، خاصة فيما يتعلق بسياسات الشبكة الدولية للتحقق من المعلومات IFCN، أو أنه لا يمكنه أن يحل محل البشر، لكنه سيغير عملهم بشكل كبير، وأشارت دراسة (Dierickx & Lindén, 2023) إلى أن التكنولوجيا ومنها أدوات الذكاء الاصطناعي ليست سوى وسيلة، ولا يمكن بأي حال أن تحل محل المهارات الشخصية لمدققي المعلومات، مثل الاستنتاج المنطقي والتقييم النقدي. إلا أنهم يرونها مفيدة من حيث الدقة وإمكانية الوصول والموثوقية وقابلية التفسير.

وبينت نتائج الدراسات التي طبقت في الدول الغربية حرص هذه الدول على أن يتمتع صحافيوهم بمهارات هذه الممارسة، فقد أوضحت دراسة (Decillia&Clark,2023) أن جائحة كورونا نهأنها لم تكن الدافع الوحيد لزيادة التركيز على تدقيق المعلومات في الصحافة الكندية، وبينت أنه خلال العقد الأخير ازداد التركيز على تعلم كيفية التحقق من المعلومات في الصحافة الكندية، وبينت حرص مديري غرف الأخبار الكندية على أن يتمتع صحافيوهم بمهارات قوية للتحقق من المعلومات لمكافحة المخاوف بشأن سلامة المعلومات، وأكدت النتائج على قلق الصحفيين من فكرة التدقيق اللاحق للمعلومات، وكذلك دراسة (Krasavina et al.,2021) التي بينت نتائجها ضرورة إدخال هذه الممارسات في العملية الأكاديمية لتدريب الصحفيين، وبينت الحاجة إلى إدخال عناصر حديثة للتحقق من المعلومات في العملية التعليمية لتدريب الطلاب والصحفيين.

وأظهرت نتائج دراسة (Rahmawan et al.,2022) نمو وازدياد منظمات التحقق من المعلومات الإندونيسية منذ أن أصبحت مبادرات التحقق من الحقائق شائعة منذ حوالي ست سنوات في إندونيسيا، ومع ذلك، لا تزال منظمات التحقق من الحقائق الإندونيسية تواجه العديد من التحديات أبرزها توحيد منهجيات التحقق من المعلومات في كل المنظمات، وبينت نتائج

دراسة (Ünver et al., 2020) أنه حتى عام 2020 لم يكن يوجد سوى منصتين تركيتين للتحقق من المعلومات عضوان في الشبكة الدولية لتدقيق الحقائق (IFCN): وهما Doğruluk Payı و Teyit.org. وهذا يعني أنه يتعين عليهم الالتزام بشروط الشفافية وقواعد التحرير الصادرة عن الشبكة الدولية وفتح أنفسهم للتدقيق الخارجي بانتظام للاحتفاظ بعضويتهم. هناك مجموعات شفافة أخرى مثل Evrim Ağacı و Yalan Savar تستوفي معظم معايير IFCN، لكنها لم تكن عضوًا حتى عام 2020.

وحول قناعة مدققي المعلومات في الغرب بدورهم كشفت دراسة (Singer, 2021) أن مدققي المعلومات يعتبرون أنفسهم يقدمون خدمة عامة قيمة من خلال مكافحة المعلومات الخاطئة وتثقيف الجماهير وإعلامها، فضلًا عن الارتقاء إلى مستوى التحديات التي يواجهونها بسبب الإيمان بأهمية عملهم، في الواقع، كذلك يرى مدققوا المعلومات في جميع أنحاء العالم – في المجتمعات الديمقراطية الغربية وأماكن أخرى –أنهم يعالجون أوجه القصور المتصورة في وسائل الإعلام القديمة، وأكدت نتائج دراسة (Gravese et al., 2016) أن التحقق من المعلومات ينتشر في المقام الأول بين الصحفيين الأمريكيين، لأنه يناشد القيم المهنية والمخاوف المتعلقة بمكانة الصحفيين، عندما يتم تذكير المراسلين السياسيين في الصحف الأمريكية بأن التحقق من المعلومات هو نشاط مرموق يدعم المثل العليا لمهنتهم، نلاحظ زيادة كبيرة في تغطية تدقيق الحقائق اللاحقة، أما مسألة اهتمام الجمهور بالممارسة فكان لها تأثيرات أكثر تواضعًا.

المحور الثاني: دراسات تناولت علاقة الجمهور بالتحقق من المعلومات:

أ. من حيث الموضوع:

حاولت العديد الدراسات التعرف على اتجاهات الجمهور نحو عمليات التحقق من المعلومات ودوافع قراءتهم لها وتقييمهم لدورها، ومنها دراسة(Tulin et al., 2024)[24] التي سعت للتعرف على دوافع الجمهور لقراءة عمليات التحقق من المعلومات فيما يتعلق بالحرب الروسية في أوكرانيا، وإذا ما كانت بدافع الدقة (أي السعي إلى معرفة الحقيقة) أم بدوافع اتجاهية (أي السعي إلى تأكيد المعتقدات الحالية)، ودراسة (Oeldorf-Hirsch et al., 2024)[25] التي استهدفت التعرف على اتجاهات الجمهور نحو المنشورات السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي والتي يتم تصحيحها، كذلك دراسة (Painter &Fernandes, 2024)[26] التي استهدفت التعرف على تأثير التحقق من المعلومات على رؤية الجمهور للقضايا والأحداث

المختلفة، حيث طبقت على نظرتهم لشرعية الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2020 وكذلك وجهة نظرهم حول هجوم كابيتول هيل في السادس من يناير، في الوقت الذي سعت فيه دراسة(Jia& Lee, 2024)[27] للتعرف على كيفية إدراك الجمهور لفعالية التحقق من الحقائق المعلومات المنسوبة للجهات الأربعة المختلفة :(أ) مدققو المعلومات التابعين لجهات خارجية، (ب) المؤسسات الإخبارية، (ج) الخوارزميات، و (د) مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي (أي التعهيد الجماعي أو التسميات المجتمعية)، أما دراسة (Şencan& Soydal, 2023)[28] فقد استهدفت تقييم مدى استفادة طلاب الجامعة من وحدة التحقق من الحقائق ضمن تدريب محو الأمية الإعلامية ونوع سلوك التحقق من المعلومات الذي أظهروه، كذلك سعت دراسة (York et al., 2020)[29] إلى التعرف على ما إذا كانت عمليات التحقق من الحقائق قد تعزز أيضًا الفعالية السياسية المعرفية، والثقة في قدرة المرء على إدراك الواقع المحيط بالقضايا السياسية بشكل عام.

وحاولت دراستان رصد وعي الجمهور بمنصات التحقق من المعلومات، وهما دراستا (Kyriakidou et al., 2022) [30] التي استهدفت التعرف على مدى وعي جمهور الأخبار في المملكة المتحدة بمنصات التحقق من المعلومات، وكيف يتعامل جمهور الأخبار في المملكة المتحدة مع هذه المنصات، ودراسة (Robertson et al., 2020) [31] التي تناولت علاقة الجمهور بمواقع التحقق من المعلومات في الولايات المتحدة وذلك بعد انتخاب الرئيس ترامب في عام 2016، بالتركيز على ثلاثة عناصر؛ الوعي بمنظمات التحقق من المعلومات، والمواقف تجاهها، ومعدل زيارة هذه المواقع.

أما دراسة (Nyhan et al.,2020) [32] فقد استهدفت الإجابة على التساؤل: هل المواطنون على استعداد لقبول التحقق من الحقائق الصحفية للمعلومات المضللة من المرشحين الذين يدعمونهم وتحديث مواقفهم بشأن هؤلاء المرشحين؟ أم لا.

وبحثت دراسة (Zeng et al., 2019) [33] في مساهمات المواطنين في التحقق من المعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي في أعقاب تفجيرات تيانجين عام 2015، من خلال فحص الدور الذي لعبه مستخدمو منصة Weibo في فضح الشائعات بشكل مباشر وتقييم كيفية التحقق من رسائل نشر الشائعات من المصادر الرسمية واستخدام نظام التحقق من مجتمع Weibo للإبلاغ عن الشائعات والتحقق منها بشكل جماعي.

ب.من حيث الجوانب المنهجية والإجرائية:

يلاحظ استخدام منهج المسح بوجه خاص في المقام الأول، وتلاه المنهج التجريبي الذي اعتمدت عليه دراسات (Painter &Fernandes, 2024)، و(Oeldorf-Hirsch et al., 2024)، و(Şencan& Soydal, 2023).

اعتمدت غالبية الدراسات على أداة واحدة لجمع البيانات، وكان الاستبيان الإلكتروني هو الأداة الأكثر شيوعًا كما في دراسات (Jia& Lee, 2024)، و(Painter &Fernandes, 2024)، و(Tulin et al., 2024)، و(York et al., 2020).

وجمعت دراسة واحدة بين أداتين لجمع البيانات وهي دراسة (Kyriakidou et al., 2022) التي اعتمدت على جماعات النقاش المركزة والاستبيان معًا.

وطبقت كل الدراسات على عينات كبيرة الحجم إلى حد ما تراوحت بين (700 مبحوث إلى ما يزيد عن 1800) كما في دراسات (Painter &Fernandes, 2024) التي طبقت على عينة من (737 بالغ أمريكي)، و(Jia& Lee, 2024) التي طبقت على عينة من البالغين الأمريكيين (1003) في مارس 2022، و(Kyriakidou et al., 2022) التي طبقت على (1056 مبحوثًا)، و (Robertson et al., 2020) التي طبقت على 1805 أمريكي.

المحور الثالث: دراسات تناول بالتحليل موضوعات التحقق من المعلومات:

أ. من حيث الموضوع:

حاولت الكثير من الدراسات فهم كيف تعمل مواقع التحقق من المعلومات المختلفة ومنها دراسة (Majerský& Kačinová, 2024)[34] التي استهدفت بحث إحدى مساهمات التحقق من المعلومات في الجمهورية السلوفاكية وهي مشروع وكالة فرانس برس "فاكتي سلوفينسكو" التابع لوكالة الأنباء الفرنسية، والذي يعتبر الأكثر نشاطًا والأكثر شمولاً من الناحية المنهجية في سلوفاكيا والتي تشارك في التحقق من المعلومات الخارجية لبناء الثقة في المجتمع، ودراسة (feduba, 2024)[35] التي حاولت من خلال تحليل محتوى 11 منصة للتحقق من المعلومات التعرف على الأدوات والممارسات التي تتبعها لتعزيز الفهم العام لظاهرة التحقق من المعلومات، ودراسة (Tsang et al., 2023)[36] التي سعت للتعرف على كيفية تعامل

منصات التحقق من المعلومات المستقلة والحزبية مع الوقائع أثناء حركة الاحتجاج في هونج كونج خلال تعديل قانون مكافحة تسليم المجرمين حيث قدمت الحركة سياقًا يمكن أن يصبح فيه التحقق من المعلومات وسيلة للتعبئة والتعبئة المضادة، أيضًا دراسة (Steensen et al., 2023)[37] التي سعت للتعرف على الاستراتيجيات التي اتبعتها منظمة التحقق من الحقائق النرويجية Faktisk.no خلال الحملة الانتخابية البرلمانية النرويجية في عام 2021، ومعرفة العواقب المعرفية لإدخال منطق الأخبار العاجلة للتحقق من المعلومات السياسية، ودراسة (Waller& Brookes, 2022)[38] التي سعت لفهم ممارسة التحقق من المعلومات السياسية من خلال دراسة حالة لرسالة CoronaCheck الإخبارية بهدف التحقيق في كل من محتواها وممارسات مدققي المعلومات والمتخصصين في التحقق المرتبطين مباشرة بالمشروع، كذلك حاولت دراسة (Liu& Zhou, 2022) [39] التعرف على كيف تتم عمليات التحقق من المعلومات في الصين، من خلال مقارنة المقالات الإخبارية من Fact Check، أول منصة للتحقق من المعلومات في الصين، بالمقارنة مع PolitiFact منصة التحقق من المعلومات في الولايات المتحدة، وكذلك دراسة (Kumar, 2022) [40] التي سعت إلى تحليل تفسيرات مدققي الحقائق الهنود لمنهجيتهم في التحقق من صحة المطالبات والالتزامات بضمان شفافية منهجية التحقق، من خلال تحليل المحتوى النوعي التي نشرها 7 من مدققي الحقائق على صفحاتهم، ودراسة (Missau & Storch, 2022) [41] التي سعت للتعرف على طرق التحقق والمصادر والسياق الذي تعتمد عليه منصات التحقق من المعلومات في الدول الناطقة باللغة البرتغالية، وكذلك دراسة (Schuldt, 2021) [42] التي حاولت التعرف على كيفية عمل مواقع التحقق من المعلومات التابعة للدولة في كل من ماليزيا وسنغافورة وتايلاند، ودراسة (Baptista et al., 2022) [43] التي حاولت مقارنة مخرجات مدققي الحقائق البرتغاليين في انتخابات 2019–2022 لتحديد ما إذا كانت تغطيتهم متحيزة سياسيًا، من خلال إجراء تحليل كمي للمحتوى لجميع مقالات التحقق من المعلومات حول السياسة الوطنية.

أما دراسة [44n] (Markowitz et al.,2023) فقد حاولت تقييم الاتفاق بين اثنين من مواقع التحقق من المعلومات وهما الواشنطن بوست وبوليتي فاكت فيما يتعلق بالتصريحات الكاذبة والمضللة للرئيس الأمريكي " دونالد ترامب".

وتناولت دراستان التحقق من المعلومات حول فيروس كورونا، وهما دراسة (Singer, 2023) [45] التي استهدفت التعرف على حجم ونطاق وطبيعة المعلومات المضللة عن كوفيد-19 وجهود مدققي الحقائق لنزع فتيلها، مع التركيز على عناصر قاعدة البيانات التابعة للولايات المتحدة، ودراسة (Ferreira & Amaral, 2022) [46] التي ركزت على تحليل عمليات التحقق من المعلومات التي أجرتها صحيفة Polígrafo البرتغالية الإلكترونية للتحقق من المعلومات، وتحديدًا الحالات التي يرتبط فيها التحقق من الحقائق ارتباطًا مباشرًا بجائحة كوفيد-19.

في حين ركزت دراسة (Vu et al., 2022) [47] على التحقق من المعلومات حول تغير المناخ حيث قارنت أبعاد ممارسات التحقق من المعلومات بما في ذلك الشفافية وإمكانية الوصول، واستخدام المصادر التصحيحية، بشأن تغير المناخ في الدول الأربعة الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وأستراليا في السنوات الخمس من 2015 إلى 2019.

ونحت دراسة (Rivas-de-Roca et al.,2024) [48] منحى آخر حيث حاولت التعرف على استراتيجيات التواصل على تويتر للأحزاب الشعبوية اليمينية الأوروبية وعلاقتها بجدول أعمال مبادرات التحقق من المعلومات في ألمانيا، وفرنسا، وإسبانيا، والبرتغال.

أما دراسة (Serafini& Zagni, 2023)[49] فقد حاولت الإجابة على تساؤل ما إذا كان من الممكن من خلال التحقق من المعلومات العودة بفاعلية إلى المثل العليا للصحافة الحديثة، وكذلك ما إذا كانت هذه الأفكار نفسها ليست قابلة للتحقق فحسب، بل "مرغوبة، من خلال التحليل الكيفي لبعض موضوعات التحقق من المعلومات.

ب.من حيث الجوانب المنهجية والإجرائية:

طبقت غالبية الدراسات منهج المسح، وطبقت دراسة واحدة منهج دراسة الحالة وهي دراسة (Majerský& Kačinová, 2024).

اعتمدت غالبية الدراسات على أداة واحدة لجمع البيانات، وهي تحليل المحتوى واعتمد بعضها على تحليل المحتوى الكيفي بوجه خاص كما في دراسات (Serafini& Zagni, 2023)، و(Kumar, 2022)، و(Ferreira & Amaral, 2022).

طبقت معظم الدراسات على عينات ما بين متوسطة وكبيرة، من أمثلة الدراسات التي طبقت على عينات متوسطة دراسة (Missau & Storch, 2022) التي قامت بتحليل 318 منشورًا، ودراسة (Baptista et al., 2022) التي طبقت على 265 موضوعًا، ودراسة (Liu& Zhou, 2022) التي حللت (379) محتوى تم تحقيقه، ومن الدراسات التي طبقت على عينات كبيرة دراسة (Kumar, 2022)، التي طبقت على تحليل المحتوى للتغريدات التي تغطي المحتوى السياسي (بواقع 4212 تغريدة)، ودراسة (Schuldt, 2021) التي طبقت على أكثر من 2700 منشور رسمي.

ج. من حيث النتائج:

أظهرت نتائج الدراسات وجود اختلاف في ممارسات التحقق من المعلومات باختلاف البلدان التي تنتمي إليها، حيث بينت نتائج دراسة (Vu et al., 2022) أن هناك اختلافات في ممارسات التحقق من المعلومات بين الدول الأربعة (الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وأستراليا) فيما يتعلق بالشفافية وإمكانية الوصول واستخدام المصادر التصحيحية، كذلك أظهرت نتائج دراسة (Baptista et al., 2022) أن مدققو الحقائق البرتغاليون يركزون على البيانات الصادرة خلال المناقشات السياسية (70 ٪)، بينما يتم تجاهل التحقق من وسائل التواصل الاجتماعي، وأكدت النتائج المستوى العالي من الاحتراف والحياد لدى منصات التحقق من المعلومات البرتغالية، وبالتالي فشكوك المواطن البرتغالي تجاه هذه الممارسة لا أساس لها، بينما أظهرت نتائج دراسة (Tsang et al., 2023) وجود تحيز لدى منصات التحقق حيث بينت أن هناك اختلافات فعلية بين منصات التحقق من المعلومات المستقلة والحزبية عند التعامل مع حركة الاحتجاج في هونج كونج، حيث التزمت AFPHK المهنية بالتحقق من الوقائع الواقعية، في حين انخرطت كل من منصتي التحقق من المعلومات الحزبية في انتقادات ضد الادعاءات المضللة، كذلك أشارت نتائج دراسة (Steensen et al., 2023) إلى إمكانية إعادة توجيه التحقق من المعلومات السياسية من كونه تصحيحًا حاسمًا للنخب السياسية إلى تأكيد وجهات نظر النخب نفسها وقاعدتها المعرفية.

واتفقت نتائج دراسة (Singer, 2023)، و(Ferreira & Amaral, 2022) على زيادة الاهتمام بالتحقق من المعلومات وقت الجائحة، حيث بينت دراسة (Singer, 2023)

أن مواقع التحقق كرست وقتًا وطاقة هائلين لمكافحة المعلومات الخاطئة عن فيروس كورونا، لا سيما في الأشهر القليلة الأولى من عام 2020، تم تقييم 1155 بيانًا مذهلاً على مدار العام على أنها خاطئة أو مضللة – الغالبية العظمى منها غير صحيحة تمامًا – وتم فضح زيفها باستمرار، أيضًا أظهرت نتائج (Ferreira & Amaral, 2022) أن هناك زيادة تدريجية في عدد مقالات التحقق المخصصة لـ Covid -19، حيث وصلت إلى ذروتها في نوفمبر وسجلت انخفاضًا طفيفًا في ديسمبر. يتناسب هذا الاتجاه المتزايد لتحليل التثبيط من قبل Polígrafo بشكل مباشر مع تطور الوضع الوبائي في البلاد.

بينت نتائج دراسة (Markowitz et al.,2023) التي قارنت بين اثنين من منصات التحقق المستقلة وهي الواشنطن بوست وبوليتي فاكت فيما يتعلق بالتصريحات الكاذبة والمضللة للرئيس ترامب أن هناك شبه إجماع بين الموقعين محل الدراسة فيما إذا كانت العبارات صحيحة أم خاطئة، وأظهرت النتائج وجود حالة واحدة فقط عبارة تم اعتبارها صحيحة في حين قيمها الموقع الثاني باعتبارها خاطئة.

أظهرت نتائج دراسة (Liu& Zhou, 2022) أن التحقق من المعلومات في الصين، في مرحلة البدء، ولا يزال ضعيفًا، ويركز على القضايا الصحية، ويتجنب مناقشة القضايا العامة المتشددة مثل الشئون السياسية والاقتصادية وغيرها من الشئون الجارية، وأظهرت نتائج دراسة (Missau & Storch, 2022) أنه لا يوجد سوى اثنين من أكبر البلدان الناطقة باللغة البرتغالية (البرازيل والبرتغال) لديهما مبادرات نشطة للتحقق من المعلومات خلال فترة الدراسة، أما دراسة (Schuldt, 2021) فقد أظهرت نتائجها أن ممارسات التصحيح عبر المواقع تعمل بشكل أساسي عند بروز تهديد إخباري مزيف ومستمر في أي مكان.

أظهرت نتائج دراسة (Majerský& Kačinová, 2024) أن منهجية التحقق من الحقائق في فرانس برس فاكتي مفصلة ودقيقة للغاية في وصف الإجراءات التي يجب على مؤلفي المحتوى اتباعها، في حين أظهرت نتائج دراسة (feduba, 2024) التي طبقت على 11 منصة أنه لا توجد منصة إعلامية تزخر بكل الإمكانيات اللازمة لمعالجة الأخبار المزيفة، ولا يتم تمكين مستخدمي الوسائط لمساعدة أنفسهم بشكل معقول.

مشكلة الدراسة:

تواجه المجتمعات العربية تحديات متزايدة نتيجة انتشار المعلومات المضللة والأخبار الزائفة، مما يؤثر سلبًا على الرأي العام واتخاذ القرارات. ورغم أهمية التحقق من المعلومات في هذا السياق، وانتشار ممارسة التحقق من المعلومات خلال العقد الأخير في غالبية دول العالم العربي، سواء في شكل منصات مستقلة للتحقق وهو الشكل الأكثر شيوعًا، أو كوحدات تابعة للمؤسسات الإخبارية، إلا أن هناك نقصًا في الدراسات العربية التي تبحث طبيعة هذه الممارسة، وتستكشف واقع عمل مدققي المعلومات، فلاتزال المكتبة العربية تفتقر لدراسات تغطي هذا المجال المهم، على الرغم من غزارة الدراسات الأجنبية التي تناولت هذا المجال البحثي وتطرق كثير منها إلى دراسة جوانبه المتعددة.

من هنا جاءت هذه الدراسة في محاولة لملء هذه الفجوة والاقتراب من الواقع المهني لمدققي المعلومات في الوطن العربي، ورصد دوافع ممارستهم للتحقق من المعلومات، ومنهجيتهم في التحقق، ومعرفة طبيعة الضغوط التي يتعرضون لها باختلاف دولهم التي ينتمون إليها، والمهارات الواجب توافرها فيهم، وذلك بهدف تطوير هذه الممارسة وتعزيز دورها في مكافحة المعلومات المضللة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق هدف رئيس وهو التعرف على واقع التحقق من المعلومات في الوطن العربي من خلال تطبيق دراسة ميدانية على مدققي المعلومات في عدة دول عربية، ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية؛ كما يلي:

1. رصد أسباب النمو المتزايد لاعتماد ممارسة التحقق من المعلومات في الوطن العربي والهدف منها.
2. فهم كيفية تعامل مدققي المعلومات مع ما يتعرضون له من معلومات مضللة.
3. التعرف على منهجية التحقق من المعلومات التي يتم الاستناد إليها، ومعايير اختيار مواد التحقق.
4. فهم ما الذي أضافته ممارسة التحقق من المعلومات للمجال الإعلامي.
5. التعرف على المدونات الأخلاقية التي توجه عمل مدققي المعلومات في الوطن العربي.

6. التعرف على الضغوط المختلفة التي يتعرض لها المدققين عند ممارستهم للتحقق.
7. رصد الصفات والمهارات الواجب توافرها في مدقق المعلومات.
8. معرفة دور الشبكة العربية لمدققي المعلومات في دعم ممارسة التحقق في الوطن العربي.

تساؤلات الدراسة:

اتساقًا مع الأهداف السابق ذكرها، تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما أسباب النمو المتزايد لاعتماد ممارسة التحقق من المعلومات في الوطن العربي والهدف من ورائها؟
2. كيف يتعامل مدققو المعلومات مع المعلومات المضللة بأشكالها المختلفة؟
3. ما منهجية التحقق من المعلومات التي يتم الاستناد إليها؟
4. ما الذي أضافته ممارسة التحقق من المعلومات للمجال الإعلامي؟
5. ما هي المدونات الأخلاقية التي توجه عمل مدققي المعلومات في الوطن العربي؟
6. ما نوعية الضغوط التي يتعرض لها المدققون عند ممارستهم للتحقق؟
7. ما هي المهارات الواجب توافرها في مدقق المعلومات؟
8. ما هو دور الشبكة العربية لمدققي المعلومات في دعم ممارسة التحقق في الوطن العربي؟

الإجراءات المنهجية:

نوع الدراسة:

تدرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية الميدانية التي تهدف إلى رصد واقع التحقق من المعلومات في الوطن العربي من منظور مدققي المعلومات، وفهم طبيعة هذه الممارسة والتحديات التي تواجه مدققي المعلومات باختلاف دولهم التي ينتمون إليها.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح، من خلال مسح عينة من مدققي المعلومات في عدة دول عربية هي؛ (مصر، وسوريا، ولبنان، والأردن، وفلسطين، وتونس، واليمن، وليبيا، والعراق، والسودان، والبحرين) بهدف دراسة واقعهم المهني في مجال التحقق من المعلومات في الوطن العربي.

بالإضافة إلى أسلوب المقارنة المنهجية، لمقارنة هذا الواقع بين المدققين باختلاف دولهم التي ينتمون إليها.

أدوات جمع البيانات:

طبقت الدراسة المقابلة المتعمقة كواحدة من الأدوات الكيفية مع عينة مدققي المعلومات في الوطن العربي، باعتبارها أداة تسمح بفهم واقع التحقق من المعلومات بشكل عميق وشامل، من خلال استكشاف آراء وتجارب مدققي المعلومات بشكل تفصيلي، بالإضافة لكونها الأداة التي اعتمدت عليها غالبية الأدبيات السابقة التي طبقت على مدققي المعلومات حول العالم.

وتم إعداد دليل المقابلة لتحقيق أهداف الدراسة استنادًا إلى الأدبيات السابقة، وبعد الانتهاء من إعداده في صورته المبدئية، تم عرضه على السادة المحكمين[50] لإبداء الملاحظات العلمية وجاءت غالبيتها حول حذف أو إضافة أسئلة أو تعديل صياغة بعض الأسئلة الأخرى.

مجتمع وعينة الدراسة:

طُبِقت الدراسة على مدققي المعلومات ممن يعملون في مجال التحقق من المعلومات في غالبية دول الوطن العربي المختلفة، سواء في المؤسسات الصحفية التي بها وحدة للتحقق من المعلومات، أو في منصات مستقلة للتحقق، أو في شبكة «أريج» إعلاميون من أجل صحافة استقصائية باعتبارها تحتوي أيضًا على وحدة للتحقق من المعلومات.

أما عن إجراءات سحب العينة، فقد طبقت الدراسة عينة «كرة الثلج» كواحدة من العينات غير الاحتمالية نظرًا لصعوبة الوصول إلى مدققي المعلومات من خارج مصر، حيث استعانت الباحثة بمدققة معلومات مصرية للوصول إلى باقي مدققي المعلومات، فقد عرفتها على مدقق معلومات مصري آخر يعمل في شبكة أريج، واقترح عليها التواصل مع اثنين من مدققي المعلومات ممن يعملون معه في الشبكة من خارج مصر، وكل منهم رشح للباحثة التواصل مع مدققين آخرين من دول عربية أخرى كل مدقق يتم مقابلته يرشح لها آخر لإجراء المقابلة معه، وهكذا حتى تمكنت الباحثة من التواصل مع (20) من مدققي المعلومات[51] في 10 دول عربية خلاف مصر، وهي (سوريا، ولبنان، والأردن، وفلسطين، وتونس، واليمن، وليبيا، والعراق، والسودان، والبحرين) ومن بينهم نائب مدير الشبكة العربية لمدققي المعلومات.

كان غالبية مدققي المعلومات أعضاء في الشبكتين الدولية والعربية لتدقيق المعلومات معًا، وقليل منهم كان عضوًا في الشبكة العربية فقط أو الشبكة الدولية فقط، وكان هناك ثلاثة مدققين حديثي العهد بهذا المجال لم ينضموا بعد لأي من الشبكتين.

وتم إجراء المقابلات مع عينة الدراسة عبر تطبيق zoom، واستغرقت هذه المقابلات ما بين ساعة إلى ساعة ونصف، وهناك ثلاث حالات تعذر إجراء المقابلة معهم لضيق وقتهم، فقامت الباحثة بإرسال أسئلة المقابلة لهم عبر الواتس آب وتفضلوا بإرسال إجابات مسجلة عليها إما صوت أو كتابة عبر نفس التطبيق.

وقد تم جمع هذه البيانات خلال فترة زمنية استغرقت قرابة الشهرين ونصف الشهر من بداية أغسطس وحتى منتصف أكتوبر لعام 2024.

جدول رقم (1)

يوضح التوزيع الجغرافي لمدققي المعلومات عينة الدراسة

الدولة	عدد مدققي المعلومات
مصر	4
السودان	1
ليبيا	2
تونس	2
فلسطين	1
لبنان	1
الأردن	3
سوريا	1
اليمن	1
العراق	2

البحرين	1
الإجمالي	20

الإطار النظري للدراسة:

اعتمدت الدراسة في إطارها النظري على مدخل تكاملي في محاولة لتلبية أغراض الدراسة، وقد اشتمل على نظرية المسئولية الاجتماعية، ونموذج التسلسل الهرمي للتأثيرات لشوميكر Shoemaker وريس Reese، وذلك على النحو التالي:

1. نظرية المسئولية الاجتماعية:

تقدم نظرية المسئولية الاجتماعية إطارًا نظريًا اجتماعيًا وأخلاقيًا ينبغي أن تعمل في ظله وسائل الإعلام، إذ حددت هذه النظرية الوظائف التي ينبغي أن تقدمها وسائل الإعلام لأفراد المجتمع، والمعايير الأساسية للأداء الإعلامي والقيم الإعلامية التي تحكم سلوكيات الإعلاميين في أداء واجباتهم الوظيفية.

وتعرف المسئولية الاجتماعية بأنها مجموع الوظائف التي يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتوفر في معالجتها لموادها قيم مهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول شريطة أن تتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسئولة أمام الحكومة والرأي العام، أما المسئولية الاجتماعية للصحفي تجاه المجتمع فهي محصلة استجابة الصحفي ومشاركته جماعته المهنية في أدائها مهامها وحرصه على تماسك واستمرار جماعته الصحفية، وتحقيق أهدافها وتدعيم تقدمها في شتى المجالات وتفهمه لمشكلاتها وهي استجابة نابعة من ذاته وغير مجبر عليها[52].

وتقوم نظرية المسئولية الاجتماعية على مجموعة من المبادئ، وهي[53]:

1. على وسائل الإعلام أن تقبل وتنفذ التزامات معينة تجاه المجتمع.
2. لابد أن يتميز ما تنشره وسائل الإعلام بالحقيقة، والعدالة، والدقة، والموضوعية، والتوازن.
3. ضرورة أن تتمتع وسائل الإعلام بالحرية وأن تعمل على تنظيم نفسها ذاتيًا في حدود القانون والتشريعات القائمة.

4. التزام الوسائل الإعلامية بمجموعة من القوانين ومواثيق الشرف الأخلاقية والمعايير الأخلاقية بحيث تتجنب ما يؤدي إلى الجريمة والعنف وتوجيه إهانات إلى الأقليات.
5. يجب أن تكون وسائل الإعلام صادقة فيما تعرضه من موضوعات بعيدًا عن الإيحاءات المغرضة أو ذات المعاني المضللة.
6. يجب على وسائل الإعلام أن تساعد في عرض وتوضيح أهداف وقيم المجتمع، كما يجب أن تقوم بنشر أهداف المجتمع، وخططه التربوية، والتعليمية، والاقتصادية.

٢.نموذج التسلسل الهرمي للتأثيرات لشوميكر Shomaker وريس Rees:

اقترح الباحثان شـــوميكر وريس Shoemaker& Reese نموذجًا للتأثيرات على الممارسات الصحفية، أطلقا عليه اسم النموذج الهرمي وذلك في عام 1996، ثم أدخلا عليه تعديلات في عام 2014، ثم كان التعديل الأخير في 2016، وهو يتألف من خمســـة مســتويات من التأثير، مرتبة بشـــكل هرمي من المســتوى الكلي إلى المســتوى الجزئي: النظام الاجتماعي، والمؤسسات الاجتماعية، وتنظيم المؤسسة الإعلامية، والروتين، والأفراد، ونتناولها من الجزء إلى الكل كما يلي[54]:

1. الأفراد:

وهو يركز على السمات الشخصية للعاملين في مجال الأخبار، والقيم الإخبارية التي يلتزمون بها، والأدوار المهنية التي يضطلعون بها، والسمات الديموجرافية الأخرى كـ (النوع، والسن، والمستوى الاقتصادي).

2. الإجراءات الروتينية:

يهتم مســتوى الروتين بأنماط الســلوك التي تشــكل الهياكل المباشــرة للعمل الإعلامي كممارسة اجتماعية، والروتين هو طرق العمل التي تشكل هذه الممارسة، بما في ذلك تلك القواعد غير المعلنة والتشريعات التي لا يتم توضيحها دائمًا. عند دراسة هذه الإجراءات الروتينية، نفترض أن الســلطة تمارس داخل المنظمات – ليس دائمًا من خلال الإملاءات الخاصة من قبل القادة، ولكن من خلال إنشاء نمط من الممارسات التي تخدم احتياجات المنظمة، والتكيف مع متطلبات مصادر المعلومات، والتحكم في سير العمل، ومنحها بنية ذات مغزى.

وقد أعادت التكنولوجيا تشكيل النظام البيئي بشكل غير مباشر من خلال استيراد قيم جديدة، نظرًا لأن المؤسسات الإخبارية اضطرت إلى الاعتماد على من هم خارج المجال المهني للحصول على الخبرة الرقمية، فقد أصبحت قيم ثقافة التكنولوجيا مرتبطة بالممارسة الصحفية، فمفهوم المصدر المفتوح، على سبيل المثال يسحب الصحافة من حدودها المهنية المغلقة إلى شفافية أكبر.

3. تنظيم المؤسسة الإعلامية:

ويقصد به وصف تأثيرات الكيان المنظم الأكبر الذي يعمل الفرد في إطاره، والسياق الأكبر للأنشطة الروتينية، والتي تتضمن الأدوار المهنية، والسياسة التنظيمية، وكيفية هيكلة المؤسسة نفسها. وتشمل العاملين في المؤسسة، مثل الصحفيين والمحررين، وكيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض ومع المصادر الخارجية.

4. المؤسسات الاجتماعية:

ويطلق عليها "خارج الوسائط"، أي كل شيء "خارج" الحدود التنظيمية لوسائل الإعلام، يمكن أن يشمل ذلك كل شيء من الجماهير أو المصادر القوية أو العلاقات العامة أو حتى القوى التكنولوجية، وهو ما يمكن اعتباره أنه مستوى المؤسسة الاجتماعية، مما يوضح المخاوف التي تتجاوز أي منظمة واحدة إلى "المجال المشترك بين المنظمات"، هنا يُنظَر في كيفية تماسك المنظمات المختلفة التي تعمل في مجال الإعلام في مؤسسة أكبر. تتأثر المؤسسة الإعلامية بدورها بالطريقة التي تدخل بها في علاقات تبعية منظمة مع الجهات الفاعلة النظامية الرئيسية الأخرى: بما في ذلك الدولة والعلاقات العامة والإعلان. هذا الهيكل هو الذي أصبح مجالًا مهمًا بشكل متزايد للبحث.

5. النظام الاجتماعي:

من المعروف أن المؤسسات الإعلامية تعمل ضمن نظام اجتماعي أكبر، وأن هذه الأنظمة تؤثر في المضمون وبأشكال مختلفة.

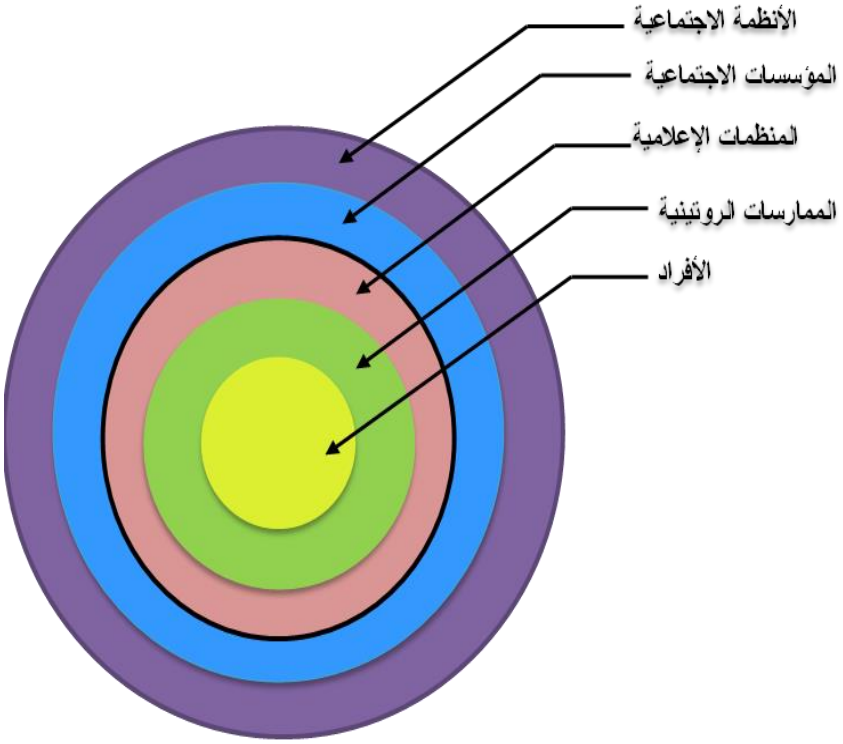

شكل رقم (1)

يوضح نموذج التسلسل الهرمي للتأثيرات بعناصره الخمسة[55]

الإطار المعرفي:

التحقق من المعلومات كممارسة حديثة:

في أقل من عقد من الزمان، نمت عملية التحقق من المعلومات في جميع أنحاء العالم لتصبح ممارسة ديمقراطية جديدة، حيث يُنظر إلى التحقق من المعلومات عمومًا على أنه أحد الحلول الرئيسية ضد آفة المعلومات المضللة والأخبار المزيفة [56]. فمنذ بداية القرن الحادي والعشرين، لعبت الشبكات الاجتماعية دورًا بارزًا في نشر المعلومات، حيث لم يعد المواطنون يعتمدون على الإعلاميين ومؤسساتهم فقط في إنتاج وتوزيع الأخبار، بل تمكن المستخدم الفرد من الوصول إلى أكبر عدد ممكن من القراء مثله مثل فوكس نيوز أو سي إن إن أو نيويورك تايمز". إلا أن هذه المعلومات يتم نشرها دون التحقق منها ودون مبادئ أخلاقية موجهة، وعلى هذا أصبحت

وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة للنشر المضر للمعلومات، فمثل هذه المعلومات تضلل الأفراد في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أنشطتهم اليومية، وبالتالي فهي تشكل تهديدًا للمجتمعات الديمقراطية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي[57] .

وبهذا أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي هي المنصات الرئيسية التي تزدهر عليها الأخبار المزيفة فقد تم اختراقها بهذه الأخبار، حيث أصبحت مصدرًا لتكاثر المعلومات المضللة والتضليل في المجتمعات وأصبح من الصعب متابعة الحقائق المهمة بسبب زيادة التفاعل مع الأخبار الزائفة[58].

تشكل هذه المشاركة العشوائية للمعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي أحد الأسباب الرئيسية للحاجة إلى تدخل مدققي المعلومات، خاصة في الأوقات الحاسمة للأنظمة الديمقراطية، كالعمليات الانتخابية.

وعلى الرغم من أن الوعي العالمي والطلب على التحقق من المعلومات نما بعد الانتخابات الأمريكية لعام 2016 وبعد استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة الذي أجري في نفس العام، إلا أن هذه الممارسة قديمة قدم الصحافة نفسها[59].

وإن كان يمكن تحديد بداية حركة التحقق الحديثة من المعلومات خلال فترة ترشح رونالد ريجان، الذي أصبح في عام 1981 الرئيس الأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدلى ريجان كمرشح رئاسي بالعديد من التصريحات الغريبة التي لفتت الانتباه لمستوى زيفها، على سبيل المثال، ادعائه الشهير بأن الأشجار تسببت في أربعة أضعاف كمية التلوث التي تسببت فيها السيارات والمداخن الصناعية مجتمعة، واستمر على التوالي في الإشارة إلى الأشجار كتهديد للبيئة أثناء حملته الانتخابية وبعدها، وبعد أن أصبح رئيسًا للولايات المتحدة، بدأ العديد من الصحفيين في محاولة التحقق من ادعاءاته خلال المؤتمرات الصحفية والخطابات التليفزيونية في محاولة لتصحيح الأخطاء التي وقع فيها، ولكن الجمهور لم يتقبل هذا النوع من النشاط ونشبت موجة من الانتقادات والعداء تجاه هؤلاء المدققين[60].

بعدها وفي عام 1994، تم بالفعل إنشاء موقع إلكتروني غير سياسي للتحقق من المعلومات مخصص لاستكشاف الأساطير ونشر المخططات الاحتياليةsnopes.com وهو يعد أقدم وأكبر موقع على الإنترنت للتحقق من المعلومات في الولايات المتحدة [61].

ومع المعلومات المضللة المنقولة في المشهد السياسي للولايات المتحدة الأمريكية في التسعينات وبشكل أكثر تحديدًا خلال فترة الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 1998 التي تم فيها انتخاب

جورج بوش الأب؛ عاد من جديد الاهتمام بالمعلومات المضللة خلال الحملات الانتخابية، ثم ظهر نوع جديد وأكثر تحديدًا من التحقق من المعلومات ركز بشكل أساسي على بيانات برامج المرشحين وإعلاناتهم السياسية، وكذلك على الخطابات والمناقشات التي جرت خلال الحملات، ومع ذلك، لم يبدأ ظهور المشاريع الأولى المخصصة بالكامل للتحقق من المعلومات السياسية حتى القرن الحادي والعشرين[62]. حيث جلب القرن الجديد مدققون مستقلون للحقائق، لا سيما السياسية منها. وعلى الرغم من أنهم ولدوا وتطوروا بطريقة أكثر عددًا وتخصصًا في الولايات منذ إطلاق منظمة FactCheck.orgفي عام 2003، و PolitiFact Washington Post's Fact Checker، عام 2007، إلا أنه في أوروبا وبقية دول العالم، بدأت مشاريع مختلفة مكرسة للتحقق من المعلومات في الظهور، بشكل رئيسي منذ عام 2010[63].

أسباب انتشار التحقق من المعلومات داخل الصحافة:

يعد أحد التفسيرات لنمو التحقق من المعلومات داخل الصحافة هو أن الصحفيين السياسيين والمؤسسات التي يعملون بها تحاكي الممارسات ذات المكانة العالية في مجالهم، وتنسخ الابتكارات التي حظيت بالاعتراف المهني والتي تم اعتبارها على أنها تدعم المثل العليا للمهنة، فقد فازت PolitiFact بجائزة بوليتزر عن مشاركتها في انتخابات عام 2008[64]، أيضًا تم ترشيح قسم التحقق من المعلومات في صحيفة واشنطن بوست للعديد من جوائز الصحافة، وكذلك فاز مشروع التحقق من المعلومات الإسباني Maldita.es بجائزة الصحافة الأوروبية للابتكار في عام 2021، وفي العام نفسه، تم ترشيح الشبكة الدولية لتدقيق المعلومات لجائزة نوبل للسلام، وتشير مكانة هذه الجوائز إلى أن التحقق من المعلومات معترف به –على الأقل– كممارسة معلوماتية راسخة وأنه يعزز النماذج الفاضلة، ويفي بالقيم الأساسية للمهنة من خلال توفير المعلومات للمواطنين حول دقة الادعاءات المختلفة[65].

ومن التفسيرات الأخرى لنمو التحقق من المعلومات هو الدوافع التجارية، يبرر الصحفيون والمؤسسات الإعلامية في كثير من الأحيان الاتجاه للتحقق من المعلومات كاستجابة لطلب القارئ المحتمل الذي يمكن أن يجذب الاهتمام والولاء من المستهلكين، وهو تفسير منطقي قد يكون مقنعًا بشكل خاص في المشهد الإعلامي المجزأ الذي تواجه فيه العديد من المؤسسات انخفاضًا في الإيرادات، ويتوافق هذا التفسير أيضًا مع الأدلة على أن الضغوط التجارية والتقنية جعلت الصحفيين أكثر استجابة لطلبات الجمهور، فإذا كان الجمهور يطالب بالاهتمام بالتحقق من

المعلومات بهذه الطريقة، فغالبًا نجد المزيد من التوسع في استخدام هذا النمط لتحقيق المزيد من المكاسب التجارية[66].

وقد أكدت دراسة للصحافة الأمريكية على أن الدوافع المهنية داخل الصحافة، وليست الدوافع التجارية أو طلب السوق، هي المحرك الرئيسي لنمو التحقق من المعلومات الذي شوهد في العامين أو الثلاثة أعوام الماضية [67].

الشبكة الدولية لتدقيق المعلومات: International Fact-Checking Network

تنتمي الشبكة الدولية لتدقيق المعلومات (IFCN) إلى معهد بوينتر للدراسات الإعلامية، وهي مؤسسة تعليمية تركز على الإعلام والصحافة ومقرها فلوريدا بالولايات المتحدة، تأسست في عام 2015، بعد حاجة متزايدة لتنسيق وربط جهود مدققي المعلومات من جميع أنحاء العالم وتشجيع أفضل الممارسات في التحقق من المعلومات من خلال مراقبة وتدقيق أعمال أعضائها بانتظام[68].

وتقوم الشبكة على مجموعة من المبادئ يوقع عليها أعضاؤها، تتمثل فيما يلي[69]:

(1) عدم التحيز والإنصاف.

(2) شفافية المصادر.

(3) شفافية التمويل والتنظيم.

(4) شفافية المنهجية.

(5) سياسة تصحيح مفتوحة وصادقة.

وتشترط الشبكة لعضويتها أن تقوم منصات التحقق حول العالم التي ترغب في الانضمام إليها بتقديم معلومات أساسية حول تكوين فريقها وأداء التحقق من المعلومات والهيكل المالي المتاح لهم، ويقوم المقيّمون الخارجيون المجهولون بتقييم طلب الشبكة المالية الدولية للمجموعة من خلال تقييم خبراتهم ومسار التمويل وحجم الفريق والتخصص والأداء في التحقق من المعلومات[70] .

ويعني أن تصبح منصة التحقق من المعلومات عضوًا في الشبكة الدولية لتدقيق المعلومات أن هذه المنصة شفافة وموضوعية في تدقيقها للحقائق وتتبع منهجية محددة وقابلة للتفسير في عمليات التحقق الخاصة بها وينطبق هذا الأمر على الصحفيون المستقلون الذين يتم قبول عضويتهم بالشبكة، وتعترف المنصات الرئيسية مثل Facebook و Google بأعضاء الشبكة الدولية كمصادر رئيسية في التحقق من المعلومات عبر مختلف الدول واللغات والثقافات

الإعلامية، ولتحقيق هذه الغاية، فإن عضوية الشبكة هي ختم للجودة وآلية لتقييم الموضوعية تم التحقق منها خارجيًا، مما يمنح الأعضاء تأثيرًا أكبر على مكافحة المعلومات المضللة عبر المنصات الإعلامية الرئيسية [71].

مفاهيم الدراسة:

التحقق من المعلومات:

ويقصد به التحقق من دقة جميع المعلومات في نص مكتوب أو مقال صحفي أو خطاب شفهي.. إلخ [72]، وهناك من يرى أن التحقق من المعلومات هو التحقيق في الادعاءات والروايات التي يحتمل أن تكون مضللة والتي قد تؤثر سلبًا على الأفراد والمجتمع[73]. ويجمع مفهوم ثالث بين المفهومين السابقين إذ يعني التحقق من الحقائق إجراء تحقيق لتحديد ما إذا كان البيان صحيحًا من الناحية الواقعية أم لا، إضافة لأنها عملية التحقق من دقة التقارير والبيانات المشكوك فيها[74].

المفهوم الإجرائي للتحقق من المعلومات: هو عملية منهجية يتم اتباعها للتحقق من صحة ودقة المعلومات، سواء كانت هذه المعلومات منشورة عبر الإنترنت أو أي وسيلة إعلامية.

مدققو المعلومات:

هم أشخاص متخصصون في التحقق من صحة ودقة المعلومات، خاصة تلك المنتشرة عبر الإنترنت ووسائل الإعلام، يعمل المدققون كمرشحون لتصفية المعلومات المضللة والزائفة، ويقدمون للجمهور تحليلات موضوعية وموثوقة.

نتائج الدراسة الميدانية:

جدول رقم (2)

يوضح توصيف عينة الدراسة

خصائص العينة		ك	%
النوع	ذكور	15	80
	إناث	5	20
الإجمالي		20	100
السن	أقل من 30 سنة	3	15
	30-أقل من40 سنة	15	75
	40-50 سنة	1	5
	50 سنة فأكثر	1	5
	تحفظ على ذكر عمره	1	5
الإجمالي		20	100
المستوى التعليمي	مؤهل متخصص في الإعلام	11	55
	مؤهل له علاقة بالحاسبات والبرمجة	5	25
	مؤهل جامعي آخر	4	20
الإجمالي		20	100

يتضح من نتائج الجدول السابق أن غالبية عينة مدققي المعلومات محل الدراسة كانوا من الذكور 15 مدقق، مقابل 5 فقط مدققات للمعلومات وعلى الرغم من قلة عددهن، إلا أن الإناث أثبتن وجودهن في هذا المجال، حيث شغلت إحداهن منصب نائب رئيس الشبكة العربية لتدقيق المعلومات، وشغلت الثانية رئيس موقع إخباري، والثالثة رئيس قسم التحقق من المعلومات في مؤسسة إعلامية.

كان غالبية مدققي المعلومات –عينة الدراسة– يندرجون ضمن الفئة العمرية الثلاثينية، حيث لم يتجاوز عدد من بلغوا الأربعين أو الخمسين من العمر مدققًا واحدًا في كل فئة، هذا التركيز على الشباب، مقترنًا بالمواقع القيادية التي يشغلها عدد من المشاركين في الدراسة، يتسق مع طبيعة المجال المتجددة ومتطلباته العقلية والبدنية، ويشير إلى أن مجال تدقيق المعلومات يشهد حيوية شبابية واهتمامًا متزايدًا من الجيل الجديد.

كان غالبية مدققي المعلومات يحملون مؤهلات جامعية في مجال الإعلام، تليها المؤهلات ذات الصلة بالبرمجة والحاسبات وهناك من ذكر أن مؤسسته كل من يعملون بها من مدققي المعلومات هم خريجي تخصصات ذات صلة بالهندسة والحاسبات، وهو ما يمكن تفسيره بطبيعة هذا المجال وكونه مجال تقني وبحثي في الأساس الأمر الذي انعكس على جذبه لمن يفهمون في مجال الحاسب. وقد لوحظ أيضًا وجود تنوع في الخلفيات الأكاديمية، حيث شملت العينة أيضًا خريجي كليات الطب وطب الأسنان واللغات، مما يشير إلى أن مجال تدقيق المعلومات يجذب مهنيين من مختلف التخصصات.

أولًا. نظرة عامة على واقع التحقق من المعلومات في دول الوطن العربي:

كشفت المقابلات المتعمقة عن أن ممارسة التحقق من المعلومات ليست شائعة في جميع الدول العربية، بل تغيب تمامًا في بعض الدول، وأظهرت نتائج المقابلات أن المؤسسات الإعلامية المستقلة هي الشكل الأكثر شيوعًا في مجال التحقق من المعلومات في الدول العربية فهناك منصات للتحقق من المعلومات في كل من (مصر، وليبيا، والسودان، وتونس، والجزائر، والمغرب، وفلسطين، والأردن، وسوريا، واليمن، ولبنان، وقطر) وكلها منصات خاصة يمتلكها أفراد، وهناك منصة تحقق تابعة للدولة في السعودية، في حين أن اعتماد غرف الأخبار لهذه الممارسة لا يزال محدودًا، فقد اقتصر هذا الشكل في المنطقة العربية على مؤسسات محددة مثل "المصري اليوم" في مصر و"النهار" في لبنان، و"سند" في الجزيرة بقطر. وتتسق هذه النتيجة مع دراسات أخرى تشير إلى أن تبني التحقق من المعلومات داخل غرف الأخبار يعد عملية أبطأ في العديد من الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، حيث توصلت دراسة (Sunday et al., 2024) [75] إلى أن اعتماد التحقق من المعلومات في غرف الأخبار بطيء نسبيًا في نيجيريا مقارنة بمستوى التبني في الولايات المتحدة وأوروبا.

تعتمد هذه المنصات على عدد محدود من مدققي المعلومات قد لا يتعدى العشرة أفراد بالإضافة إلى فريق كبير من المتطوعين.

كشفت المقابلات المتعمقة عن أن كل منصات التحقق من المعلومات يتم تمويلها ذاتيًا عن طريق مالكيها، ومن خلال مشروعات خاصة تدر عليهم دخل يمكنهم من مواصلة عملهم، أو حصولهم على جوائز مالية، مع ملاحظة أن مصادر التمويل هذه معلنة دائمًا وذلك تماشيًا مع شروط الانضمام إلى الشبكتين الدولية والعربية لمدققي المعلومات.

ثانيًا. أسباب النمو المتزايد في الاهتمام بالتحقق من المعلومات في الوطن العربي:

أرجع مدققو المعلومات النمو المتزايد في الاهتمام بالتحقق من المعلومات في الوطن العربي لثلاثة أسباب، وهي:

1. انتشار المعلومات المضللة بشكل غير مسبوق.
2. الرغبة في تحقيق الربح.
3. تنامي الثقة في مواقع التحقق من المعلومات.

ونتناول شرح هذه الأسباب كما أوضحها مدققو المعلومات.

1.انتشار المعلومات المضللة بشكل غير مسبوق:

يشهد العالم اليوم طفرة غير مسبوقة في إنتاج واستهلاك المعلومات، مدفوعةً بانتشار وسائل التواصل الاجتماعي وتراجع الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية. هذه التحولات الجذرية في سلوكيات الاستهلاك الإعلامي قد أدت إلى انتشار واسع للمعلومات المضللة والأخبار الزائفة، مما يهدد الثقة في المؤسسات ويشجع على الاستقطاب والانقسام المجتمعي، وقد ربط مدققي المعلومات انتشار هذه المعلومات المضللة بعدة عوامل:

أ –تزايد الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي مقابل تراجع الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية:

أظهرت نتائج المقابلات المتعمقة إجماع مدققي المعلومات على أنه مع انفجار ثورة المعلومات، لم يعد مصدر المعلومة قاصرًا على وسائل الإعلام التقليدية (الصحف والمواقع الإخبارية والراديو والتليفزيون) بل أصبح هناك شيء يصنعه المستخدم أو ما أطلق عليه صحافة المواطن حيث مكنت منصات التواصل الاجتماعي ملايين الأشخاص من إنتاج المحتوى ونشره دون الخضوع لمعايير صحفية مهنية. هذا التحرر الإعلامي، وإن كان له إيجابياته، إلا أنه فتح الباب أمام انتشار

المعلومات المضللة بسبب افتقار الكثير من صناع المحتوى إلى الخبرة والتدريب اللازمين، في هذا الصدد يقول (مدقق المعلومات ب) «أن هؤلاء من يطلق عليهم صناع المحتوى غالبًا ما يقعون في أخطاء ولا يلتزمون بالمعايير الصحفية، وليس لديهم ميثاق شرف إعلامي أو مهني يضمن أنهم لا يرتكبون أخطاء»، ويضيف (مدقق المعلومات ت) «أن صانع المحتوى هذا حتى وإن كانت نواياه حسنه غالبًا ما يقع في الخطأ فهو يحتاج إلى من يوجهه من خلال معرفته بكيف وماذا ولماذا ومتى.. هذه الأسئلة الخمسة التي يجب أن يضعها الصحفي أو الإعلامي نصب عينه قبل تقديم أي معلومة سواء للمؤسسة الإعلامية التي يعمل بها أو لأي جهة».

كذلك يساهم الأفراد العاديون في نشر المعلومات المضللة بدافع الرغبة في تأكيد معتقداتهم الشخصية أو تحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية، حيث أشار (مدقق المعلومات أ) إلى «أن الأفراد العاديون أنفسهم يساهمون في التضليل مع المواطن الصحفي أو صانع المحتوى من خلال مشاركتهم لمنشورات معينة تتفق مع أهوائهم الشخصية بصرف النظر عن مصداقية ما بها من معلومات».

من هنا كانت الحاجة إلى مواجهة هذا الطوفان من المعلومات المضللة أو غير الوثوق في مصداقيتها، لاسيما وأن المنصات الرقمية الكبرى مثل فيسبوك ويوتيوب وإكس تساهم في انتشار المعلومات المضللة من خلال خوارزمياتها التي تعزز المحتوى المثير للجدل والمشترك بشكل متكرر.وقد أشار (مدقق المعلومات ج) إلى «أن المنصات الكبيرة مثل Google ، Meta بدأوا يضعوا برامج للتحقق ويوجهوا جمهورهم لأن يتحققوا من المعلومات المنشورة صحيح لم يكن هذا التحقق مبني على منهجية ولكن مع ظهور منظمات عالمية تدعم هذا الأسلوب كالشبكة الدولية للتحقق من المعلومات وظهور الشبكة الأوروبية لمدققي المعلومات والشبكة الأفريقية وحاليًا الشبكة العربية لمدققي المعلومات الأمر اختلف».

كل هذا يجعلنا نتأكد من أن هناك حالة من اضطراب المعلومات خلفتها الاعتماد على شبكات التواصل وكان لابد من التصدي لهذا الخلل في مصادر المعلومات، خاصة وأن الكثير من الناس يفتقرون إلى المهارات اللازمة لتقييم المعلومات وتحديد مصداقيتها، مما يجعلهم عرضة للتأثر بالمعلومات المضللة.

ب – التوسع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة للاستقطاب السياسي:

عندما تتقاطع السياسة مع عالم وسائل التواصل الاجتماعي، تتحول المعلومات إلى سلاح ذو حدين. ففي هذا الصدد، يشير مدققو المعلومات إلى وجود حملات تضليل ممنهجة تستهدف التأثير على الرأي العام وتوجيهه نحو أهداف سياسية محددة.

يؤكد (مدقق المعلومات ك) على وجود "ممارسات ممنهجة" يقوم بها أشخاص ماهرون في نشر المعلومات المضللة، خاصة خلال الفترات التي تشهد توترات أو أزمات سياسية، ويشير (مدقق المعلومات ن) إلى وجود ما يسمى بـ "الذباب الإلكتروني" أو "الجيوش الإلكترونية" التي تعمل على نشر المعلومات المضللة وفقًا لأجندات سياسية أو أيديولوجية محددة. ويستشهد بمثال أحداث أغسطس في بريطانيا، من تداول معلومات مضللة عن ضلوع طالب لجوء مسلم في مقتل أطفال بريطانيين الأمر الذي أدى إلى اندلا ع موجة عنف وكراهية ضد المسلمين إضافة لأعمال عنف استمرت لعدة أيام».

من جانب آخر، تلعب اللوغاريتمات المستخدمة في وسائل التواصل الاجتماعي دورًا حاسمًا في انتشار المعلومات المضللة. فبمجرد أن يُظهر المستخدم اهتمامًا بموضوع معين من المعلومات المضللة، تقوم الخوارزميات بتقديم المزيد من المحتوى المشابه، مما يعزز من تكوين فقاعات معلوماتية معزولة. كما أن الأكاذيب والمعلومات المضللة تنتشر بشكل أسرع بكثير من الحقائق، مما يجعل من الصعب مكافحتها يقول (مدقق المعلومات هـ) «أن اللوغاريتمات الموجودة على وسائل التواصل الاجتماعي تساهم في انتشار المعلومات المضللة، فطالما أنني كمواطن أظهرت اهتمام بخبر مضلل معين نجد وسيلة التواصل تلاحقني بالمزيد والمزيد من نفس النوعية من الأخبار، أضف إلى ذلك أن الخبر الكاذب ينتشر 5 مرات أسرع من الخبر الصحيح».

ج – تفاقم انتشار المعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي وقت الأزمات باختلاف أنواعها:

أكد مدققو المعلومات أن ظاهرة انتشار المعلومات المضللة تزداد حدة خلال الأزمات، خاصة مع تزايد الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر رئيسي للأخبار. وقد تجلى ذلك بوضوح خلال جائحة كورونا، حيث شهد العالم ما أطلق عليه "جائحة المعلومات المضللة."

يشير (مدقق المعلومات ن) إلى تحذير منظمة الصحة العالمية من هذه الظاهرة، حيث انتشرت شائعات ونظريات مؤامرة حول فيروس كورونا واللقاحات المضادة له، مما أدى إلى حالة من الارتباك والخوف لدى الكثيرين. يؤكد (مدقق المعلومات ب) أن هذه الموجة من المعلومات

المضللة كانت لها آثار سلبية كبيرة، حيث زادت من حدة المخاوف والقلق حول الفيروس، وأدت إلى انتشار سلوكيات خاطئة.

ويقدم (مدقق المعلومات ن) مثالًا على ذلك بما نشرته إحدى القنوات الإخبارية من وفاة أكثر من 10 أشخاص بعد تلقيهم اللقاح المضاد لفيروس كورونا وكان الخبر صحيحًا، ولكن هناك معلومات منقوصة فالأفراد الذين توفوا كانوا من المسنين ويسكنون بإحدى دور المسنين، هؤلاء الأشخاص لم تكن وفاتهم بسبب اللقاح المضاد لفيروس كورونا، حيث أن دور المسنين التي يقيمون فيها تسجل شهريا ما بين 20–30 حالة وفاة طبيعية، وهؤلاء الأشخاص من المرشحين أن يتوفوا بصورة طبيعية وكالمعتاد، إذن إغفال هذا الجزء من الحقيقة هو الذى أوجد حالة التضليل.

وترجع أسباب تفاقم المشكلة خلال الأزمات من وجهة نظر الباحثة إلى ما يلي:

- الحاجة إلى المعلومات خلال الأزمات: يزداد الطلب على المعلومات، مما يجعل الأفراد أكثر عرضة للشائعات والأخبار الزائفة.
- الجو العام من الخوف والقلق: يستغل ناشروا المعلومات المضللة هذه المشاعر لترويج رواياتهم.
- سرعة انتشار المعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي: تنتشر المعلومات المضللة بسرعة كبيرة على وسائل التواصل الاجتماعي، مما يجعل من الصعب التصدي لها.

د– التوسع في الاستخدام السيء لأدوات الذكاء الاصطناعي:

يشكل التوسع في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، وخاصة تقنية التزييف العميق (Deepfake)، تهديدًا متزايدًا على مصداقية المعلومات المنتشرة عبر الإنترنت. يؤكد (مدقق المعلومات س) على «أن هذه التقنية تتيح التلاعب بالصور والفيديوهات بشكل متقن، مما يجعل من الصعب تمييز المحتوى الحقيقي عن المزيف»، ويوضح (مدقق المعلومات س) «أن تقنية التزييف العميق تسمح بوضع وجه شخص مشهور على جسد شخص آخر يقوم بأفعال غير قانونية أو مخزية، مما يؤدي إلى تشويه سمعة هذا الشخص وتضليل الرأي العام، ويضيف أن سهولة استخدام هذه التقنية تجعل من الصعب مواكبة التطورات المستمرة في مجال التزييف، مما يخلق سباقًا مستمرًا أشبه بلعبة " العسكر والحرامية " بين من يحاولون اكتشاف طرق التزوير ومن يحاولون ابتكار طرق جديدة».

هكذا يمثل التزييف العميق تهديدًا كبيرًا لمصداقية المعلومات في العصر الرقمي. يتطلب مواجهة هذا التحدي جهودًا متضافرة من جانب الحكومات، والمنظمات الدولية، ووسائل الإعلام، والأفراد.

هـ- الرغبة في تحقيق السبق الصحفي:

يمثل السعي الحثيث لتحقيق السبق الصحفي أحد أهم العوامل التي تساهم في انتشار المعلومات المضللة. ففي محاولة لتقديم الأخبار أولًا، تتجاهل بعض وسائل الإعلام ضرورة التحقق من صحة المعلومات، مما يؤدي إلى نشر أخبار كاذبة أو مضللة.

ويشير (مدقق المعلومات ن) إلى «أن هذه الظاهرة ليست حكرًا على دولة معينة، بل هي ظاهرة عالمية، فأمريكا نفسها أكبر الدول التي بها وسائل الإعلام في حال حدوث شيء ما فإنهم وقبل استعانتهم بالمراسلين يستعينون بشهود العيان رغبةً في تحقيق السبق الصحفي، فأي مؤسسة تهتم بأن يكون لديها سبق صحفي وبأن تكون حصرية في نقل المعلومة وهو ما يجعلها تقع أحيانًا في شرك التضليل نتيجة السرعة في نقل المعلومة أو السعي وراء السبق الصحفي، وأضاف أن المؤسسات الإعلامية اليوم تعتمد على ما ينشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي تحت مسمي "متداول" فنجد المؤسسة س أو ع مثلا تنشر تحت عنوان "متداول" فيديو لزلزال في روسيا وبعد ساعات يتبين أن الفيديو لم يكن لزلزال في روسيا وإنما زلزال حدث منذ شهور في تركيا، بعدما تكون العديد من المنصات قد وقعت في هذا الخطأ بنشرها هذا الفيديو».

وربما تكون هذه الحالة من التضليل المتعمد قد فرضت على وسائل الإعلام أن تلعب دورًا جديدًا فبعد أن كان دورها في الماضي أن « تخبر» تراجع هذا الدور بعد اتجاه الغالبية إلى وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات، وبدأت اليوم تقوم بوظيفة «التحقق من المعلومات المنتشرة» وتوضيح الصحيح منها للرأي العام قبل تفشيها وتأثيرها سلبيًا عليه، وهو ما قامت به صحيفة « المصري اليوم» أكثر من مرة خلال العام الحالي 2024 من نشرها لموضوعات تكشف زيف معلومات مضللة تم تداولها بكثرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأبرزها كان موضوع يكشف كذب الروايات الإسرائيلية خلال حرب غزة 2023.

وترى الباحثة أنه ينبغي على المؤسسات الإعلامية أن تدرك أن السبق الصحفي لا يجب أن يكون على حساب المصداقية، فالحفاظ على ثقة الجمهور هو أهم هدف يجب أن تسعى إليه أي مؤسسة إعلامية.

2. الرغبة في تحقيق الربح:

تثير فكرة التحقق من المعلومات تساؤلات حول الدوافع الحقيقية وراء إنشاء هذه المنصات. ففي حين يدعي الكثيرون أن هدفهم هو مكافحة المعلومات المضللة وحماية الرأي العام، يشكك البعض في هذه النوايا، مؤكدين أن الربح المادي هو الدافع الرئيسي وراء إنشاء هذه المنصات. وفي هذا الصدد يقول (مدقق المعلومات ك) «أن منصات التحقق من المعلومات أو تدقيق المعلومات إنما هي عبارات تسويقية الجزء الأساسي منها ربحي، بدليل أن هناك منصات كثيرة عربية لا تمتلك الأسس العلمية أو البحثية اللازمة لممارسة هذا العمل، مما يدل على أن هدفها الرئيسي هو تحقيق الأرباح من خلال "صناعة الترينذ" والتسويق»، وهو يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Gravese et al., 2016)[76] من أن الأهداف الربحية والتجارية تعد من أسباب نمو منظمات التحقق من المعلومات.

3. تزايد الثقة في مواقع التحقق من المعلومات:

في ظل تزايد انتشار المعلومات المضللة والأخبار الزائفة عبر وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، باتت الثقة في المصادر التقليدية للأخبار تتراجع بشكل ملحوظ. في هذا السياق، يرى (مدقق المعلومات ع) «أن الجمهور يبحث عن مصادر أكثر موثوقية للحصول على المعلومات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الثقة في مواقع التحقق من المعلومات حيث يلجأ الكثير من الناس إلى مواقع التحقق من المعلومات للحصول على معلومات موثوقة ومستقلة، حيث تعتمد هذه المواقع على منهجيات علمية وأدلة قوية لتفنيد الأخبار الزائفة يستند على الأدلة والبراهين فتصير الموثوقية في هذه المواقع كبيرة فالجمهور قبل اطلاعه على الخبر يذهب أولًا لموقع التحقق هل تم تفنيد هذا الخبر في الموقع أم لا».

ثالثًا. الهدف وراء عملية التحقق من المعلومات:

اتفق مدققو المعلومات على أن عملية التحقق من المعلومات تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف العامة، والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

1.ضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات الصحيحة والصادقة:

يهدف مدققو المعلومات إلى تزويد الجمهور بالمعلومات الصحيحة والموثوقة التي تمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة في شتى جوانب حياتهم، وهو ما يدفعهم إلى حد إرسال رسائل من وقت لآخر

إلى وسائل الإعلام المحلية والناشطين والصحفيين المشهورين حال نشرهم بشكل متعمد للمعلومات المضللة بأنه يجب عليهم أن يحترموا جمهورهم الذي من حقه أن يحصل على معلومة كاملة ومعلومة صحيحة (وهو ما ذكره مدقق المعلومات ز ومدقق المعلومات و)، ويضيف (مدقق المعلومات ج) «نحن نكشف الأخطاء ونضع المنصات أو الشخصيات العامة التي تقوم بالنشر في موضع المسئولية أمام أنفسهم، ومن هنا عرف الجمهور أن هناك صفحات على منصة إكس أصحابها ينشرون معلومات مضللة الأمر الذي سلط الضوء على هؤلاء الأشخاص بأنهم غير جديرين بالثقة في الاعتماد على وجهات نظرهم»، ويؤكد (مدقق المعلومات ن) أن «ما يقوم به مدققو المعلومات إنما هو دفاع عن الحقيقة».

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Cheruiyot, 2018)[77] من أن هناك هدفين رئيسيين وراء قيام مدققي المعلومات بعملهم في إفريقيا، كان أولهم هو مساعدة أفراد الجمهور على اتخاذ قرارات مستنيرة من خلال حصولهم على بيانات دقيقة بناءً على أدلة واقعية.

2. محاربة المعلومات المضللة والمجتزأة من سياقها والتي غالبًا ما تكون ضمن حملات ممنهجة:

وهو هدف يتفرع من الهدف السابق حيث يعمل مدققو المعلومات على محاربة المعلومات المضللة والمجتزأة من سياقها والتي غالبًا ما تكون ضمن حملات ممنهجة تهدف إلى نشر الكراهية والفتن وتقويض الاستقرار. وفي هذا الصدد يقول(مدقق المعلومات هـ)«أن هناك أشخاص ومؤسسات شغلها الشاغل أن تنشر أخبار مضللة وتشيع الفتن، فلابد من وجود من يتصدى لهم»، ويؤكد (مدقق المعلومات أ) «نحن نمارس التحقق من المعلومات حتى لا يقع الناس فريسة لاضطراب المعلومات».

ويتفق الهدفين السابقين لعملية التحقق من المعلومات سواء كان ضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات الصحيحة والصادقة، أو محاربة المعلومات المضللة والمجتزأة من سياقها والتي غالبًا ما تكون ضمن حملات ممنهجة مع مبدأ نظرية المسئولية الاجتماعية الذي ينص على «ضرورة أن تكون وسائل الإعلام صادقة فيما تعرضه من موضوعات بعيدًا عن الإيحاءات المغرضة أو ذات المعاني المضللة».

3. حماية الأفراد والجماعات من خلال التصدي لجرائم الكراهية أو خطاب الكراهية:

يساهم التحقق من المعلومات في منع انتشار خطاب الكراهية والعنف الذي يستهدف أفرادًا أو جماعات معينة، وهنا يقول (مدقق المعلومات ع) «هناك أحيانًا عواصف إلكترونية لاستهداف اللاجئين أو النازحين خلال فترة محددة وتبدأ في مطاردتهم، وهنا يأتي عملنا كمدققي معلومات أن نقدم للناس الحقيقة حتى ولو لم تعجبهم هذه الحقيقة أو تناسبهم، الهدف دومًا من تدقيق المعلومات هو إظهار الحقيقة للناس كما هي بعيدًا عن التزييف، وبعيدًا عن أي أهداف جانبية، الهدف من تدقيق المعلومات هو أن تصل المعلومة الصحيحة بشكل مطلق للجمهور».

4. نشر ثقافة التحقق من المعلومات:

عند نشر تدقيق للمعلومات يتم فيه ذكر كل المصادر والخطوات التي تم التوصل عن طريقها إلى نتيجة هذا التحقق، فالشخص الذي يقرأ هذا التقرير يتم توعيته تلقائيًا بكيفية التحقق بنفسه، ويعرف أنه لا ينبغي عليه أن يصدق كل ما يشاهده على الإنترنت، بل يجب عليه أن يتحقق من كل شيء.. ومن هنا فمحو الأمية الإعلامية والمعلوماتية ونشر ثقافة التحقق من الأهداف المهمة التي يسعى إليها مدققو المعلومات (وهو ما ذكره مدقق المعلومات ي، ومدقق المعلومات ج، ومدقق المعلومات أ ، ومدقق المعلومات د، مدقق المعلومات س).

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Rodríguez-Pérez et al., 2021)[78] من أن ممارسة التحقق من المعلومات عززت الروح النقدية للمواطنين من خلال تقديم الحجج والبيانات للمناقشات وأحيانًا يقوم القراء بإرسال رسائل البريد الإلكتروني أو الإشعارات لمدققي المعلومات للتحقق منها.

أهداف نوعية:

غالبًا ما تتأثر أهداف مدققي المعلومات باختلاف الظروف والسياقات التي يعملون فيها. ففي مناطق الصراع أو الدول التي تعاني من انقسامات سياسية، تتعدى أهداف التحقق من المعلومات مجرد مكافحة المعلومات المضللة لتشمل:

أ. حماية الهوية الوطنية:

يسعى مدققو المعلومات في بعض المناطق إلى حماية الهوية الوطنية من خلال فضح الحملات الإعلامية التي تستهدف تشويه صورة بلادهم أو ثقافتهم. على سبيل المثال، يسعى مدققو المعلومات الفلسطينيون إلى فضح الدعاية الإسرائيلية التي تحاول تبرير الاحتلال وتشويه صورة

الشعب الفلسطيني، فيقول مدقق المعلومات الفلسطيني أن الهدف وراء عملية التحقق من المعلومات هو توضيح رسائل معينة مثل أنه «ليس كل ما ينقل عن العبري مصدق وأن القنوات الإخبارية ليست كلها تسعى لإعطاء المعلومة الصحيحة للجمهور وإنما هناك قنوات مسيسة وليست ذات مصداقية وأن بعض القنوات الإخبارية ليست منزهة عن الخطأ».

ب. الحفاظ على النسيج الاجتماعي:

في الدول التي تشهد صراعات أو انقسامات، يعمل مدققو المعلومات على الحفاظ على النسيج الاجتماعي من خلال مكافحة الشائعات التي تهدف إلى إثارة الفتن والتحريض على الكراهية، كما هو الحال في اليمن، وفي هذا الصدد يقول مدقق المعلومات اليمني «نحن نتحدث عن بلد يعيش حالة من الصراع وبالتالي هناك العديد من الضخ المعلوماتي المشوه والاستخدام الممنهج للمعلومة المضللة والشائعات، أيضا بلد به أقطاب سياسية متنوعة تتقاذف من وقت لآخر وتتراشق وتوجد العديد من الاحتكاكات، فنهدف من خلال عملية التحقق إلى الحفاظ على النسيج الاجتماعي لاسيما وأن هناك العديد من الشائعات الاجتماعية».

ج. حماية الأفراد من الابتزاز والتشويه:

في بعض المجتمعات، يتم استخدام المعلومات المضللة للابتزاز أو تشويه سمعة الأفراد، ويسعى مدققو المعلومات إلى حماية هؤلاء الأفراد من خلال كشف هذه الحملات وتفنيد المعلومات الكاذبة، ويقول مدقق المعلومات العراقي «أن الهدف وراء عملية التحقق من المعلومات قد يكون حماية الأفراد من الابتزاز الذي يحدث لهم نتيجة للمعلومات المضللة التي تُرَوَج وتهدف لتشويه صورتهم؛ فعملية التحقق هنا تهدف إلى إيقاف هذا الابتزاز الذي يتعرضون له، وأضاف أن نشر الأخبار المزيفة ضد بعض الأفراد قد يمثل خطورة على حياتهم، ومن هنا فإن التحقق من المعلومات ربما ينقذ حياة هؤلاء الأشخاص»، وهو ما اتفق فيه معه مدقق المعلومات الأردني «من أنه كثيرًا ما يمنع التحقق من إلحاق الضرر بأشخاص».

باختصار، يواجه مدققو المعلومات في مختلف أنحاء العالم تحديات فريدة تتطلب منهم تطوير استراتيجيات خاصة لمكافحة المعلومات المضللة. فبالإضافة إلى الأهداف العامة للتحقق من المعلومات، يسعون أيضًا إلى تحقيق أهداف محددة تتعلق بالظروف الخاصة التي يعيشون فيها، وذلك بهدف حماية مجتمعاتهم وحقوقهم.

رابعًا. المعايير التي يتم على أساسها اختيار المواد التي تخضع للتحقق:

كشفت المقابلات المتعمقة عن أن السياق الجغرافي يؤثر بشكل كبير على اختيار المواد التي تخضع للتحقق، فمعظم مدققي المعلومات يركزون على التحقق من المعلومات المتعلقة ببلدانهم أو مناطقهم الجغرافية.

أما بالنسبة للمعايير التي تحدد اختيار المواد المحددة للتحقق، فقد اتفق مدققو المعلومات على معيارين رئيسيين:

1. أهمية المادة المراد التحقق منها بالنسبة للجمهور
2. انتشار المادة.

حيث يركز مدققو المعلومات على التحقق من المواد التي تجمع بين الأهمية والانتشار، وذلك لضمان أن جهودهم تساهم في مكافحة المعلومات المضللة التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الناس.

وقد أوضح المبحوثون هذين المعيارين كما يلي:

المعيار الأول– أهمية المادة المراد التحقق منها بالنسبة للجمهور:

وهو المعيار الأساسي لاختيار المواد للتحقق، ويعني مدى تأثير هذه المواد على الجمهور وأهميتها في حياتهم اليومية. فالمعلومات التي من شأنها أن تؤثر على قرارات الناس، أو تؤجج الصراعات، أو تضلل الرأي العام، تستحق الأولوية في عملية التحقق.

وهنا يقول (مدقق المعلومات ي) «نحن نتحقق من المحتوى المهم الذي يؤدي تضليله إلى تأثير سلبي على المجتمع وعلى الأفراد فمثلًا انتشرت معلومة الآن عن إغلاق طريق والناس لديها عمل، وقتها نقوم بالتحقق بكل طريقة من خبر كهذا ونضعه أولوية».

وقد ربط بعض المدققين بين أهمية الخبر وبين مسألة أخرى هي الصالح العام، وهنا يوضح (مدقق المعلومات ب) «مسألة الصالح العام تعني أن تلك المادة عندما أدققها فإن ذلك يصب في المصلحة العامة، فعلى سبيل المثال: محتوى عن بلوجر مؤثر اسمه « كوكسال بابا» أراد أحد المدققين أن يتحقق من محتوى يخصه ولكننا رفضنا نظرًا لعدم أهمية الموضوع فهو بعيد عن الأمور التي تمس الصالح العام»، واتفق معه (مدقق المعلومات ن) «أن هناك من المدققين من يعتقد أن النجاح هو أن يتحقق من 50 موضوع في اليوم، 47 منهم لن يؤثروا على الجمهور بأي شكل، «كأن يحاول التأكد من أن صديقة كريستيانو رونالدو كانت ترتدى ملابس ماركات حقيقية أم تقليد».. مشيرًا إلى أن هذا الأمر لن يؤثر على الجمهور بأي شكل، لماذا إذن أهدر وقتي وجهدي

في تدقيق ما ليس له أهمية»، وهو ما أكده أيضًا (مدقق المعلومات ز) قائلًا «نحن نرصد العديد من الادعاءات وكثير من الصور والفيديوهات التي تكون محل شك ثم نقوم بفرزها ومن خلال حجم الضرر نقوم بتحديد ما يستحق التحقق لنتحقق منه ونقدمه للجمهور».

إلا أن هناك مدققو معلومات لهم سياسة مختلفة فهم يقومون بالتحقق من أي محتوى يقع ضمن اهتمامات الجمهور وإن لم يكن له تأثير عليهم، سواء كان يتعلق بشئون فنية أو رياضية..أو غيرها، وفي هذا الصدد يوضح (مدقق المعلومات م) «أن الأخبار المضللة التي تستهدف أفرادًا أو جماعات بخطاب كراهية وتحث على العنف ضدهم، أو الادعاءات المضللة التي من شأنها تهديد التماسك الاجتماعي أو الاستقرار والأمن العام، هذه الموضوعات تكون ذات أهمية قصوى وأولوية لدى فريق منصته «التقنية من أجل السلام» للبحث والتقصي وبث الأخبار الصحيحة استنادًا إلى المصادر الرصينة المتوفرة، أما موضوعات كانتقال لاعب كرة قدم إلى نادى آخر، أو هل يحمل اللاعب أو الفنان الفلاني وشمًا من عدمه، هذه الموضوعات يمكنها الانتظار قليلًا في حال كانت تنتشر في ذات الوقت مع الأخبار ذات الأهمية القصوى التي أوضحها».

وهنا يقول (مدقق المعلومات س) «نحن ندقق وفق التوجهات التي تضعها المنصات، فهناك منصات يقول أنه ليس لديها توجه معين من الممكن أن تدقق معلومات حول الرياضة أو الفن أو السياسة، وهناك منصات لها توجه واضح ومحدد يقتصر على تدقيق شئون بعينها».

الخلاصة أنه على الرغم من وجود اختلافات في الرأي حول مدى شمولية هذا المعيار، إلا أن معظم مدققي المعلومات يتفقون على أن أهمية الموضوع للجمهور هو عامل أساسي في اختيار المواد التي تخضع للتحقق، فمن خلال التركيز على القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الناس، يمكن لمدققي المعلومات أن يساهموا بشكل فعال في مكافحة المعلومات المضللة وحماية المجتمع.

المعيار الثاني: سعة الانتشار: أن تكون المادة منتشرة بشكل كبير بين الجمهور، وتحظى بتفاعل معها:

يعتبر الانتشار الواسع للمعلومات على منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المختلفة عاملًا حاسمًا في اختيار المواد التي تخضع للتحقق، فكلما زاد انتشار معلومة ما، زادت الحاجة إلى التحقق من صحتها، وذلك للأسباب التالية:

- التأثير على الرأي العام: المعلومات المنتشرة على نطاق واسع تؤثر بشكل كبير على الرأي العام وتشكل تصورات الناس حول القضايا المختلفة.
- زيادة احتمالية الضرر: المعلومات المضللة التي تنتشر بسرعة كبيرة يمكن أن تسبب ضررًا كبيرًا للأفراد والمجتمعات.
- الطلب من الجمهور: غالبًا ما يطلب الجمهور من مدققي المعلومات التحقق من المعلومات التي تثير جدلًا واسعًا أو تنتشر بشكل كبير.

وفي هذا الصدد يقول (مدقق المعلومات ب) «لا بد أن يكون المحتوى المضلل منتشر على مستوى واسع وهناك من يطلق عليه «حجم الوحش» حتى نتحقق منه»، ويؤكد (مدقق المعلومات ع) «أنني عندما أدقق محتوى أنظر على المتابعين والمتفاعلين معه، أجد أن الخبر لم يحظ بأي تفاعل (صفر تفاعل)، لم يشاركه أحد.. حصل على إعجاب واحد، الحساب نفسه الذي نُشِر عليه ليس لديه وصول كبير للناس، هذا المحتوى وقتها لا يتم التحقق منه»، وهو ما أوضحه (مدقق المعلومات ن) قائلًا «قد تأتيه معلومة حول انتشار جدري القرود.. المعلومة مهمة، ولكنها لم تنتشر سوى عبر حساب أو حسابين هنا يتم التعامل معها باعتبارها غير منتشرة ونتجاهلها ولا ننشر تصحيح لها لأن نشرنا لتصحيح لها يجعلها تنتشر أو على الأقل يساهم في نشرها».

ويقول مدقق المعلومات العراقي أن لدى منصته فريق للمتابعة يبحث في جميع الصفحات العراقية التي تضم أقل أو أكثر من مليون متابع للعثور على الأخبار التي يمكن التحقق منها، بالإضافة إلى ذلك ومن خلال الشراكة مع فيس بوك تم تزويد فريقه بأداة «كرواد تانجل» للبحث عن الأخبار للمحتوى الرائج في العراق، بشكل يومي على منصات الفيس بوك وانستجرام بالإضافة إلى البحث اليومي عن «الهاشتاج» للمحتوى الرائج على توتير وبالأخص من قِبل الحسابات الإلكترونية فالانتشار الواسع معيار أساسي وأصيل.

ويضيف (مدقق المعلومات ج) بعدًا آخر في مسألة التفاعل وهو تصديق أو تكذيب المعلومة من قِبَل الجمهور، « نحن كمدققين نتابع مبدئيًا هذا التفاعل، ونرى إذا ما كان المتابعون يصدقون المعلومة أم أنهم يتفاعلون يكذبونها ويقولون أنها معلومة خطأ، في حالة أنهم يتفاعلون بأن المعلومة غير صحيحة وقتها قد لا أتحقق منها، فالتفاعل الإيجابي معيارًا من معايير وجوب التحقق من المنشورات والمقصود بهذا التفاعل الإيجابي أي أن الجمهور مصدق هذا المنشور أو هذه الصورة،

ولكن إذا كان التفاعل سلبي أي أن الجمهور يرى أن هذه الصورة غير صحيحة وأنها مولدة بالذكاء الاصطناعي هنا أنا لا أدقق لأنني ما الذى سأضيفه!»، وهو ما أكده (مدقق المعلومات ط) «نحن لا ندقق ما اقتنع الجمهور بنفسه أنه غير صحيح، فمثلًا على منصة إكس كانت هناك صورة لنتنياهو نشرها موقع إيراني قال الجمهور أن هذه الصورة مضللة وقد تم التقاطها عام 2009 وليس لها علاقة بالأحداث الجارية، هنا أنا كمدقق معلومات لن أتحقق من هذه الصورة، لأنها مادة الجمهور غير مقتنع بها ويعي جيدًا أنها مضللة».

وأضاف بعض مدققي المعلومات لمعياري أهمية الموضوع، وانتشار المادة معايير ثلاثة أخرى، وهي:

1.أهمية مصدر الادعاء:

يعتبر مصدر الادعاء عاملًا حاسمًا في اختيار المواد التي تخضع للتحقق، فإذا كان الادعاء صادرًا عن شخصية عامة أو مؤسسة ذات نفوذ، فإن ذلك يزيد من أهميته ويوجب التحقق منه، وهو ما أكده (مدقق المعلومات ف، ومدقق المعلومات ز).

2.ضرورة الوصول للمصدر الأولي وليس الثانوي:

يعتبر الوصول إلى المصدر الأولي للمعلومة أمرًا بالغ الأهمية لضمان دقة التحقق، فالمصدر الأولي هو الشخص أو المؤسسة التي نشرت المعلومة لأول مرة، وبالتالي يمكن التحقق من صحتها بشكل مباشر، ويوضح (مدقق المعلومات ج) «على سبيل المثال إذا وجدنا صورة وبالبحث العكسي والمعمق استطعنا معرفة أن هذه الصورة بعيدة زمانيًا ومكانيًا عن الحدث الحالي بالتالي يكون عندنا توثيق لها، ولكن يظل لدينا تحدٍ ثانٍ وهو فكرة الوصول للمصدر الأولي وليس الثانوي بمعني أننا نسعى للوصول لأول شخص نشر الصورة وليس للشخص الذى نقل عنه لأن الإشكالية هي أن المصدر الأولي هو الشخص المنوط به الإعلان سواء كجهة رسمية أو كمنصة، إذا لم نتمكن من الوصول للمصدر الأصلي وقتها يكون الاعتماد على المصدر الثانوي كاستثناء أو حل بديل لتعذر الوصول للمصدر الأصلي».

وتضيف (مدقق المعلومات هـ) أن اختيار المحتوى يكون وفق انتشاره وإذا استطعنا أن نصل لتفنيد قوي له «لأنه وارد نلاقي صورة نتتبعها مثلًا باستخدام أدوات البحث العكسي وفي النهاية لا نصل لنتيجة وبالتالي بالنسبة لنا لن نستطيع تفنيد هذه المادة فليس لدينا ما يثبت أن هذه الصورة أو هذا الادعاء غير دقيق».

3. الادعاءات التي يطلب الجمهور التحقق منها:

اتفق مدققو المعلومات الذين يعملون في مناطق النزاع على أنهم غالبًا ما يتحققون من محتويات بُناء على طلب جمهورهم، وهو ما ذكره المدققون في فلسطين، والعراق، واليمن، وليبيا، وسوريا، ولبنان، فعلى سبيل المثال يقول (مدقق المعلومات العراقي) «أن هناك فريق للمتابعة لمنصة التقنية من أجل السلام يتلقى الاستفسارات من المتابعين من خلال الرسائل والإشارات على منصاتنا ورسائل البريد الإلكتروني، وفي المتوسط نتلقى 200 استفسار يوميًا، غالبًا يكون أكثرها حول نفس الخبر، جزء من الفريق يطلع على الاستفسارات ويجيب على الرسائل».

خامسًا. التمييز بين الأخبار الزائفة المتعمدة وغير المتعمدة كما يراها مدققو المعلومات:

يواجه مدققو المعلومات تحديًا كبيرًا يتمثل في التمييز بين أنواع مختلفة من الأخبار الزائفة. وقد وضعت الشبكة العربية لمدققي المعلومات تصنيفًا لهذه الأنواع (كما ذكر مدقق المعلومات ع)، حيث تقسمها إلى:

- المعلومات الخاطئة :(Misinformation) هي المعلومات غير الصحيحة التي ينشرها شخص ما دون قصد أو نية لإيذاء الآخرين. غالبًا ما يكون الشخص الذي ينشر هذه المعلومات قد حصل عليها من مصادر غير موثوقة أو فهمها بشكل خاطئ.
- المعلومات المضللة :(Disinformation) هي المعلومات الزائفة التي يتم نشرها عمدًا بهدف تضليل الجمهور وتحقيق أهداف معينة، مثل التأثير على الانتخابات أو نشر الكراهية.
- المعلومات الضارة :(Malinformation) هي المعلومات الصحيحة التي يتم نشرها في وقت أو سياق معين بهدف إلحاق الضرر بشخص أو مؤسسة.

يرى العديد من مدققي المعلومات أن التمييز بين المعلومات الخاطئة والمضللة يتطلب النظر إلى الدوافع الكامنة وراء نشر هذه المعلومات. ففي حين أن المعلومات الخاطئة قد تنتشر نتيجة لجهل أو خطأ غير مقصود، فإن المعلومات المضللة تنشر عادةً بهدف تحقيق مكاسب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، حيث يذكر (مدقق المعلومات و) أن «التمييز الأكبر يكون من خلال حساب نسبة تكرار الأخطاء من قبل هذا الحساب للشخص أو المؤسسة، فلو أن هناك مؤسسة إعلامية تكرر نشر المعلومات الخاطئة وقتها غالبًا تكون متعمدة أن تنشر معلومات خاطئة، وهنا نتيجة هذا التكرار أصبح هناك تعمد لنشر المعلومات المضللة»، ويشاركه (مدقق المعلومات ن)

الذي يقول «أننا نميز المعلومات من خلال المصدر نفسه هل لهذا المصدر سوابق في التضليل، إذا كان له باع في التضليل إذن هو مضلل، من جهة أخرى هل المعلومة التي يقوم بنشرها تدعم انحيازه أو رأيه السياسي، هل له مصلحة في نشر المعلومة المضللة فغالبًا إذا كان الأمر كذلك إذن فهو متعمد التضليل».

ويوضح (مدقق المعلومات ب) «أن المعلومات المضللة، يُبذل جهد فيها كي تكون مضللة، فمثلًا شخص نشر محتوى عن ثورة 25 يناير وبدلًا من أن يكتب ثورة يناير 2011 كتبها 2012، وشخص آخر نشر محتوى عن نفس الثورة واستعان بصور مفبركة في الحالة الثانية هو بذل مجهود ومؤكد دافعه هنا أن يضر بمصلحة شخص أو فصيل»، ويتفق معه (مدقق المعلومات ي) من «أن المعلومات المضللة يبذل جهد فيها فهي تنشر بقصد تحريف الحقائق مع سبق الإصرار والترصد وغالبًا يكون مصدرها صفحات غير معروفة ومجهولة المالك؛ تقوم بفبركة المعلومة أو استخدام التزييف العميق في إنشائها أو خلق أخبار وتصريحات لا مصدر واقعي لها، أما المعلومات الخاطئة غالبًا لا تصاحب بابتكار في طريقة تزييفها، وقد تنشر بصيغة النصح أو التوضيح دون أن يعلم ناشرها بأنها خاطئة، وهو دائمًا يقوم بتصحيحها بعد التواصل معه وكشف الحقيقة له»، وهو ما أكده (مدقق المعلومات ز) من أن« لدينا تعريف واضح للمعلومات الخاطئة وهي أنها المعلومات التي لا يقصد بنشرها إيقاع الضرر بشخص أو جهة أو كيان ما، هو شارك الخبر ولكنه لم يقصد بمشاركته أي ضرر ولم توجد لديه أي نوايا كامنة وراء هذه المشاركة، أما المعلومات المضللة المتعمدة فهذه تمت صناعتها واصطناعها أو توظيفها بالشكل الذى يكون مبني بشكل مسبق على الإيذاء وتعمد هذا الإيذاء، هذا الشخص الذى ينشر هذا الخبر المضلل أو الزائف لديه نية إيذاء كامنة ويريد الإضرار بهذه الجهة التي نشر عنها أو نشر حولها، وبالتالي نحن نضع في الاعتبار الجانبين من خلال الخلفية والسياق الذي نشرت فيه هذه المعلومة نستطيع أن تحدد إذا ما كانت المعلومة خاطئة أو مضللة».

إذن التمييز يكون حسب دافعية الشخص للنشر وتوقيته وخلفيته السياسية إضافة لمدى الجهد المبذول في المعلومة الخاطئة، فإذا افترضنا أن هناك حسابات نشرت معلومة بشكل خاطئ، ولكن مع التتبع والمراقبة للنشر المستمر لهذه الحسابات اتضح أن هذه الحسابات تروج بشكل ممنهج للتضليل فهي تبذل جهد في المعلومة المضللة تحرف صورة أو تركب مقطع فيديو مفبرك، بالتالي

يتم نقل هذه الحسابات من خانة النشر الخاطئ لخانة نشر المعلومات المضللة لأن هناك تعمد ومنهجية.

ويشير (مدقق المعلومات ج) إلى «أن جزءًا كبيرًا من عمل مدققي المعلومات يتركز على التحقق من المعلومات الخاطئة التي ينشرها الأشخاص دون قصد، ويعتمد تحديد أولوية التحقق على مدى انتشار المعلومة وتفاعل الجمهور معها. فإذا كانت المعلومة غير منتشرة، يقوم المدقق بتوثيقها ومراجعتها بشكل دوري. أما إذا كانت المعلومة قد انتشرت بشكل واسع، فتصبح الأولوية هي التدقيق والتصحيح السريع. وهنا أشار إلى أنه في إحدى المرات قرأت كلام تشككت في مصداقيته وبدأت في تطبيق منهجيتي وتوصلت إلى أن المعلومة مجتزأة من سياقها من مقولة تم نشرها عام 2022 وتواصلت مع الزميل في هذا الموقع وأخبرته بأن المعلومة خاطئة وأنه يُفضل حذفها لأنها إن لم تحذف سيتم تداولها وسيقوم هو بتدقيقها وهنا اعتذر الزميل وقام بحذفها وتوقفت الشائعة عند هذا الحد»، هذا يؤكد أن هناك أخطاء تنشأ عن جهل وليس عن قصد، وأن التدخل المبكر من قبل مدققي المعلومات يمكن أن يحد من انتشار المعلومات المضللة.

ويُلخص (مدقق المعلومات ن) أهداف نشر المعلومات المضللة على المستويين العام والخاص، «فعلى المستوى العام، قد تسعى هذه المعلومات إلى السيطرة، أو التأثير على الرأي العام، أو الحرب النفسية، أو إثارة الكراهية، أو إشعال صراع، أو تأجيجه. أما على المستوى الفردي، فقد تكون الدوافع أكثر تنوعًا، مثل تحقيق الشهرة فقد يكذب شخص بهدف الشهرة، فمثلًا شخص يقول أنه تعرض لمحاولة اغتيال والحقيقة غير ذلك هو لم يتعرض لشيء ولكنه يهدف لتحقيق الشهرة»، أو لهدف الربح المادي حيث يذكر (مدقق المعلومات ب) «أن بعض الأشخاص ينشرون معلومات مضللة عن بلدان بعيدة مثل اليابان بهدف جذب الزوار إلى مواقعهم وتحقيق أرباح مالية».

سادسًا. المعلومات المضللة الأسوأ تأثيرًا على المتلقين من وجهة نظر مدققي المعلومات:

اختلف مدققو المعلومات فيما بينهم حول المعلومات المضللة الأسوأ تأثيرًا على الجمهور من وجهة نظرهم؛ حيث يرى(مدقق المعلومات ج) أن المعلومات الأسوأ تأثيرًا «هي تلك التي تؤثر سلبًا على مشاعر الجمهور، كالمعلومات التي تحوي خطاب كراهية، أو التي لها تأثير عقدي و تأثير على شيء من الثوابت التي نؤمن بها، على سبيل المثال في حالة انتشار ادعاء له علاقة بالدين قد يدفع هذا الادعاء الجمهور إلى سب مدعيه، وقد يحدث نوع من أنواع الشحن الذي ربما

يدفع الناس لأن يفكروا في اغتيال الشخص الذى يدعي على الدين»، ويشاركه الرأي (مدقق المعلومات هـ) أن «أي معلومة مضللة تحمل خطاب كراهية يحاول البعض ربطه باللاجئين، أو أي معلومة تثير الفتنة الطائفية، تعد الأسوأ على الإطلاق لاسيما وأنها تؤثر على الاقتصاد»، كذلك رأى (مدقق المعلومات أ) أن «المعلومات الأسوأ تأثيرًا هي المعلومات التي لها علاقة بالمسائل الاجتماعية كالموضوعات ذات الصلة بالمرأة أو الدين، أيضًا الأمور التي يمكنها أن تسبب فتن سواء كانت طائفية أو اجتماعية»، ويشاركها الرأي (مدقق المعلومات ح) أن «أي معلومات سياسية أو اقتصادية تؤثر على المجتمع والصالح العام حال تضليلها تكون ذات تأثير سيء».

أما (مدقق المعلومات ن) فيرى المعلومات المضللة الأسوأ تأثيرًا «هي التي يكون فيها تحريض أو إثارة للذعر، وكذلك المعلومات التي تخفي حقائق أو تهول من حقائق أخرى، ويذكر مثالًا بمعلومات انتشرت العام الماضي بعد وقوع الزلزال المدمر بسوريا تتنبأ بوقوع موجات أخرى من زلازل أكثر تدميرًا وقوة، الأمر الذى أدى بأُسَر أن تترك منازلها وتبات في العراء لأيام وربما لأشهر، قدمت وسائل الإعلام هذه المعلومات على أنها من عالم هولندي ولم يكن بعالم ولا خبير»، ويشاركه الرأي (مدقق المعلومات ي) من أن «المعلومات المضللة المتعلقة بالكوارث الطبيعية تكون الأسوأ تأثيرًا على المواطنين وكذلك المعلومات المضللة المتعلقة بالحروب والأزمات، فقد انتشرت شائعة بأن البحر سيرجع مجددًا على مدينة درنة التي غرقت قبل عام الأمر الذي أصاب الناس بالهلع حتى تحققنا من المعلومة».

ومن وجهة نظر(مدقق المعلومات س) أن «المعلومات المضللة المتعلقة بحياة الأشخاص بشكل مباشر كالمعلومات الصحية تعد الأسوأ تأثيرًا على المواطنين»، ويشاركه الرأي (مدقق المعلومات ط) من «أن المعلومات الصحية المضللة تعد الأسوأ تأثيرًا، وأضاف إليها المعلومات المضللة المتعلقة بالانتخابات، والمعلومات المضللة ذات الصلة بالكوارث والحروب»، ويتفق معه (مدقق المعلومات ع) من «أن المعلومات الصحية والسياسية، تكون الأسوأ، فالمعلومات التي تناولت عقار Covid-19 والمنشورات التي كان يتم تداولها كانت كلها سلبية ويقول بوفاة أشخاص بسبب هذا العقار، فنشر هذا النوع من المعلومات يؤثر سلبًا على حياة الناس نفسها، و«المعلومات الصحية المضللة التي تقول مثلًا إذا شخص أصابه شلل يمكنه استخدام حقنة كذا وهي معلومات مضللة لا أساس لها، أيضًا المعلومات السياسية التي تؤثر على رأي الناخب كنشر

معلومات مضللة لتشويه صورة المرشحين من شأنه أن يؤثر على سير العملية الانتخابية، ويعتقد الفرد خطأً أنه يصوت للمرشح فلان باعتباره الأقل سوءًا ولكن الحقيقة أنه يُدفع دفعًا لانتخاب المرشح الأسوأ نتيجة محاولات تشويه الأصلح، كذلك المعلومات العامة التي تنشر عن شخص بهدف الإساءة له أو التنمر عليه عبر نشر مقاطع مزيفة بالتزييف العميق مثلًا، هي قد تشوه سمعة أشخاص وهناك من دُفِع للانتحار بسبب هذه النوعية من المعلومات، وقد يدخل أشخاص في أمراض نفسية أو عزله عن الناس بسبب هذه النوعية من المعلومات، والمعلومات المضللة في مناطق الصراع مثل غزة والسودان، كالأخبار التي تتناول بداية قصف منطقة أو أن الجيش يتقدم أو الدبابات الإسرائيلية تتقدم على محور كذا أو قرية كذا فيبدأ الناس في هذه القرية بالنزوح وبالتالي فهذه المعلومات تؤثر على حياة الأشخاص، وهو ما يدفعنا إلى تفنيد مثل هذه الأخبار في أسرع وقت»، ويتفق معه (مدقق المعلومات ي) من «أن المعلومات الصحية والسياسية والدينية حال تضليلها تكون الأسوأ تأثيرًا باعتبارها تؤثر كثيرًا على حياة الناس».

ويرى (مدقق المعلومات ز) «أن هناك نوعين من المعلومات المضللة هي الأسوأ تأثيرًا، المعلومات المتعلقة بالشأن السياسي على الجانب المحلي لأننا في بلد يعيش حالة صراع وبالتالي الانعكاسات فيما يتعلق بهذا النوع من المعلومات انعكاسات كارثية، النوع الثاني المعلومات المضللة المتعلقة بشأن تغيير المناخ فقد عشنا خلال الشهرين الماضيين الكثير من الادعاءات المرتبطة بالجانب المناخي وكلها كانت مدمرة وتسببت في أن الناس أصيبت بالهلع والخوف»، ويقول (مدقق المعلومات م) «أن المعلومات المضللة المتعلقة بحياة الأشخاص كأن ينشر معلومات حول شخص بأنه ينتمي لفصيل مسلح أو جهة إرهابية وهو أمر غير صحيح وهذا الموضوع قد يودي تمامًا بحياة هذا الشخص».

وإجمالًا يرى (مدقق المعلومات و) أن تحديد الأسوأ أمر نسبي يكون حسب المكان.. الزمان.. المجتمع.. البيئة.. وأن كل خبر يعتمد على الجو العام المحيط به، ويرى (مدقق المعلومات س) أن كل ما يخص مثلث ماسلو للحاجات أي معلومة تخص هذه الحاجات مؤكد تهم الناس وحال تضليلها تكون الأسوأ تأثيرًا عليهم.

وهكذا أظهرت نتائج المقابلات المتعمقة مع مدققي المعلومات في الوطن العربي أن المعلومات المضللة تمثل تهديدًا متعدد الأوجه للمجتمعات العربية، وقد اتفق المشاركون على أن المعلومات التي تتعلق بالأزمات، سواء كانت صحية أو طبيعية أو صراعات مسلحة، تحمل أشد الآثار

السلبية، حيث يمكن أن تؤدي إلى خسائر في الأرواح وتفاقم الأزمات القائمة. كما أشاروا إلى أن المعلومات التي تثير الخوف والهلع، أو التي تستهدف الشأن الاقتصادي والديني، تساهم في زعزعة الاستقرار الاجتماعي وتعميق الانقسامات.

وقد لاحظت الباحثة أن تقييم المدققين للمعلومات المضللة الأكثر تأثيرًا على المواطنين بشكل كبير بالظروف التي يعيشونها في بلدانهم وبالسياق المحلي الذي يعملون فيه. فمدققو المعلومات في الدول التي تشهد صراعات أو كوارث طبيعية يرون أن المعلومات المتعلقة بهذه الأزمات هي الأكثر خطورة، اما مدققو المعلومات في الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية يركزون على آثار المعلومات المضللة على المستوى المعيشي للمواطنين، بينما يركز مدققو المعلومات في الدول التي تعاني من استقطاب سياسي على آثار المعلومات المضللة على النسيج الاجتماعي، ينما يركز مدققو المعلومات في الدول المستقرة نسبيًا على آثار المعلومات المضللة على المستوى النفسي والاجتماعي.

أنواع المعلومات المضللة وفق شكلها:

قدم (مدقق المعلومات ب) تصنيفًا لأنواع المعلومات المضللة بناءً على تأثيرها، معتمدًا على الشكل الذي تتخذه المعلومة باعتباره العامل الأهم في تحديد مدى خطورتها. وقد توصل إلى تصنيف يتضمن سبعة أنواع، تبدأ من الأقل ضررًا وصولًا إلى الأكثر خطورة، وهي كما يلي:

1. المحتوى الساخر المأخوذ على محمل الجد: يمثل هذا النوع أقل أشكال التضليل خطورة، حيث يعتمد على تفاعل الجمهور مع المحتوى الساخر على أنه حقيقي، على سبيل المثال «هناك فيلم ظهر لفلاح في مصر كان يتحدث في إحدى المناسبات، أشيع أنه " جد إعلامي مصري" هذا الإعلامي كان يمدح الفلاح بشكل مبالغ فيه، هذا محتوى ساخر»، ولكن الجمهور تفاعل معه على أنه حقيقي وهذا يعتبر أقل المعلومات المضللة سوءًا.
2. العناوين المضللة: تؤدي العناوين التي لا تتطابق مع محتوى النص أو التي تضلل القارئ إلى تكوين انطباعات خاطئة. على سبيل المثال عنوان «رسالة خطيرة» بدلًا من «رسالة خطية»، أو عناوين ليس لها علاقة بالمتن، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث سوؤها.

3. المحتوى المنتزع من سياقه: يتمثل هذا النوع في تقديم معلومات صحيحة بشكل جزئي، مما يؤدي إلى تفسير خاطئ للأحداث. لأنه نصف الحقيقة، ونصف الحقيقة ما هي إلا كذبة كاملة، «كأن ينشر شخص صورة لشجرة مكتوب عليها لفظ الجلالة أو ثمرة على شكل إنسان ويقول «سبحان الله»، على اعتبار أنها معجزة، ولكننا إذا رجعنا نجد أن هناك تقنيات في الزراعة يتم الاستعانة بها، حتى عندما يكتمل تصبح بشكل معين إذن هي خضعت للتدخل البشري، وليست أمر طبيعي».

4. استخدام الصور والفيديوهات الحقيقية في سياق زائف: ويعد هذا النوع من أكثر الأنواع انتشارًا في الوطن العربي، حيث يتم تداول صور وفيديوهات حقيقية مع معلومات مضللة حولها. على سبيل المثال «أصور فيديو للاجئين أو مهاجرين في إحدى الدول وأقول أنهم لاجئين سودانيين يتم ترحيلهم من مصر للسودان، وهم في الحقيقة لاجئين في تونس مثلًا ويتم ترحيلهم في دول أخرى ليس لها علاقة بمصر».

5. المواد المفبركة: تشمل هذه الفئة التلاعب بالصور والفيديوهات، مثل القص واللصق وتغيير الأصوات، بهدف خلق محتوى زائف، وهو نوع منتشر في العالم العربي أيضًا.

6. المحتوى المولَّد بالذكاء الاصطناعي: ويطلق عليهDeepake ويعتمد هذا النوع على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لإنشاء صور وفيديوهات واقعية تمامًا، ولكنها غير حقيقية. «كما حدث في أحداث غزة، صورة السيدة المسنة التي هجم عليها الكلب» كانت مولدة بالذكاء الاصطناعي.

7. الحملات المضللة المنظمة: تمثل هذه الحملات أخطر أنواع التضليل، حيث تستخدم حسابات وهمية لنشر معلومات كاذبة بشكل منهجي بهدف تشويه سمعة أفراد أو مؤسسات. هذه الحملة تستخدم حسابات وهمية، تطلق وسم وتعمل على هذا الوسم وتنشر معلومات مضللة لمجرد فقط أن ترسخ للمعلومة المضللة، مثل هذه الحملات يطلقها هؤلاء المضللون بهدف تشويه شخص معين، كما حدث مع شخصية «إسماعيل هنية»، فهناك وسم أطلق عن أن إسماعيل هنية شيعي ولا يجوز الترحم عليه وهي هنا عملية صناعة «الترينذ» بشكل وهمي، لأن الحسابات التي تفاعلت عليه لم تكن حقيقية، ولكنها وهمية، وهو هنا الأسوأ لأنها حملة وليس مجرد شخص.

وهو ما أكده (مدقق الحقائق السوداني) من «أن شبكات التضليل المنظمة أو ما يمكن تسميتها بـ(الجان) هي الأسوأ تأثيرًا، حيث تعمل هذه الشبكات على التأثير في الرأي العام عن طريق صنع سردية مضللة لحدث ما، أو بث معلومات مغلوطة على نطاق واسع يتضرر منها الناس بشكل مباشر، على سبيل المثال بثت مجموعة حسابات تناصر الجيش خلال الحرب معلومة مضللة عن تحرير الجيش للإذاعة القومية، نتيجة تلك الاشاعة ذهب صحفيان لزيارة الإذاعة ووجدا اشتباكًا مسلحًا كاد أن يودي بحياتيهما، أيضًا ما يخص السردية تعمل مجموعة ضخمة من الحسابات لصالح طرفي الحرب في السودان الجيش والدعم السريع، وتحاول كل مجموعة منهما الترويج لسردية تخدم الحرب، تلك المعلومات المضللة التي يبثوها أدت إلى شحن الرأي العام بصورة سالبة حيث أُغلِق الباب أمام جميع محاولات تحقيق السلام».

سابعًا. منهجية عملية التحقق من المعلومات:

هناك منهجية تتبعها الشبكة العربية لمدققي المعلومات خاصة بالتدقيق هي غالبًا تمثل المراحل التي تعتمدها أغلب المنصات العربية ممكن أن نستثني منها مرحلة أو اثنتين لا تطبقها كل المنصات، ولكن إلى حد كبير هي السياق العام.

المرحلة الأولي– رصد الادعاء:

تبدأ عملية التحقق من المعلومات برصد الادعاءات المشكوك فيها، سواء كانت نصية أو مرئية أو صوتية. يلعب الجمهور دورًا حيويًا في هذه المرحلة، حيث يتعاون مع مدققي المعلومات في الإبلاغ عن المحتوى المشتبه به. يشير (مدقق المعلومات ن) إلى أن «الجمهور يشكل مصدرًا رئيسيًا للأخبار التي يتم التحقق منها. فمن خلال مجموعات التواصل الاجتماعي، يشارك الأفراد المحتوى الذي يثير تساؤلاتهم حول صحته. هذه المشاركة تعكس أهمية التربية الإعلامية في تمكين الأفراد من التفكير النقدي وتقييم المعلومات قبل مشاركتها».

وتتمثل الخطوة التالية في التأكد من أن الادعاءات المبلغ عنها تتوافق مع معايير الأخبار المضللة. وبعد ذلك، يتم أرشفة هذه الادعاءات للحفاظ عليها كمرجع مستقبلي. ويشدد (مدقق المعلومات ج) على «أهمية أرشفة الروابط الأصلية للمحتوى بدلاً من الاعتماد على لقطات الشاشة، وذلك لضمان دقة التحقق وسهولة الرجوع إلى المصدر الأصلي».

المرحلة الثانية– التدقيق أو التفنيد (مقاطعة المصادر):

تعتبر مرحلة التدقيق والتفنيد قلب عملية التحقق من المعلومات. في هذه المرحلة، يقوم مدقق الحقائق بمقارنة الادعاءات بمصادر موثوقة وتقييم صحتها. يشرح (مدقق المعلومات ب) هذه العملية حيث يقول «نقوم بجمع كل المنشورات المتعلقة بالادعاء محل التحقيق، ثم نتوجه إلى المصادر الأصلية للتأكد من صحة المعلومات».

وتعد مقاطعة المصادر أداة أساسية في هذه المرحلة. فمثلاً، إذا كان الادعاء يتعلق بتصريح رسمي، فإن مدقق الحقائق يتواصل مباشرة مع الجهة التي أصدرت التصريح للتأكد من دقته. أما بالنسبة للصور والفيديوهات، فيستخدم أدوات التحرير الرقمي للكشف عن أي تلاعب محتمل.

التعمق في السياق هو جانب آخر مهم في هذه المرحلة. يقول (مدقق المعلومات ب) يسأل المدقق نفسه سلسلة من الأسئلة الحاسمة لتقييم الادعاءات، مثل: «من نشر هذا المحتوى؟ ما هو الهدف من نشره؟ هل هو جزء من حملة منظمة؟ هل هناك أدلة على التلاعب بالمحتوى؟ هذه الأسئلة تساعد في فهم السياق الذي نشأ فيه الادعاء وتقييم مدى مصداقيته».

التواصل مع المنصات هو إجراء مهم آخر. إذا اكتشف مدقق الحقائق أن محتوى معين ينتهك معايير المنصة أو يشكل خطاب كراهية، فإنه يتواصل مع المنصة لإبلاغها بالمخالفة وحثها على حذف المحتوى.

الحياد والنزاهة هما أساس عمل مدقق الحقائق. يؤكد (مدقق المعلومات ط) و(مدقق المعلومات س) على أهمية أن يكون مدقق المعلومات محايدًا وغير متحيز. ويضرب (مدقق المعلومات س) أمثلة على كيفية تأثير التحيزات الشخصية على تقييم المعلومات، مشددًا على ضرورة الالتزام بالحقائق بغض النظر عن المعتقدات الشخصية، ويؤكد أن واحدة من مهام المدقق أن يأتي على نفسه من أجل الحق، فمن الصعب أن أجد صورة تدعم فلسطين ونقول إنها مفبركة، ولكنها الحقيقة التي يجب أن ألتزم بقولها، هي صورة مفبركة، «وهو ما حدث في فيديو متداول للاعبة أجنبية تصافح لاعبة الإسرائيلية، ويظهر الفيديو أنها بدلًا من أن تصافح يدها صافحت حذاءها.. وصوحب بتعليقات "شوفوا اللاعبة بتعمل إيه؟! أحسن من العرب"، ولكن إذا دققنا

في الفيديو، نرى الصورة ليست واضحة ولا يمكن التحقق من مسألة مصافحة الحذاء، ولكننا كجمهور ننشر ما يتوافق مع أهوائنا».

من هنا ترى الباحثة أن مرحلة التدقيق والتفنيد هي مرحلة حاسمة في عملية التحقق من المعلومات. تتطلب هذه المرحلة مهارات تحليلية قوية ومعرفة عميقة بأساليب التضليل. كما تتطلب التزامًا بالنزاهة والحياد.

ولابد من الإشارة إلى أن مبدأ الحياد والنزاهة الذي هو أساس عمل مدقق المعلومات في مرحلة التدقيق أو التفنيد مع مبادئ نظرية المسئولية الاجتماعية التي تنص على أنه لابد أن يتميز ما تنشره وسائل الإعلام بالحقيقة، والعدالة، والدقة، والموضوعية، والتوازن.

المرحلة الثالثة– مرحلة النشر:

تُعتبر مرحلة النشر هي المرحلة النهائية في عملية التحقق من المعلومات، وهي تتضمن تحويل نتائج التحقق إلى محتوى واضح ومفهوم للجمهور. يشرح (مدقق المعلومات ب) «أن هذا المحتوى عادة ما يتضمن العناصر التالية: الادعاء الأصلي، مدى انتشاره، تفاعل الجمهور، الأدلة التي تفند الادعاء، الجهة المسؤولة عن نشر الادعاء، والأبعاد القانونية إن وجدت».

وبعد النشر، لا تنتهي مهمة مدقق الحقائق، بل يجب متابعة ردود الفعل والتعليقات على المحتوى المنشور. كما يجب تصحيح أي أخطاء قد تظهر لاحقًا، وذلك وفقًا لما تؤكده (مدقق المعلومات ق) و(مدقق المعلومات ج) من أن الاعتراف بالأخطاء وتصحيحها يعزز من مصداقية مدقق الحقائق والمؤسسة التي يعمل بها"

وهكذا يمكن تشبيه عملية التحقق من المعلومات بعملية البحث العلمي، حيث تتطلب اتباع منهجية دقيقة تضمن دقة النتائج ومصداقيتها. تبدأ هذه المنهجية برصد المعلومات المشكوك فيها، ثم الانتقال إلى مرحلة التحقق والتحليل، وصولاً إلى مرحلة النشر. وتكمن أهمية هذه المنهجية في أنها توفر إطارًا واضحًا وشفافًا للعمل، مما يضمن تكرار النتائج والتحقق منها من قبل الآخرين. كما أنها تساهم في بناء قاعدة معرفية موثوقة في مجال التحقق من المعلومات.

ثامنًا. مدى الاعتماد على الأدوات التكنولوجية في عملية التحقق من المعلومات:

أثار التساؤل حول مدى الاعتماد على الأدوات التكنولوجية في عملية التحقق من المعلومات جدلًا واسعًا بين مدققي المعلومات. فبينما يرى البعض أن هذه الأدوات تلعب دورًا مساعدًا وتسرع من العملية، إلا أنها لا تستطيع الاستغناء عن العامل البشري وخبرته، يؤكد آخرون على الأهمية الكبيرة لهذه الأدوات في توفير الوقت والجهد وتحسين كفاءة عملية الرصد والتحليل.

شكل رقم (2)

يوضح مراحل التحقق من المعلومات وفق منهجية الشبكة العربية لمدققي المعلومات

حيث يقول (مدقق المعلومات و) «أنه مازالت أمور رصد المعلومات المضللة تتم يدويًا، هناك أدوات يمكن أن تساعد في رصد المعلومات، ولكن نحن كأفراد وبشر لابد لنا من التدخل فهذه الأدوات ما هي إلا مجرد أدوات مساعدة فقط، يمكن أن تساعدنا في معرفة أين ينشر هذا الخبر، واللغات المنتشرة به، والدول التي ينتشر فيها ولا يمكن إغفال دورها في تسريع عملية التحقق.. المعلومة التي كنت أبحث عنها في ثلاثة أو أربعة أيام الآن من جوجل أستطيع أن أعرفها في دقائق، الصورة لدي أدوات يمكن أن يقول لي كل تفصيله من الصور أين تم نشرها من قبل،

ويشاركه (مدقق المعلومات س) من أن عملية الرصد تعتمد على المدقق على ثقافته وحِسِه في التدقيق، وهذه الأدوات تساعد لكنها لا تغني.. الإنسان بنفسه بثقافته يدرك الموضوع إذا كان مضللًا أم لا.. ما لم نغذِ أدوات الذكاء الاصطناعي بتغذية صحيحة فسيعطينا معلومات خاطئة، ويؤكد (مدقق المعلومات ع) أن الاعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي يسهل من عمل مدققي المعلومات، ولكن لا يمكننا الاعتماد عليها بنسبة 100%، فأدوات الذكاء الاصطناعي ليست حاسمة هي تسرع وتساعد، ولكن العامل البشري لا غنى عنه، وهو ما أكده أيضًا (مدقق المعلومات ي) من أن هذه الأدوات تسرع من عملية التحقق وتوفر الوقت.

إلا أن (مدقق المعلومات ب) يرى أنه لابد أن يكون لدى مدققي المعلومات أدوات رصد، وألا يرصدوا بشكل يدوي، بل لابد أن يكون لديهم أدوات متقدمة سواء أكواد على منصة إكس أو مواقع أو أدوات مدفوعة، لتحليل المحتوى المنشور لتجميع أكبر قدر من المادة التي يكون عليها تضليل، وهذه الأدوات مفيدة ، ويشاركه الرأي (مدقق المعلومات ز) حيث يشير إلى أن منصته كانت من المنصات التي مُنِحت فرصة من الشبكة العربية لمدققي المعلومات للحصول على أدوات Full fact وهى ساهمت في توفير الوقت والجهد وفي عملية الرصد حتى في عملية التفريغ حتى الوصول للمعلومة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Wolf& Walter, 2024)[79] التي توصلت نتائجها إلى أن استخدامات الذكاء الاصطناعي التوليدي التي يتصورها مدققو المعلومات تختلف بناءً على البنية التحتية التنظيمية، وأنها غالبًا ما توفر لهم الوقت والمال، إلا أنهم يرون الذكاء الاصطناعي التوليدي عائق محتمل أمام الشفافية اللازمة لإنتاج محتوى جدير بالثقة، خاصة فيما يتعلق بسياسات الشبكة الدولية للتحقق من المعلومات IFCN، أو أنه لا يمكنه أن يحل محل البشر، وكذلك مع نتائج دراسة (Dierickx & Lindén, 2023)[80] التي أكدت أن التكنولوجيا ومنها أدوات الذكاء الاصطناعي ليست سوى وسيلة، ولا يمكن بأي حال أن تحل محل المهارات الشخصية لمدققي المعلومات، مثل الاستنتاج المنطقي والتقييم النقدي. إلا أنهم يرونها مفيدة من حيث الدقة وإمكانية الوصول والموثوقية وقابلية التفسير.

الخلاصة إذن أن الأدوات التكنولوجية تعد أداة قوية في ترسانة مدقق المعلومات، ولكنها ليست بديلًا عن الخبرة البشرية والتفكير النقدي. ويجب على مدققي المعلومات أن يتعلموا كيفية استخدام هذه الأدوات بشكل فعال، وأن يظلوا على دراية بحدودها وقدراتها.

تاسعًا. تفاعل الجمهور مع موضوعات التحقق من المعلومات:

يختلف تفاعل الجمهور مع موضوعات التحقق من المعلومات بشكل كبير وفقًا لعدة عوامل، منها طبيعة الموضوع والهويات التي يمثلها، والشخصيات المعنية، وحتى الطريقة التي يتم بها تقديم المعلومات.

تأثير الهويات والانتماءات:

غالبًا ما يؤثر الانتماء السياسي أو الديني للفرد على كيفية تقييمه للمعلومات. فالأشخاص الذين ينتمون إلى تيار معين يميلون إلى قبول المعلومات التي تدعم وجهة نظرهم ورفض تلك التي تتناقض معها، وفي هذا الصدد يقول (مدقق المعلومات ع) «أنه على سبيل المثال إذا كان هناك خبر يتعلق بالمقاومة الفلسطينية، وتم نشر خبر يكذب معلومة تخصها يكون رد الفعل عنيف لأن الجمهور متعاطف مع المقاومة، فأي خبر يكذب ما يتعارض مع المقاومة يعتبرك البعض أنك تسيء للمجموعة ولا تكذب الخبر نفسه»، وهو ما أكده (مدقق المعلومات و) «من أنه إذا جاء أي تحقق لصالح إسرائيل الكثيرون يغضبون ويقولون إسرائيل هي العدو». ويشاركهم (مدقق المعلومات ن) الذي يقول «عندما أنشر خبر عن المعارضة يدخل الجمهور يقول أنت تابع للنظام، إذا نشرت خبر تابع للنظام يدخل الجمهور ويقول أنت تابع للمعارضة، إذا نشرت معلومة تخص السعودية يخرج الجمهور يقول أنت تابع لقطر، إذا نشرت معلومة تخص قطر يقول أنت تابع للسعودية، والحقيقة أننا محافظين على موضوعيتنا وننشر الأدلة القطعية فيما يتعلق بهذه المعلومة أو تلك»، وهنا يوضح (مدقق المعلومات ح) «أن الجمهور يتقبل المادة وفق معاييره الذاتية، فعندما ننشر مادة تحقق سياسية مع الحكومة نجد مناصري الحكومة يمدحوا هذه المادة، في حين ينتقدها المعارضون ويقولون أنتم تطبلون للحكومة»، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة التي تناولت الانتخابات الرئاسية في الأرجنتين خلال عام 2019، ووجدنا أن الناخبين يميلون إلى مشاركة نتائج التحقق من الحقائق التي تدعم مرشحهم المفضل. وهذا يدل على أن التحيزات السياسية تؤثر على كيفية تفاعل الناس مع المعلومات، حتى عندما تكون هذه المعلومات موثوقة [81].

تأثير الشخصيات المعنية:

هناك تأثير لا يمكن إنكاره للجمهور الذي يدعم شخصيات نتناولها في موضوعات التحقق، حيث يقول (مدقق المعلومات ع) «أن هناك مشاهير يكون لديهم جيش متابعين إذا قمت

بتكذيب معلومة قالها هذا الشخص، غالبًا يسلط عليك ذلك الشخص جيش المتابعين هذا وربما يتعرض المدقق للهجوم والتنمر، كذلك إذا قمت بتدقيق خبر عن دولة معينة جمهور هذه الدولة نفسه يهاجمك، أنت لماذا تتكلم عنا، فأي خبر يتم تدقيقه من الجزائر على المغرب يصير فيه هجوم من الجزائريين على المغرب والعكس».

تأثير طبيعة موضوعات التحقق:

غالبًا ما تؤثر موضوعات التحقق نفسها على مدى تفاعل الجمهور حولها، وهنا يذكر (مدقق المعلومات ط) «أن الجمهور غالبًا ما يتفاعل مع الموضوعات التي تتناول الأمور البسيطة وليست المعقدة، فوعيه بالأمور هو الذي يتحكم في ردة فعله حول المعلومات، فالمعلومات ذات الأثر الكبير عادة ما تكون معقدة وليست واضحة، في حين أن الأخبار البسيطة غالبًا ما تكون مقبولة من الجمهور ويتفهمونها وبالتالي يكون عليها تفاعل أكبر».

هناك دور إيجابي لتفاعل الجمهور مع موضوعات التحقق:

أحيانًا يمارس الجمهور في تفاعله دور مدقق المعلومات، حين يقول رأيه بشأن صحة المعلومة من عدمه حيث يقول (مدقق المعلومات س) «نُشِرت صورة مضللة لجثامين حجاج توفوا، وعلق عليها أحدهم منتقدًا ما تقوم به السعودية من تنظيم غير جيد لهذه الشعائر، إلا أن الجمهور رد عليه بقوله يا كذاب هذا التدافع حدث في عام 2015 وليس هذا العام»، فالتعليقات تساعد المدقق أحيانًا في اختصار الطريق، ولا يمكننا بأي حال التقليل من دور (مناضلين الكيبورد)، واتفق معه (مدقق المعلومات م) في أن الجمهور يتفاعل مع تدقيق المعلومات، ويدقق وراء تدقيق المعلومات هل هناك خطأ أم لا هل هناك معلومة صحيحة، هو يقول: « الجمهور مقدر عملنا وهو ما يظهر من خلال التعليقات ومن الممكن أن يكون هناك خطأ ونعمل اعتذار للجمهور»، ويؤكد (مدقق المعلومات ف) «أن الجمهور يتعامل مع يتعامل مع موضوعات التحقق بموثوقية، فخلال عملنا يرسل لنا الجمهور عشرات المعلومات للتحقق منها».

وقد لا يقدر الجمهور أحيانًا التقدير الحق للمجهود الذي يقوم به مدققو المعلومات حتى تخرج موضوعاتهم للنور، فيرى (مدقق المعلومات ك) «أن الجمهور سلبي في تعامله مع موضوعات التحقق من المعلومات نظرًا لأنه لا يعطي ردة فعل أو يثمن المجهود الذي يبذله المدققون حتى تخرج تقارير التحقق للنور، فهناك مجهود كبير يُبذل في أي صورة يتم تدقيقها أو موضوع أو معلومة يتم التحقق منها، لكن التعامل معها لا يكون بقدر الجهد المبذول في المادة، فإذا ما لم

يكن سلبي بمعنى عدم التفاعل وتجاوز الخبر أو المعلومة التي تم تحققها، فإنه يكتفي فقط ربما بمجرد الاطلاع عليها، وليس نشرها، وتوعية الآخرين بالمعلومة الصحيحة».

وهكذا فإن تفاعل الجمهور مع موضوعات التحقق من المعلومات هو أمر معقد ومتعدد الأوجه. ويتأثر هذا التفاعل بعوامل عديدة، بما في ذلك الهويات والانتماءات، وطبيعة الموضوع، والطريقة التي يتم بها تقديم المعلومات. ورغم التحديات التي يواجهها مدققو المعلومات، إلا أن تفاعل الجمهور يمكن أن يكون له دور إيجابي في نشر الوعي بأهمية التحقق من المعلومات.

عاشرًا. المدونات الأخلاقية التي توجه عمل مدققي المعلومات في الوطن العربي:

أجمع مدققو المعلومات على أن التحقق من المعلومات إنما هو امتداد للعمل الصحفي ويخضع لنفس المبادئ الأخلاقية، بما في ذلك المصداقية، والشفافية، والموضوعية، والنزاهة. وأكدوا على أهمية الالتزام بسبعة مبادئ رئيسية: الإنصاف والحياد، وشفافية المصادر والتمويل، والمعايير المهنية، وسياسة تصحيح مفتوحة، واحترام حقوق الملكية الفكرية، والتعاون المشترك بين منصات تدقيق المعلومات، وهي نفس مبادئ الشبكة العربية لتدقيق المعلومات ونوضحها كما يلي:

الإنصاف والتوازن وعدم التحيز: أي الوقوف على مسافة متساوية من جميع الأطراف، مع التحرر من أي توجيه أو رقابة أو تسييس، وعدم إدخال وجهات النظر الشخصية في العمل.

شفافية المصادر: أي ذكر أسماء المصادر، فلا توجد معلومة تنسب لمصدر مجهل.

شفافية التمويل والتنظيم: أي الكشف عن مصادر التمويل.

الالتزام بالمعايير المهنية وشفافية المنهجية: من خلال الاعتماد على مصادر موثوقة وتقديم المعلومات بدقة.

الالتزام بسياسة تصحيح مفتوحة وأمينة: من خلال الاعتراف بالأخطاء وتصحيحها بصورة علنية.

الالتزام الكامل باحترام حقوق الملكية الفكرية: احترام عمل الآخرين وعدم انتحال الأفكار، إذا سبقت منصة أخرى في تصحيح خبر ما، تأتي المنصة الثانية ويقول إنه بناء على منصة كذا نحن نستكمل هذا العمل ولا تنسب العمل لنفسها.

الالتزام بروح التعاون العملي المشترك لتحقيق المنفعة المشتركة: العمل معًا لتحقيق هدف واحد هو تقديم معلومات موثوقة، فغالبًا يسود التعاون بين أعضاء الشبكة العربية لتدقيق

المعلومات، لو وصلت معلومة لصحفي في مصر عن شيء في السودان يتواصل بزميله السوداني ويطلب منه التعاون وهكذا.

وقد أكد نائب رئيس الشبكة العربية لتدقيق المعلومات أنه حتى إذا كانت لكل منصة منهجيتها الخاصة فإنها لا تخرج بأي حال من الأحوال عن المدونة الأخلاقية للشبكة العربية لتدقيق المعلومات.

وهكذا نجد اتفاق أيضًا بين الكثير من هذه المبادئ والمبادئ التي نصت عليها نظرية المسئولية الاجتماعية من التزام باحترام المعايير المهنية لنقل المعلومات كالدقة والتوازن والموضوعية.

حادي عشر. ما أضافه التحقق من المعلومات للمجال الإعلامي:

أضافت ممارسة التحقق من المعلومات قيمة مضافة للمجال الإعلامي من خلال عدة جوانب:

رفع مستوى المهنية: دفعت ممارسات التحقق وسائل الإعلام إلى الاهتمام بدقة المعلومات والمصداقية حيث رسخت لفكرة أن هناك من يراقب عمل هذه المؤسسات، وهو الأمر الذى زاد من حرصها على إنتاج مواد دقيقة حتى لا تقع في فخ التضليل والتزييف، إضافة إلى أن هذه الممارسة دفعت وسائل الإعلام إلى القيام بوظيفة جديدة وهي التحقق مثلها مثل غيرها من منصات إعلامية. يقول (مدقق المعلومات ي) «أن هذه الممارسة ذَكَرت وسائل الإعلام بضرورة التركيز على مصداقية المعلومات، وعدم إعطاء الأولوية للسبق الصحفي وتحمل المؤسسات الإعلامية مسئولية المعلومات التي تبثها»، واتفقت معه (إمدقق المعلومات س) من أنها دفعت وسائل الإعلام إلى الاهتمام بدقة المعلومة وربما عدم نشر معلومات دون التحقق منها، وهذا من شأنه حماية المؤسسة في المقام الأول»، و(مدقق المعلومات ن) الذي أوضح «أن وسائل الإعلام أدركت أن هناك من يتحقق وراءها ويتابع ويدقق وفي حال نشرها لأخبار زائفة قد تتعرض للعقوبة، العقوبة هنا ليست مادية ولكن أن يقال عنها أنها تنشر أخبار خاطئة –فمؤكد لن تقبل ذلك– الأمر الذى يجعلها تتحرى الدقة أكثر قبل أن نشر أي معلومة»، واتفقت معه (مدقق المعلومات ق) من «أن هذه الممارسة جعلت وسائل الإعلام تعمل بشكل أكثر مهنية، وشفافية ووضوح لسياستها ومنهجيتها»، وفي هذا الصدد يشير (مدقق المعلومات س) إلى أن «وسائل الإعلام، قد ترسل تقارير لبعض المنصات لتدقيقها بمقابل مادي للتحقق من المعلومات قبل النشر».

ولفت (مدقق المعلومات ب) الانتباه إلى أنه لا أحد ينكر أن التحقق من المعلومات ظهر نتيجة لحاجة معينة، فالمؤسسات الإعلامية في الماضي كانت هي من يصنع الخبر، ولكن الآن مع انفجار المعلومات من كل جهة أصبحت فكرة صناعة الخبر نفسها ليست حكرًا على المؤسسات الإعلامية، وهذه المؤسسات نفسها أصبح لزامًا عليها أن تدقق الأخبار والمزاعم الموجودة والمنتشرة، فالإخبار لم يعد الوظيفة الأولى للإعلامي، ولكن ينبغي أن نضيف إليها التحقق من المعلومات والمزاعم المنتشرة على منصات أخرى»، وهنا يؤكد (مدقق المعلومات ط) «أن هناك مؤسسات إعلامية اقتنعت بضرورة أن يكون لديها وحدة لتدقيق المعلومات، فالجزيرة مثلًا لديها وحدة تدقيق معلومات تسمي سند، وكذلك توجد وحدة لتدقيق المعلومات في قناة العربي، وغيرهما العديد من المؤسسات التي أصبح لديها وحدات داخلية تقوم بتدقيق المعلومات حتى لا تضطر للتعاون مع مؤسسات خارجية».

تحسين جودة المحتوى: ويرتبط بمستوى المهنية تحسين جودة المحتوى حيث ساهمت ممارسات التحقق في تحسين جودة المحتوى الإعلامي، من خلال التركيز على الدقة والمهنية. ويوضح (مدقق المعلومات س) «أن وحدات تدقيق المعلومات داخل المؤسسات الإعلامية أضفت المزيد من الاحترام للإعلام، حتى أن الجمهور عندما يقرأ مادة يرى فيها كيف مرت هذه المادة بسلسلة من المصافي حتى وصلت إليه يشعر بأنه قرأ مادة احترافية فيها مهنية، ويذكر مثال على ذلك: أنه عندما يضع مادة إعلامية مما تنشره الBBC على الأدوات التي يستخدمها لكشف الانحياز ورغم أننا نقول أنها متحيزة إلا أن الأداة لا تظهر لنا أي تحيز إنهم هناك يكتبون باحترافية، لكن إذا أخذنا مادة من صحيفة عربية ووضعتها على نفس الأداة أجدها تعطيني ألوان أزرق، برتقالي، أصفر، وهو ما يعني أن هناك انحياز، وذلك لأننا نكتب بانفعال ليس بمهنية وحرفية، وبالتالي إذا اهتمت المؤسسة بالتدقيق واحترام الجمهور وكتبت باحترافية واقتنع الإعلامي بأن عمله قائم على حقائق ومهنية وموضوعية فالأمر مؤكد سيصبح أفضل كثيرًا»، وتضيف (مدقق المعلومات هـ) مساهمة أخرى لممارسات القائمين على التحقق وهم مدققي المعلومات تساهم في تحسين جودة المحتوى حيث «أنهم يتعاونون مع المؤسسات الإعلامية بتدريب الصحفيين من خلال ورش العمل على كيفية التحقق من المعلومات، وقد قامت بالفعل هي وأكثر من مدقق معلومات على نقل خبرتهم لزملائهم الصحفيين».

بناء الثقة: ساعدت ممارسات التحقق من المعلومات في إعادة بناء الثقة بين الجمهور ووسائل الإعلام، من خلال تقديم معلومات موثوقة وشفافة، حيث يرى (مدقق المعلومات ح) «أن تدقيق المعلومات أعاد ثقة الجمهور في الصحافة مرة أخرى باعتبارها رافدًا من روافد الديمقراطية، حيث تأتي الكثير من التعليقات عند نشر مواد التحقق تشكر عملهم، ويقول أن هذه هي الصحافة التي يحبونها وأنها أعادت ثقتهم في الصحافة».

تمكين الجمهور: عززت قدرة الجمهور على تقييم المعلومات بشكل نقدي، وشجعت على ثقافة التحقق من المعلومات، حيث يشير (مدقق المعلومات ع) إلى «أنها أتاحت المصادر بأيدي الذين يمكنهم الاطلاع عليها ورؤيتها بشكل عام، فوسائل الإعلام يقول أنها أخذت الأخبار عن جهات بعينها كرويترز مثلًا، دون وضع اللينك ولكنني كمدقق أضع المقال الذى ذكرته رويترز، ومن هنا فأنا أعود الشخص الذى يقرأ التدقيق أن يدقق في المصادر ويبحث فيها، وأنا أفتح المجال للشخص بأن يسأل ويفكر ويشك ويراجع المعلومات، أزرع فكرة الشك لدى القارئ، وألا يصدق كل ما يقرأه أو حتى يشاهده، بل لابد أن يتشكك في المعلومة ويسأل نفسه هل المعلومة صحيحة أم خاطئة، وبالتالي زادت من قدرة الجمهور التحليلية والنقدية للمعلومات».

باختصار، ساهمت ممارسة التحقق من المعلومات في رفع مستوى المسئولية المهنية لدى وسائل الإعلام، وتعزيز الثقة بينها وبين الجمهور، مما أدى إلى تحسين جودة المحتوى الإعلامي بشكل عام.

ثاني عشر. تقبل وسائل الإعلام لدور مدققي المعلومات:

أشار غالبية مدققي المعلومات –عينة الدراسة– إلى تباين موقف وسائل الإعلام من مدققي المعلومات، فبعضها رحب بدورهم، بينما البعض الآخر رفضه أو تحفظ عليه، مع ملاحظة أن المؤسسات التي رحبت به لم يكن هذا موقفها في الوهلة الأولى، حيث يذكر (مدقق المعلومات ز) أنه في البداية لم تتقبل وسائل الإعلام دور مدققي المعلومات «كنا في حالة صدام»، ثم بدأت بعض الوسائل تؤمن بدور مدققي المعلومات وتمارسه أيضًا، وإن كان بشكل محدود، حيث بدأت تقتنع أننا كمدققي معلومات نراقبها، وأننا نمثل حارس البوابة بالنسبة لها، وبالتالي اهتمت مؤخرًا وهو ما لمسته من خلال حرصهم على حضور تدريبات قمت بتنظيمها لوسائل إعلامية ورأيت أنها بدأت تمارس التدقيق في غرف أخبارها،

تعود أسباب تحفظهم إلى عدة عوامل:

المصلحة الذاتية: هناك تخوف من بعض المؤسسات من أن يؤثر عمل المدققين على صورتها أو مصداقيتها، وهنا يذكر (مدقق المعلومات ع) أن الأمر يعتمد على الوسيلة نفسها، فهناك وسائل إعلام هي مصدر للتضليل وهنا تتعامل بعدائية مع مدققي المعلومات، ولكن هناك أشخاص مستقلون يهدفون إلى إيصال معلومة للناس في حال كان هناك خطأ يمسحوا المعلومة الزائفة ويشكرون مدقق المعلومات، وهناك أشخاص آخرون ليس لديهم أجندات ولكنهم لا يحبون أن يظهر اسمهم في تقرير تضليل، وبالتالي فهم لا يتعاون مع مدققي المعلومات كونك شوهت صورته وأظهرته بمظهر الكاذب في وسائل الإعلام، وبالتالي التقبل يختلف حسب التوجه العام للشخص أو وسائل الإعلام،

الافتقار إلى الثقافة المهنية: عدم إدراك بعض المؤسسات لأهمية التحقق من المعلومات ودوره في رفع مستوى الصحافة، وهنا يقول (مدقق المعلومات م) أن هناك من وسائل الإعلام من يتقبل دور مدققي المعلومات وهناك من لا يتقبل وهي تختلف باختلاف مهنيتهم وخبرتهم بهذا المجال، ويشاركه الرأي (مدقق المعلومات ن) أن بعض وسائل الإعلام تتقبل دور مدققي المعلومات على مضض وبعضها لا يتقبل، «فالإنسان لا يحب أن يصحح له أحد أخطاءه»، البعض يحاول أن يظهر على أنه مهني وليس هناك مشكلة أن أقول أنني أخطأت وقلت كذا أو أنني أخطأت ووثقت بالمصدر ونقلت كلامه على أنه حقيقة، وبوجه عام فمن حق جمهوري أن يعرف أنني أخطأت في معلومة وسبب هذا الخطأ، والمؤكد أنه عندما أنشر المعلومة خاطئة وأبرر وأوضح وقتها ستزداد ثقة جمهوري في لأنني أعطيته اهتمام.

المخاوف من التدخل في العمل الصحفي: اعتقاد بعض الصحفيين أن عمل المدققين يتدخل في عملهم ويقلل من قيمته، حيث يذكر (مدقق المعلومات ط) «أن وسائل الإعلام قد لا تتقبل في كثير من الأحيان دور مدققي المعلومات، فهم يرون أن مدققي المعلومات منافسون ودخيلون على المجال.

ومع ذلك، هناك اتجاه عام نحو تقبل دور المدققين، خاصة مع زيادة الوعي بأهمية التحقق من المعلومات. وقد ساهم هذا التقبل في تحسين جودة المحتوى الإعلامي وبناء ثقة الجمهور في وسائل الإعلام.

ثالث عشر. الضغوط التي تواجه مدققي المعلومات:

تبين من خلال المقابلات المتعمقة أن مدققي المعلومات في الوطن العربي يتعرضون لمجموعة من الضغوط يمكن حصرها فيما يلي:

1. الضغوط القانونية، ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

صعوبة الوصول للمعلومات الصحيحة:

على الرغم من وجود قوانين تنظم حق الحصول على المعلومات في بعض الدول العربية، إلا أن تفعيل هذه القوانين يواجه تحديات كبيرة في ظل الظروف السياسية المتأزمة في العديد من الدول. فهناك سبع دول من بين 22 دولة عربية لديها قوانين تضمن الحصول على المعلومات، إلا أنه من بين هذه الدول السبعة هناك دول لا يمكن تصنيفها على أن لديها حرية وشفافية هي دول لديها قوانين ولكنها غير مفعلة، الأمر يؤدي إلى صعوبة في التحقق من صحة المعلومات المتداولة وتفنيد الشائعات. وبالتالي فإن أكبر عقبة تواجه مدقق الحقائق هي أنه غير قادر علي الوصول للمعلومة الصحيحة لتفنيد نظيرتها المضللة (كما ذكر مدقق المعلومات ب)، ويرتبط بها ما ذكرته (مدقق المعلومات هـ) من معاناتها من قلق المصادر نفسها من أنها ترد أو تدقق معلومات كاذبة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Maphosa,2023) [82] من أن أبرز التحديات التي يواجهها مدققو المعلومات في منصات التحقق في زيمباوي هو أن المعلومات ليست متاحة بسهولة للتحقق من الادعاءات التي يقدمها السياسيون.

مشكلة تداول المعلومات ونشرها، ففي بعض الحالات، قد يمتلك مدقق الحقائق المعلومات الصحيحة لتفنيد ادعاء كاذب، إلا أنه قد يواجه عقبات قانونية تمنعه من نشر هذه المعلومات، خاصة إذا كانت تتعلق بمسائل حساسة أو سياسية. وبالتالي، فإن المناخ القانوني العام يلعب دورًا حاسمًا في تحديد مدى حرية مدققي المعلومات في ممارسة عملهم.

وبالتالي فالمناخ القانوني للدولة التي يعمل بها المدقق ومدى الحماية التي تكفلها له هو الذي يعطيه المساحة لتداول المعلومات.

وتتفق الضغوط القانونية هنا كمؤثر على ما يستطيع أن يقدمه مدققي المعلومات من مواد خاصة بالتحقق مع نموذج التسلسل الهرمي للتأثيرات الذي افترض تأثر المحتوى الذي تقدمه وسائل الإعلام بطبيعة النظام الاجتماعي الذي تعمل في إطاره، فهذا النظام هو الذي يتيح لمدققي

المعلومات من خلال قوانينه وأيديولوجيته التطرق لموضوعات معينة دون أخرى والوصول لمعلومات معينة دون غيرها، مما يحدد نطاق عملهم ويوجه اهتمامهم نحو موضوعات معينة.

٢. الضغوط الأمنية:

يواجه مدققو الحقائق في الوطن العربي مجموعة واسعة من التهديدات التي تختلف باختلاف السياق السياسي والاجتماعي لكل دولة. تشمل هذه التهديدات، على سبيل المثال لا الحصر: التهديدات السيبرانية، التي تستهدف أجهزتهم الشخصية، فجهاز المدقق نفسه قد يتعرض للاختراق في حال تدقيقه معلومات سياسية أو معلومات حساسة تؤثر على جهة سيادية معينة أو جهة ذات نفوذ (مدقق المعلومات ع، مدقق المعلومات ي).

التهديدات الجسدية، التي قد تصل إلى حد الاعتداء، فمن الممكن أن يُعتَدى على المدقق بالضرب إذا ما دقق معلومة تخص شخص له نفوذ فقد يرسل له من يعتدي عليه (مدقق المعلومات ع)، وقد يصل الأمر للتهديد بالقتل (مدقق المعلومات م).

المراقبة المستمرة، من قبل الجهات الرسمية، حيث ذكر مدقق الحقائق الفلسطيني أنهم غالبًا ما يتعرضون للمراقبة والتهديد نتيجة خوف الاحتلال من أن ينشر الصحفيون معلومات ضده.

٣. الضغوط المهنية:

يواجه مدققو الحقائق ضغوطًا كبيرة نابعة من طبيعة عملهم المعقدة، فعملية التحقق من المعلومات تتطلب دقة متناهية والتزامًا بمعايير عالية من المهنية، يتعين على المدقق التأكد من صحة كل معلومة والتحقق من مصادرها بشكل دقيق، وهو ما يتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين وهو ما أكده (مدقق المعلومات ط) التحقق ليست عملية سهلة، فمطلوب من المدقق أن يتحقق من المعلومات ويتثبت من المصادر بشكل لا يكون فيه أي ثغرة ولو بسيطة، وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Wolf& Walter, 2024)[83] من أن طبيعة عمل مدقق المعلومات تتطلب منه درجة عالية من الحذر والدقة، حيث لا يمكن القبول بأي نسبة خطأ، مهما كانت صغيرة. بل يجب عليه أن يكون على يقين تام من صحة المعلومات التي ينشرها، وأن يتجنب الوقوع في أي أخطاء قد تؤثر على مصداقيته.

كما أن على المدقق أن يحافظ على حياده الموضوعي في كل التحقيقات، حتى لو كانت تتعلق بمسائل شخصية أو حساسة، وهو أمر يتطلب قوة إرادة كبيرة، حيث يقول (مدقق المعلومات ف) في عملية التحقق لا بد على المدقق من التزام الحياد واتباع المنهجية في كل الموضوعات،

حتى لو دقق محتويات ربما تمسه بشكل مباشر أو عائلته ورغم ذلك على المدقق تفنيدها باتباع المنهجية الصحيحة.

تتفق مسألة الضغوط المهنية أيضًا كعامل مؤثر على مدققي المعلومات مع نموذج التسلسل الهرمي للتأثيرات الذي يفترض أن الضغوط المهنية تؤثر بشكل مباشر على المحتوى الإعلامي، وهو ما أكده مدققي المعلومات أنفسهم عبر الاعتراف بالتأثير الكبير لهذه الضغوط على عمله.

4. الضغوط النفسية، فغالبًا ما يتعرض مدققو الحقائق لنوعين من الضغوط النفسية:

يعمل المدققون في بيئة مليئة بالصراعات وغالبًا ما يتعرضون لمشاهد وفيديوهات مروعة، وكما يقول (مدقق المعلومات ن) نحن شئنا أم أبينا جزء من هذا الصراع، فنحن عرب نغطي ما يجري بغزة وهو أمر متعب نفسيًا، ويؤدي إلى تبعات قد لا تظهر على المدى القريب، ويقول (مدقق المعلومات ف) أن ما يقوم بمشاهدته والتحقق منه نهارًا يأتيه في أحلامه ليلًا.

التنمر الذي قد يتعرض له مدقق الحقائق، وأحيانا الإساءة اللفظية، وهذه أمور تمثل ضغوط نفسية على مدققي المعلومات.

5. الضغوط الاقتصادية:

اقتصاديات المؤسسات الإعلامية العاملة في مجال التحقق من المعلومات تكون غالبًا محدودة ومواردها محدودة أيضًا، الأمر الذي يترتب عليه إشكاليتين:

قد تواجه أخطار الاستدامة فربما تتوقف هذه المؤسسات في أي وقت (وفقًا لمدقق المعلومات ب).

خسارة الكوادر التي تم تدريبها في كثير من الأحيان، فقد تعجز بعض المنصات عن الوفاء بالالتزامات المادية لمدققي المعلومات الذين قاموا بتدريبهم، وهنا يقول (مدقق المعلومات ن) «وعندما لا تكفي مصادر تمويلنا فنقول لهم ابحثوا عن مؤسسة أخرى الأمر الذى يجعلنا لا نستطيع أن ننافس على بقاء كوادرنا أو حمايتهم من مؤسسة أخرى حال قُدمت لهم عروض مادية ضعف ما نقدمه لهم، فعلى سبيل المثال أعطي الصحفي راتب معين وتأتي مؤسسة أخرى تابعة لدولة أخرى وتعرض عليه ضعف أو ثلاثة أضعاف راتبه، وهي الفائزة بصحفي متدرب تدريب جيد ولديه خبرة ».

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Maphosa,2023) [84] في زيمباوي من أن أبرز التحديات التي يواجهوها، محدودية الموارد من حيث الموارد المالية والبشرية. فهم يفتقرون إلى

التمويل اللازم لتمويل مشاريعهم الاستقصائية، كما أنهم يفتقرون إلى الموارد البشرية كمدققين للحقائق لأن لديهم فقط ثلاثة مدققين للحقائق وهم أيضًا صحفيون ومراسلون مطالبون بكتابة القصص وتغطية الأحداث وفي الوقت نفسه يقومون بالتحقق من المعلومات، واتفقت أيضًا مع نتائج دراسة (Ünver et al., 2020)[85] من أن منصات التحقق من المعلومات التركية تعاني من الضغوط المادية الأمر الذي يجعل المنصة غير مجهزة للتعامل مع حالات الحمل الزائد للمعلومات المضللة خلال فترات الأزمات بوجه خاص، كذلك دراسة (Rahmawan et al.,2022)[86] التي طبقت على منصات التحقق في أندونيسيا، وتوصلت إلى أن نقص الموارد والبنية التحتية هي أبرز التحديات التي تواجه هذه المنصات.

6. الضغوط التكنولوجية:

الخوارزميات الموجودة على وسائل التواصل الاجتماعي، لا تساعد المحتوى المدقق على الانتشار، بينما تزيد من انتشار المحتوى المضلل، فبمجرد تعرض الفرد بشكل عشوائي لمحتوى مضلل تُعرضه هذه الوسائل للمزيد من خلال خوارزمياتها (مدقق المعلومات هـ).

رابع عشر. الصفات والمهارات الواجب توافرها في مدقق المعلومات:

اتفق مدققو المعلومات على ضرورة توافر مجموعة من الصفات والمهارات لدى مدققي المعلومات، ممكن إجمالها فيما يلي:

الشك:

اتفق كل مدققي المعلومات على ضرورة أن يتحلى مدقق المعلومات بصفة «الشك»، وهناك من أطلق عليها التفكير النقدي Critical thinking، وهنا يذكر (مدقق المعلومات س) أن مقولة «سوء الظن من حسن الفطن» تصدق في هذا المجال، فينبغي أن أسيئ الظن في صحة كل معلومة حتى أتأكد، ورغم صعوبة الشك إلا أنه الطريق الوحيد للحقيقة فنحن أمام سيل من المعلومات والصور لا نستطيع إلا أن نشك، لو صدقنا كل شيء فسهل بعد ذلك خداعنا، ويقول (مدقق المعلومات ح) ينبغي ألا تقبل أي معلومة كما هي بعلاتها، ولكن أسأل نفسي هل هذه المعلومة صحيحة أم لا لماذا قال المعلومة الآن تحديدًا وأبحث وأدقق بعدها.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Decillia&Clark,2023)[87] من أن مهارة التفكير النقدي هي "أهم مهارة" في عملية التحقق من المعلومات.

الصبر وسعة الصدر:

التحقق من المعلومات يحتاج لفحص صبور فهي عملية ليست سهلة، ولا بد أن يتحلى المدقق بالصبر أيضًا حتى يتحمل الضغط النفسي الذي تتسبب فيه عملية التحقق (مدقق المعلومات ط).

الموضوعية والتوازن:

يجب أن يكون مدقق المعلومات موضوعيًا متوازنًا، لأنه يمثل قيمة ذات مسئولية قائمة على التوجه نحو المجتمع بعيدًا عن الأطراف والتبعية، وبعيدًا عن الانتماءات الدينية أو السياسية الضيقة (مدقق المعلومات ز، ومدقق المعلومات م)، ويرتبط بها الأمانة فينبغي أن يكون مدقق المعلومات أمينًا في التعامل مع المعلومات التي يتلقاها من المصادر ولا ينحاز لأي جهة أو فصيل (مدقق المعلومات هـ).

بالإضافة إلى توافر مهارات كدقة الملاحظة، والتركيز، والقدرة على الربط، فبإمكان مدقق المعلومات أن يربط بين المعلومات المنتشرة في الوقت الحالي وأن يحللها وأن يكون لديه قدرة على الحكم لاسيما الحكم القطعي بحيث أنه إذا سئل عن موضوع يستطيع أن يعطي حكم قاطع ليس بمعني صحيح وخاطئ، ولكن يعطي تحليل مبدئي مفترض أن يكون أقرب للصواب (مدقق المعلومات ع).

ومهارات أخرى كالقدرة على تتبع المصادر، وإجادة اللغة الإنجليزية، والفهم الكامل لطريقة عمل منصات التواصل الاجتماعي، والدراية المتقدمة بكيفية استخدام أدوات التحقق، فضلا عن مهارات الأمن الرقمي والبحث عبر محركات البحث مثل جوجل (مدقق المعلومات ي).

خامس عشر. تنمية المهارات في مجال التحقق من المعلومات:

يرتبط مجال التحقق من المعلومات بجوانب تقنية وجوانب مهنية أو صحفية، يحاول مدققو المعلومات تطوير مهاراتهم في الجانبين كما يلي:

تنمية المهارات في الجوانب التقنية:

أجمع كل مدققي المعلومات –عينة الدراسة– على أنهم يجب أن يواكبوا التطورات التي تتعلق بأدوات الذكاء الاصطناعي، ولابد أن يكونوا على أتم الاستعداد لمواكبة هذه التطورات باعتبارها أدوات أساسية مُعِينة لهم في الوصول للمعلومة، ويرون أنه لابد على كل مدقق للمعلومات أن يطور مهاراته في البحث للوصول للمعلومة، ويتعرف على قواعد المعلومات في العالم التي تنتشر

بشكل كبير، والتي تستخدم كبديل عن المعلومات والبيانات الموجودة لدى المؤسسات الرسمية في أحيان كثيرة، والتي لا يُفصح عنها، وأن يواكبوا التطورات في أدوات التدقيق نفسها وأدوات النشر المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي كمنصات نشر تنشر عليها المحتويات.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Decillia&Clark,2023)[88] من أن مدققي المعلومات لابد أن يطوروا مهاراتهم الرقمية باستمرار.

تنمية المهارات في الجوانب المهنية:

كل مدقق للمعلومات كان له أسلوبه في تطوير النواحي المهنية؛ فمنهم من ينميها من خلال القراءة حول دول أخرى، والاحتكاك بخبرات مدققي معلومات من دول غير دولته وليس شرطًا أن يكون هذا الاحتكاك بمدققي معلومات من العالم الأول في أمريكا وأوروبا، ولكن في أفريقيا فهناك مبادرات قوية وفي أمريكا الجنوبية أيضًا (مدقق المعلومات ب)، ويشاركه في الرأي (مدقق المعلومات ي) الذي يرى أن التشبيك مع زملاء من بيئات وجنسيات متنوعة يضيف المزيد من الخبرات والتجارب، وحضور التدريبات بشكل دوري من شأنه أن ينمي مهارات المدقق.

ويضيف (مدقق المعلومات ع) بعدًا آخر، وهو أن يكون هناك قرب وتواصل مباشر بين المدقق والناس بحيث يعرف ما الذي يهم الناس، ما الذي يؤثر على حياتهم أكثر ليقوم بتدقيقه.

ويذكر (مدقق المعلومات ح) أن الممارسة من شأنها أن تطور مهارات المدقق فكلما عمل في المجال أكثر تتطور مهاراته، ويرى (مدقق المعلومات ج) أن العمل في أكثر من منصة من الأسباب التي تطور مهارات المدقق، حيث يتعرض لأكثر من أسلوب صياغة وأسلوب تحقق وهو ما يطور مهاراته أكثر وأكثر، ويؤكد (مدققي المعلومات ك) على مسألة متابعة منصات التحقق الغربية والصحفيين الغربيين وكيف يستخدمون هذه التقنيات والوسائل، حيث تكون لهم الأسبقية دائما في مجال التحقق.

ويذكر (مدقق المعلومات ف) أن التعلم المستمر، عبر الإنترنت أو من خلال الشبكات المختلفة لمدققي المعلومات مثل الشبكة العربية، أو الشبكة الأفريقية، أو الشبكة الدولية، وغيرها من شأنه أن يطور مهارات المدققين.

ولا ينكر كل المدققين –عينة الدراسة– أن الشبكة العربية لتدقيق المعلومات تلعب دورًا لا يستهان به في تطور الجانب المهني لدى المدققين من خلال الدورات وورش العمل التي تنظمها بشكل دوري.

ويقول (مدقق المعلومات م) أنهم تمكنوا من تقديم أول تدقيق بالعالم للمعلومات من الفيديوهات بثلاث لغات، من خلال القراءة وورش العمل.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Cheruiyot, 2018)[89] من أن غالبية مدققي المعلومات في إفريقيا يشاركون في العديد من الورش التدريبية، مثل برنامج زمالة كلية البيانات في جنوب إفريقيا.

دور الشبكة العربية لمدققي المعلومات في تعزيز ممارسة التحقق في الوطن العربي[90]:

تم إطلاق الشبكة العربية لمدققي المعلومات في عام 2020 تحت مظلة شبكة أريج للصحافة الاستقصائية، تضم الشبكة حاليًا ما يقرب من 200 مدقق معلومات يعملون في 40 منصة تحقق مختلفة في العالم العربي، ساعين إلى تقديم معلومات دقيقة وموثوقة للجمهور العربي.

تعتمد الشبكة العربية على أربعة ركائز أساسية لتحقيق أهدافها، وهي:

1. التشبيك (تعزيز التعاون بين أعضائها).
2. الحماية.
3. تطوير المهارات.
4. الابتكار.

ونتناولها بالتفصيل كما يلي:

١. التشبيك:

تسعى الشبكة العربية إلى تعزيز التعاون بين مدققي المعلومات العرب من خلال تنظيم أربع اجتماعات سنوية. ثلاثة من هذه الاجتماعات تعقد عبر المنصات الرقمية، بينما يعقد اللقاء الرابع في ملتقى شبكة أريج السنوي، حيث يجتمع جميع الأعضاء وجهًا لوجه لتبادل الخبرات والمعارف وبناء علاقات قوية.

وتجمع الشبكة أعضاءها في جروبات واتساب لتسهيل التواصل والتعاون بين مختلف مدققي المعلومات من مختلف الدول العربية، فإذا احتاج مدقق ليبي إلى معلومة تتعلق بمصر، يمكنه ببساطة طرح سؤاله على زملائه المصريين في الجروب، وهكذا يتم التعاون عبر الحدود الجغرافية.

وقد أثبت هذا التشبيك قيمته بشكل جلي خلال مشروع الشبكة العربية المشترك حول الانتخابات في تونس والجزائر والأردن. عندما واجه مدققو المعلومات التونسيون تحديات قانونية حالت دون نشرهم لأعمالهم حيث تزامن مع هذا المشروع صدور قانون جديد في تونس، يمنع تمامًا الصحفيين التونسيين من التحقق من أي معلومة تخص المرشحين للرئاسة، ووقف زملاؤهم في الجزائر إلى جانبهم. فقد قاموا بنشر نتائج التحقيقات التونسية على منصاتهم، مما ساهم في

حماية زملائهم وضمان انتشار المعلومات المهمة. هذا التضامن المهني هو ثمرة مباشرة للتشبيك الذي حققته الشبكة العربية.

وفي حالات الأزمات والكوارث التي تواجهها المنطقة العربية، تجمع الشبكة أعضاءها مع مدققي معلومات دوليين في جروبات أخرى لمواجهة حملات التضليل الإعلامي التي تنتشر وقت هذه الأحداث. وهو ما حدث خلال الزلزالين اللذين ضربا المغرب وسوريا وفيضان ليبيا، حيث شاركت فيها أكثر من 60 منصة تحقق حول العالم، وكذلك في حرب غزة.

وكان من ثمار هذا التعاون بين مدققي المعلومات ومنصاتهم، أن شهدت المؤسسات نموًا ملحوظًا في الشراكات بينها. حيث أصبح من الشائع أن تتعاون هذه المؤسسات على مشاريع مشتركة، وهو أمر لم يكن موجود من قبل. هذا التعاون يعكس القيمة المتزايدة للعمل الجماعي في مجال التحقق من المعلومات.

٢.الحماية:

يواجه مدققو المعلومات تحديات أمنية كبيرة، خاصة عند التحقق من تصريحات السياسيين، هذا النوع من العمل يعرضهم لمخاطر الاختراق الرقمي. لذا، تعمل الشبكة على توعيتهم بأهمية حماية هواتفهم من خلال تنظيم ورش عمل وتوفير أدوات وبرامج تقنية متخصصة، فمع الاعتماد الكبير على الهاتف في عملهم، أصبح حماية الهواتف أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على سلامتهم وسلامة عملهم.

لا تقتصر مساعدة الشبكة لمدققي المعلومات على الجوانب التقنية والقانونية فحسب، بل تمتد لتشمل الدعم النفسي أيضًا. فبالإضافة إلى تقديم الدعم القانوني في حال تعرضهم لمشكلات، تنظم الشبكة جلسات علاج نفسي لهم بالتعاون مع متخصصين، وذلك لمساعدتهم على التعامل مع الضغوط النفسية التي قد يواجهونها نتيجة عملهم.

٣.تطوير المهارات:

حرصت الشبكة على تطوير قدرات مدققي المعلومات من خلال تقديم دبلومة متخصصة في التحقق من المعلومات مدتها ستة أشهر. كما نظمت تدريبات مكثفة لهم على أيدي خبراء عالميين في هذا المجال، مثل كريج سيلفرمان ومارغوت، الصحفية الاستقصائية المعروفة في صحيفة واشنطن بوست. ولتلبية احتياجاتهم المستمرة، تعقد الشبكة اجتماعات دورية تستضيف فيها خبراء ومتخصصين للإجابة على استفساراتهم وتقديم الاستشارات اللازمة، وذلك كله مجانًا.

أيضًا توفر الشبكة لعدد من مدققي المعلومات فرصًا فريدة للتطور المهني من خلال ترشيحهم لحضور مؤتمرات دولية. هذه المؤتمرات تتيح لهم التفاعل مع صحفيين من مختلف أنحاء العالم وتبادل الخبرات والمعارف، مما يساهم في توسيع آفاقهم المهنية واكتساب مهارات جديدة.

٤.الابتكار:

تلعب الشبكة العربية لمدققي المعلومات دورًا حيويًا في دعم المؤسسات الناشئة في مجال التحقق من المعلومات. فهي توفر لهذه المؤسسات خبراء يساعدونهم في بناء منهجية صحيحة تقوم عليها هذه المؤسسات، كما تقوم بتدريب مدققي المعلومات على أفضل الممارسات في نشر نتائج ما يقومون به من موضوعات تحقق على منصات التواصل الاجتماعي، مما يساهم في زيادة وصول هذه النتائج إلى الجمهور المستهدف.

ولتسهيل عمل مدققي المعلومات، قامت الشبكة بتعريب العديد من البرامج المتخصصة في رصد المعلومات من الإنجليزية إلى العربية، هذه البرامج المترجمة مكنت المدققين من رصد الادعاءات بشكل أسرع وأكثر دقة، مما ساهم في تحسين كفاءتهم. وقد استفادت من هذه البرامج حوالي 20 إلى 25 مؤسسة عربية تعمل في مجال التحقق من المعلومات.

ولأن مؤسسات التحقق من المعلومات تواجه تحديات كبيرة، أبرزها الضغوط الاقتصادية. لذا، تعمل الشبكة العربية على تقديم الدعم المالي المباشر لهذه المؤسسات من خلال المشاريع المختلفة والحصول على منح وتخصيصها لدعم أعمال هذه المؤسسات وتطويرها.

وحاولت الشبكة العربية لمدققي المعلومات المساهمة في محو الأمية الإعلامية للجمهور من خلال:

السعي نحو نشر ثقافة التحقق في المجتمع العربي من خلال تدريب 18 مدقق معلومات من دول عربية مختلفة ليصبحوا مدربين في المجال، لنشر ثقافة التحق بين طلاب الجامعات، والعاملين بالمؤسسات الإعلامية، والمؤسسات البحثية، وتم بالفعل تدريب ما لا يقل عن 4000 فرد ضمن هذا المشروع وبالتالي فحتى الجمهور العربي الذي تمكنا من الوصول إليه صار على الأقل على وعي بماهية التحقق من المعلومات.

تصميم أدلة للأدوات كيف تستخدمها كشخص عادي وليس كمدقق للمعلومات، هذه الأدلة للمبتدئين أو الجمهور العادي، من يستخدمون جوجل لأول مرة.

تنظيم الكورسات المتعلقة بتدقيق المعلومات باللغتين العربية والإنجليزية وهي مفتوحة للجميع، يمكن لأي شخص أن يحصل عليها في أي وقت.

إنشاء مكتبة تدقيق للمعلومات، تحوي كل المصطلحات المتعلقة بالتحقق من المعلومات باللغتين العربية والإنجليزية وتضم كل الابحاث المتعلقة بتضليل المعلومات، وبها قسم خاص لكل مؤسسات تقنية المعلومات في العالم العربي، وهي متاحة للجميع.

الخاتمة:

التحقق من المعلومات هو الممارسة الصحفية التي يتم من خلالها إثبات حقيقة المعلومات أو دقتها أو صحتها، وقد سعت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسة التحقق من المعلومات في وطننا العربي –تحديدًا التحقق بعد النشر–من خلال إجراء مقابلات متعمقة مع عينة من 20 مدققًا للمعلومات من 11 دولة عربية، وهي(مصر، وليبيا، والسودان، وتونس، والعراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، والبحرين، وفلسطين، والأردن)، وذلك لجبر النقص في الدراسات العربية التي تتناول هذه الممارسة والتي لا تزال حديثة العهد في مجتمعاتنا، على عكس الدراسات الغربية المتقدمة التي قدمت إنتاجًا غزيرًا يتناول الجوانب المختلفة العملية التحقق من المعلومات و تأثيرها على الجمهور.

وكشفت نتائج المقابلات المتعمقة أن الاتجاه في الوطن العربي لممارسة التحقق من المعلومات لم يكن مجرد تقليد لممارسة مستحدثة قام بها الغرب بمؤسساته الإعلامية الكبيرة أو منصاته الخاصة وحصل ممارسوها على جوائز عالمية بقدر ما كانت إجابة لحاجة فرضها الانتشار المرعب للمعلومات المضللة في مجتمعاتنا التي تعاني من الصراعات، وبالتالي فالتحقق من المعلومات ليس مجرد خيار، بل ضرورة ملحة في مجتمعاتنا، ففي ظل انتشار الأخبار الكاذبة والشائعات، أصبح التحقق من المعلومات بمثابة درع يحمي المجتمعات من التضليل والتحيز.

وبينت النتائج أن ممارسة التحقق من المعلومات ليست مجرد عملية تقصي عابرة، بل هو عمل متعمق يتطلب مهارات تحليلية ناقدة، كما هو الحال في مجال الصحافة الاستقصائية، وقد لاحظت الباحثة أن كثيرين من مدققي المعلومات وخاصة ممن تزيد أعمارهم عن ثلاثين عامًا كانوا في الأصل صحفيين استقصائيين.

كشفت النتائج أن التحقق من المعلومات إنما هو امتداد للعمل الصحفي ويخضع لنفس المبادئ الأخلاقية، بما في ذلك المصداقية، والشفافية، والموضوعية، والنزاهة. وأن على العاملين به وعلى المنصات التي تعمل في هذا المجال الالتزام بسبعة مبادئ رئيسية: الإنصاف والحياد، وشفافية المصادر والتمويل، والمعايير المهنية، وسياسة تصحيح مفتوحة، واحترام حقوق الملكية الفكرية،

والتعاون المشترك بين منصات تدقيق المعلومات، وهي مبادئ تتسق مع نظرية المسؤولية الاجتماعية في الصحافة.

أظهرت النتائج أن هناك الكثير من الضغوط والتحديات التي يعاني منها مدققو المعلومات في الوطن العربي بوجه خاص، نظرًا لخصوصية مجتمعاتنا العربية لعل أبرزها الضغوط القانونية المتعلقة بحرية تداول المعلومات ونشرها رغم وجود القوانين الداعمة لهذه الحرية في بعض الدول العربية إلا أنها غير مفعلة في أحيان كثيرة، يليها الضغوط المهنية فعملية التحقق من المعلومات تتطلب دقة متناهية والتزامًا بمعايير عالية من المهنية، ولا يمكن إغفال الضغوط الأمنية حيث يواجه مدققو المعلومات في الوطن العربي مجموعة واسعة من التهديدات التي تختلف باختلاف السياق السياسي والاجتماعي لكل دولة، كذلك يتعرض مدققو المعلومات لضغوط نفسية كبيرة، وأخيرًا ضغوط اقتصادية تؤثر على الاستدامة والقدرة على مواصلة العمل في المجال، وكلها ضغوط تتعلق بشكل أو بآخر بنموذج التسلسل الهرمي للتأثيرات على الممارسة المهنية الذي اقترحه شوميكر وريس والذي يقول بوجود خمسة مستويات من التأثير، مرتبة بشكل هرمي من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي، وهي النظام الاجتماعي، والمؤسسات الاجتماعية، وتنظيم المؤسسة الإعلامية، والروتين، والأفراد، وهي ترتبط بشكل وثيق بهذه الضغوط، فالضغوط القانونية والضغوط الأمنية إنما هي انعكاس لتأثير النظام الاجتماعي والمؤسسة الاجتماعية التي يعمل في إطارها مدققو المعلومات، والضغوط الاقتصادية تعكس تأثير تنظيم المؤسسة الإعلامية، ويقصد بها هنا المنصات الإعلامية للتحقق، أما الضغوط النفسية فربما تتأثر بالعوامل الفردية.

وبينت النتائج أنه لتنمية مهارات مدققي المعلومات في مجال التحقق ينبغي أن يطوروا مهاراتهم في الجوانب التقنية بوجه خاص، مع ملاحظة أن نسبة ليست قليلة من مدققي المعلومات عينة الدراسة لديهم خلفية دراسية في مجال البرمجة والحاسبات تحديدًا، وهو ما يعكس عملهم في مجال التحقق الذي يستدعي دائمًا الاستعانة بالأدوات التكنولوجية.

ختامًا، يمكن القول إن التحقق من المعلومات في الوطن العربي ما زال في بداياته، وأنها ممارسة لا يمكن الاستغناء عنها في الصحافة باعتبارها تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما ينعكس على بناء مجتمعات أكثر ديمقراطية، فمن خلال كشف الحقائق وتقديم معلومات موثوقة، تلعب الصحافة دورًا حاسمًا في حماية المصالح العامة، إلا أنه لابد من اقتناع المؤسسات الإعلامية بتبني

هذه الممارسة، وتوعية الجمهور بأهمية التحقق من المعلومات قبل مشاركتها. فبذلك نساهم في بناء مجتمعات أكثر وعيًا ومسؤولية.

توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بعدد من التوصيات التي ربما يساهم تنفيذها في تعزيز ثقافة التحقق من المعلومات في الوطن العربي، وحماية المجتمعات من الآثار السلبية للمعلومات المضللة، وهي ما يلي:

على مستوى المؤسسات الإعلامية:

تعاون المؤسسات الإعلامية مع الشبكة العربية لمدققي المعلومات من أجل تدريب الصحفيين على منهجية التحقق من المعلومات.

تعزيز التعاون بين مدققي المعلومات والمؤسسات الإعلامية لضمان دقة المعلومات ونشرها بشكل واسع.

تعزيز الشراكات بين المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة والأهلية، لدعم جهود التحقق من المعلومات.

على مستوى مدققي المعلومات:

توفير الدعم المالي والفني لمدققي المعلومات من خلال إنشاء مراكز متخصصة في التحقق من المعلومات وتوفير التدريب اللازم.

سن تشريعات تحمي مدققي المعلومات وتضمن استقلاليتهم وحريتهم في ممارسة عملهم.

على مستوى الجمهور:

توعية الجمهور بأهمية التحقق من المعلومات من خلال حملات توعية واسعة النطاق.

بناء منصات تفاعلية تتيح للمواطنين التحقق من المعلومات بأنفسهم.

هوامش الدراسة:

(1) Majerský, M.& Kačinová, V. (2024). Fact-checking as a Tool for Strengthening Trust in Society - A Case Study of AFP Fakty. Conference Paper.

(2) Ibid.

(3)Wolf, R. & Mitra, T. (2024). The Impact and Opportunities of Generative AI in Fact-Checking. arXiv:2405.15985, Vol.1https://doi.org/10.48550/arXiv.2405.15985

(4) Aruguete, N. Bachmann, I., Calvo, E., Valenzuela, S.& Ventura, T. (2023). Truth be told: How “true” and “false” labels influence user engagement with fact-checks. new media & society, pp.1-22, DOI: 10.1177/14614448231193709

(5) Becker, D. (2019). A Evolução Do Fact-checking Como Atividade Jornalística No Brasil: lacunas e Tendências, COMUNICAÇÃO - REFLEXÕES, EXPERIÊNCIAS, ENSINO, Vol.15(1), DOI: 10.1257/jep.31.2.211

(6) Ferreira, M. & Inês Amaral, I. (2022). The Role Of Fact-Cheking in Fighting The Infomedic’ Of Disinformation On Covid-19:A Case Study Of Poligrafo. Chapter. https://doi.org/10.48550/arXiv.2011.05773

(7) Liu.Y.(2022). “Let’s Check it Seriously”: Localizing Fact-Checking Practice in China. International Journal of Communication, vol.16, 4293–4315

(8) Ifeduba, E. (2024). Securing Media Space By Evolving A Fact-Checking Culture: A Study Of Trends. International Journal Of Modern Sociology And Security Studies, Vol. 5.https://repository.run.edu.ng/handle/123456789/4021

(9) Serafini L.& Zagni, G. (2023). See discussions, stats, and author profiles for this publication at: Lessons from the Infodemic: Fact-Checking and the Old-New Ideals of Modern Journalism. Proceedings of the World Conference on Media and Mass Communication, Vol. 6(2).DOI: 10.17501/24246778.2023.6202

(10) Sunday, S. E., Ogande, A. & Santas, T. (2024). Knowledge and Adoption of Fact-checking Tools in Combating Fake

News among Journalists of Select Nigerian National Newspapers. International Journal of sub-Saharan African Research (IJSSAR), Vol. 2(2), pp. 40-50, ISSN: 3043-4467 (Online), 3043-4459 (Print)

(11) Rodríguez-Pérez, C., Seibt, T., Magallón-Rosa, R., Paniagua-Rojano, F. J.& Chacón-Peinado, S. (2023). Purposes, Principles, and Difficulties of Fact-checking in Ibero-America: Journalists' Perceptions. Journalism Practice, Vol.17(10), pp. 2159–2177. https://doi.org/10.1080/17512786.2022.2124434

(12) Maphosa, I. M. (2023). Practice And Challenges Of Fact-Checking In The Digital Age: A Cace OF Center For Innovation AND Technology. **Thesis**, Bulawayo, Zimbabwe, DOI: 10.13140/RG.2.2.18571.30245

(13)Vinhas, O.& Bastos, M.(2023). When Fact-Checking Is Not WEIRD: Negotiating Consensus Outside Western, Educated, Industrialized, Rich,and Democratic Countries. **The International Journal of Press/Politics**, DOI: 10.1177/19401612231221801

(14) Rodríguez-Pérez, C., Francisco J. Paniagua-Rojano, F. J.& Magallón-Rosa, R. (2021). Debunking Political Disinformation through Journalists' Perceptions: An Analysis of Colombia's Fact-Checking News Practices. **Media and Communication**, Vol.9 (1), pp. 264–275 264, DOI: 10.17645/mac.v9i1.3374

(15) Ünver, H. A. (2020). Fact-Checkers And Fact-Checking IN Turkey. **Edam Research Paper**, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3644285

(16) Cheruiyot, D. & Ferrer-Conill, R. (2018): "Fact-Checking Africa", **Digital Journalism**, DOI: 10.1080/21670811.2018.1493940

(17) Wolf, R. & Mitra, T. (2024). **Op.Cit**.

(18) Dierickx,L. & Lindén, C. G.(2023). Journalism and Fact-Checking Technologies: Understanding User Needs. **communication+1**. Vol. 10(1), http://hdl.handle.net/2013/ULB-DIPOT:oai:dipot.ulb.ac.be:2013/366155

(19) Decillia, B.& Clark, B. (2023). Fake news and fact-checking: Combating misinformation and disinformation in Canadian

newsrooms and journalism schools. Faits & Frictions, fall, **Contemporary Journalism**. Vol. 3(1), pp.86-105. DOI:10.22215/ff/v3.i1.10 ARTICLE INFO

(20) Rahmawan, D., Hartanto, R., Garnesia, I. (2022).Multi case analysis on the development of fact-checking organizations in Indonesia. **Jurnal Kajian Komunikasi**, Vol.10(1), pp. 14-28. https://doi.org/10.24198/jkk.v10i1.38752

(21) Singer, J.B. (2021). Border patrol: The rise and role of fact-checkers and their challenge to journalists'normative boundaries. Journalism, Vol. 22(8), pp. 1929–1946. DOI: 10.1177/1464884920933137

(22) Krasavina, A. V., Shesterkina, L. P.& Marfitsyna, A. R.(2021). Fact-Checking and Information Verification in the Context of Journalism Education. **Theoretical and Practical Issues of Journalism**, Vol. 10(1), pp. 94–108, DOI: 10.17150/2308-6203.2021.10(1).94-108

(23) Graves, L., Nyhan, B. & Reifler, J.(2016). Understanding Innovations in Journalistic Practice: A Field Experiment Examining Motivations for Fact-Checking. Journal of Communication, DOI: 10.1111/jcom.12198

(24) Tulin, M., Hameleers ,M.,Vreese, C., Aalberg, T., Corbu, N., Erkel, P.V. , Esser, F., Gehle, L., Halagiera, D.,Hopmann, D. N., Koc-Michalska,K., Matthes, J., Sabina Mihelj, S., Schemer, C., Stetka, V. , Strömbäck , J.,Terren, L.& Theocharis, Y. (2024). Why do Citizens Choose to Read Fact-Checks in the Context of the Russian War in Ukraine? The Role of Directional and Accuracy Motivations in Nineteen Democracies. **The International Journal of Press/Politics**. pp.1-26. DOI: 10.1177/19401612241233533

(25) Anne Oeldorf-Hirsch, A., Schmierbach, M., Appelman, A. & Boyle, M. P. (2024). The Influence of Fact-Checking Is Disputed! The Role of Party Identification in Processing and Sharing Fact-Checked Social Media Posts. **American Behavioral Scientist**, Vol. 68(10), pp. 1345–1365. DOI: 10.1177/00027642231174335

(26) Painter, D. L.& Fernandes, J. (2024). "The Big Lie": How Fact Checking Influences Support for Insurrection.

American Behavioral Scientist, Vol. 68(7), pp.892–912 https://doi.org/10.1177/00027642221103179

([27]) Jia, C.& Lee, T. (2024). Journalistic interventions matter: Understanding how Americans perceive fact-checking labels. **Harvard Kennedy School Misinformation Review**, Vol.5(2), DOI: 10.37016/mr-2020-138

([28]) Şencan, I.& Soydal, I.(2023). Fact-checking behaviors of undergraduate students. **Information Development**, pp.1-20. DOI:10.1177/02666669231156861

([29]) York, C., Ponder, J. D., Humphries,Z., Goodall, C., Beam,M. & Winters, C. (2020). Effects of Fact-Checking Political Misinformation on Perceptual Accuracy and Epistemic Political Efficacy. Journalism & Mass Communication Quarterly, Vol. 97(4), pp. 958–980. DOI: 10.1177/1077699019890119

([30]) Kyriakidou, M., Cushion, S., Hughes, C. & Morani, M. (2022). Questioning Fact-Checking in the Fight Against Disinformation: An Audience Perspective. **Journalism** Practice, https://doi.org/10.1080/17512786.2022.2097118

([31]) Robertson, C. T., Rachel R. Mourão, R. R. & Thorson, E. (2020). Who Uses Fact-Checking Sites? The Impact of Demographics, Political Antecedents, and Media Use on Fact-Checking Site Awareness, Attitudes, and Behavior. The International Journal of **Press/Politics**, Vol. 25(2), pp. 217–237. DOI: 10.1177/1940161219898055

([32]) Nyhan, B., Porter, E., Reifler, J. & Wood, T. J. (2024). Taking Fact-Checks Literally But Not Seriously? The Effects of Journalistic Fact-Checking on Factual Beliefs and Candidate Favorability. **Political Behavior**, Vol. 42, pp.939–960. https://doi.org/10.1007/s11109-019-09528-x

([33]) Zeng, J., Jean Burgess, J.& Bruns, A.(2019). Is citizen journalism better than professional journalism for fact-checking rumours in China? How Weibo users verified information following the 2015 Tianjin blasts. **Global Media and China**, Vol. 4(1), pp. 13–35. DOI: 10.1177/2059436419834124

([34]) Majerský, M.& Kačinová, V. (2024). Op.Cit.

(35) Ifeduba, E. (2024). Op.Cit.
(36) Tsang, N. L. T., Feng, M. & Lee, F. L.F. (2023). How fact-checkers delimit their scope of practices and use sources: Comparing professional and partisan practitioners. **Journalism**, Vol. 24(10), pp. 2232–2251. DOI:10.1177/14648849221100862
(37) Steensen, S., Kalsnes, B.& Westlund, O. (2023). The limits of live fact-checking: Epistemological consequences of introducing a breaking news logic to political fact-checking. The limits of live fact-checking, **New Media & Society**, pp.1-16. DOI: 10.1177/14614448231151436
(38) Waller, L.& Brookes, S. (2022). Ceding ground as a strategic concession in fact-checking: Shifting practice to shift power. **Media International Australia**, Vol. 184(1), pp. 35–48. DOI: 10.1177/1329878X221088050
(39) Liu. Y.& Zhou, R. (2022). "Let's Check it Seriously": Localizing Fact-Checking Practice in China. **International Journal of Communication**, Vol. 16, pp. 4293–4315
(40) Kumar, A. (2022). Fact-Checking Methodology and its Transparency: What Indian Fact-Checking Websites Have to Say?. **Journalism Practice**, pp. 1-20. DOI:10.1080/17512786.2022.2098520.
(41) Missau, L. D. & Storch, L. S.(2022). Fact-checking initiatives in Portuguese language countries: checking methods and financing strategies. **Online Media Glob**. **Commun**, Vol. 1(3), pp. 600–625
(42) Schuldt, L. (2021). Official Truths in a War on Fake News: Governmental Fact-Checking in Malaysia, Singapore, and Thailand. **Journal of Current Southeast Asian Affairs**, Vol. 40(2) 340–371. DOI: 10. 1177/ 1868 1034 2110 08908
(43) Baptista,J. Jerónimo, P., Valeriano, P.& Gradim, A. (2022). "Elections and fact-checking in Portugal: the case of the 2019 and 2022 legislative elections". **Profesional de la información**, Vol. 31(6), e310611.https://doi.org/10.3145/epi.2022.nov.11.
(44) Markowitz, D.M., Levine, T. R., Serota, K.B., & Moore, A. (2023). Cross-Checking Journalistic Fact-Checkers: The Role of Sampling and Scaling in Interpreting False and

Misleading Statements. PLoS ONE, Vol.18(7), DOI: 10.31234/osf.io/d3fnp

([45]) Singer, J.B. **Op.cit.**

([46]) Ferreira, M. & Inês Amaral, I. (2022). **Op.cit.**

([47]) Vu, H. T., Baines, A.& Nguyen, N. (2023). Fact-Checking Climate Change: An Analysis of Claims and Verification Practices by Fact-Checkers in Four Countries. **Journalism & Mass Communication Quarterly**, Vol. 100(2), pp. 286–307. DOI: 10.1177/10776990221138058

([48]) Rivas-de-Roca, R., Pérez-Curiel, C.& Casero-Ripollés, A. (2024). Effects of populism: The agenda of fact-checking agencies to counter European right-wing populist parties. **European Journal of Communication**, Vol. 39(2), pp. 105–121. DOI: 10.1177/02673231231197032

([49]) Serafini L.& Zagni, G. **Op.cit**.

(50) تم عرض دليل المقابلة على كل من:

-أ.د. محمد سعد إبراهيم أستاذ الصحافة بقسم الإعلام بكلية الآداب- جامعة المنيا.

-أ.د. نسرين حسام الدين أستاذ الصحافة المساعد بكلية الإعلام-جامعة بني سويف.

([51]) أجرت الباحثة المقابلات المتعمقة مع مدققي المعلومات الآتية أسماؤهم وقد تم ترتيبهم أبجديًا، كما يلي:

1. أحمد بريمو، مدقق معلومات سوري
2. أحمد جمال، مدقق معلومات مصري بشبكة أخبار ميتر
3. أحمد خرواط، مدقق معلومات ليبي
4. أحمد عاشور، مدقق معلومات مصري
5. أحمد رفعت، مدقق معلومات مصري
6. أحمد كحلاني، مدقق معلومات تونسي
7. السنوسي المهدي، مدقق معلومات سوداني
8. أمجد خرواط، مدقق معلومات ليبي
9. أوس السعدي، مدقق معلومات عراقي
10. براء المعاني، مدقق معلومات أردني
11. حيدر الموسوي، مدقق معلومات عراقي
12. دينا أبو المعارف، مدققة معلومات مصرية

13. سلام فريحات، مدققة معلومات أردنية
14. غسان الشهابي، مدقق معلومات بحريني
15. فاطمة بني أحمد، نائب رئيس الشبكة العربية لمدققي المعلومات
16. لطفي فريحي، مدقق معلومات تونسي
17. محمد محروس، مدقق معلومات يمني
18. محمود غزايل، مدقق معلومات لبناني
19. مها صلاح الدين، مدققة معلومات مصرية
20. وطن نعيرات، مدققة معلومات فلسطينية.

(52) حسام الدين، محمد. (2023). المسئولية الاجتماعية للصحافة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ص ص 98-99.

(53) نفس المرجع السابق، ص 99.

([54]) Reese, S.& Shoemaker, P. J.(2016).Media Sociology and the Hierarchy of Influences Model: A levels-of-analysis perspective on the networked public sphere, Mass Communication and Society 19(4), DOI: 10.1080/15205436.2016.1174268p267-268.

([55]) Shoemaker, P. J.& Reese, S. (2014). Mediating the Message in the 21st Century: A Media Sociology Perspective.3rd edition. New York& London: Routledge.

([56]) Ünver. H. A.(2020). Fact-Checkers AND Fact-Checking IN Turkey. **EDAM**, Oxford CTGA & Kadir Has University, DOI: 10.7916/D8XG9Z7C

([57]) Ferreira, M. & Inês Amaral, I. **Op.cit**.,

([58]) Maphosa, I. M..**Op.cit**.,

([59]) Ünver. H. A. **Op.cit**.,

([60]) Graves, L., Nyhan, B. & Reifler, J. **Op.cit.,**

([61]) Ibid.

([62]) Amazeen, M. A. (2020). Journalistic interventions: The structural factors affecting the global emergence of fact-checking. **Journalism**, 21,(1), pp.95-111. https://doi.org/10.1177/1464884917730217

([63]) Amaral, I., & Santos, S. J. (2019). Algoritmos e redes sociais: a propagação de fake news na era da pós-verdade. In J. Figueira & S. C. Santos (Eds.), As fake news e a nova ordem

(des)informativa na era da pós-Vrdede :manipulacao, polarizaczo, filterbubbles (pp. 63-85). Coimbra: Imprensa da Universidade de Coimbra.

([64]) Graves, L., Nyhan, B. & Reifler, J., **Op. cit.,**
([65]) Serafini L.& Zagni, G. (2023). **Op. cit.,**
([66]) Graves, L., Nyhan, B. & Reifler, J., **Op. cit.,**
([67]) Ibid.
([68]) Ünver. H. A.**Op.cit**.,
([69])Serafini L.& Zagni, G. **Op. Cit.,**
([70]) Ünver. H. A., **Op.cit.**
([71])Ünver. H. A., **Op.cit.**
([72]) Majerský, M.& Kačinová, V. **Op.cit.**
([73]) Wolf, R. & Mitra, T. **Op.cit.**
([74]) Sunday, S. E., Ogande, A. & Santas, T. **Op.cit.**
([75]) Sunday, S. E., Ogande, A. & Santas, T., **Op.cit.**
([76]) Graves, L., Nyhan, B. & Reifler, J.(2016). Understanding Innovations in Journalistic Practice: A Field Experiment Examining Motivations for Fact-Checking. **Op.cit.**
([77]) Cheruiyot, D. & Ferrer-Conill, R. **Op.cit**.,
(78) Rodríguez-Pérez, C., Francisco J. Paniagua-Rojano, F. J.& Magallón-Rosa, R. **Op.cit.**
([79]) Wolf, R. & Mitra, T. **Op.cit.**
([80]) Dierickx,L. & Lindén, C. G.**Op.cit.**
([81]) PD, E. &CK, L. (2021) The selective communication of political information. Social Psychological and Personality Science 12(5): 789–800
([82]) Maphosa, I. M. **Op.cit.**
([83]) Wolf, R. & Mitra, T.. **Op.cit.**
([84]) Maphosa, I. M. **Op.cit.**
([85]) Ünver, H. A. **Op.cit.,**
([86]) Rahmawan, D., Hartanto, R., Garnesia, I. **Op.cit**.,
([87]) Decillia, B.& Clark, B. **Op.cit.**,
([88]) Ibid.
([89]) Cheruiyot, D. & Ferrer-Conill, R. **Op.cit.,**
(90) مقابلة مع نائب رئيس الشبكة العربية لمدققي المعلومات عبر تطبيق زووم بتاريخ 2024 /11/21.